فساد المعنى وأثره
في توجيهات ابن فلاح
من خلال شرحه على الكافية

إعداد الدكتور

خالد عمر عبد الرحمن السوقي

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر

فساد المعنى وأثره في توجيهات ابن فلاح من خلال شرحه على الكافية

خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر. كلية اللغة العربية بالقاهرة.

الملخص:

اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في فصلين، تسبقهما المقدمة، وتتبعهما الخاتمة.

الفصل الأول: ابن فلاح وفساد المعنى، تعريفا وبيانا. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن فلاح وكتابه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن فلاح.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (شرح الكافية).

المبحث الثاني: صحة المعنى، وحرص العرب والنحاة على تجنب فساده. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصحة والفساد في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: حرص العرب على استقامة المعنى.

المطلب الثالث: اتباع النحاة سَنن العرب في الحرص على استقامة المعنى.

المبحث الثالث: عناية ابن فلاح باستقامة المعنى وسلامته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مظاهر فساد المعنى في نظر ابن فلاح.

المطلب الثاني: سبل مراعاة المعنى وتجنب فساده لدى ابن فلاح.

وأما الفصل الثاني فعنوانه : مواضع فساد المعنى وموقف ابن فلاح منها (عرض ومناقشة). وفيه تناولت أهم المواضع التي نبه فيها ابن فلاح على فساد المعنى بالدراسة والمناقشة، وقد رتبتها بحسب مواضعها في شرح ابن فلاح.

ثم جاءت الخاتمة بأهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: ابن فلاح– شرح الكافية– فساد المعنى.

*****

(Corruption of the meaning and its impact on Ibn Falah's directives through his explanation on Al-Kafiyyah)

Khaled Omar Abdul Rahman Al-Desouki.

Assistant Professor at Al-Azhar University. Faculty of Arabic Language in Cairo.

Abstract:

The nature of the research required that I make it into two chapters, preceded by the introduction, and followed by the conclusion.

Chapter One: Ibn Falah and the Corruption of Meaning, Definition and Explanation. It contains three topics:

The first topic: introducing Ibn Falah and his book. And there are two requirements:

The first requirement: introducing Ibn Falah.

The second requirement: Introducing his book (Sharh Al-Kafiya).

The second topic: the validity of the meaning, and the keenness of the Arabs and grammarians to avoid its corruption. It contains three requirements:

The first requirement: definition of health and corruption in language and terminology.

The second requirement: the keenness of the Arabs to correct the meaning.

The third requirement: grammarians follow the norms of the Arabs in ensuring the integrity of meaning.

The third topic: Ibn Falah's concern for the integrity and integrity of the meaning. And there are two requirements:

The first requirement: the manifestations of the corruption of the meaning in the view of Ibn Falah.

The second requirement: ways to take into account the meaning and avoid its corruption in Ibn Falah.

As for the second chapter, it is entitled: Places of corruption of meaning and Ibn Falah's position on them (presentation and discussion). In it, I dealt with the most important places in which Ibn Falah pointed out the corruption of the meaning of study and discussion, and I arranged them according to their positions in Ibn Falah's explanation.

Then the conclusion came with the most important search results.

Keywords: Ibn Falah - Explanation of Al-Kafiya - Corruption of meaning.

المقدمة

الحمد لله الذي جعلنا خير أمة، وأنطقنا بلسان أهل الجنة؛ حمدًا يحفظ النعم من الزوال، ويحرسها من التغير والانتقال، وأصلي وأُسلِّم على أفصح الناس لسانًا، وأوضحهم بيانًا، الذي آتاه ربه جوامع الكلم، وفضله على جميع الأمم، وجعل معجزته قائمة، وآيته دائمة، وعلى آله وصحبه السالكين سبيل الرشاد، وعلى من سلك طريقهم، وترسّم خطاهم إلى يوم المعاد.

أما بعد

فبينا أنا أطالع كتاب (شرح الكافية) لابن فلاح وجدته في مواضع كثيرة يولي صحة المعنى واستقامته عناية خاصة، ويردُّ أيَّ توجيه قد يفضي إلى فساد المعنى، فعزمت على دراسة هذا الاتجاه لدى ابن فلاح؛ لاستجلاء هذا الجانب في شرحه، فجاء هذا البحث بعنوان (فساد المعنى وأثره في توجيهات ابن فلاح من خلال شرحه على الكافية)، تناولت فيه بالدراسة أهم المواضع التي نبه فيها ابن فلاح على فساد المعنى، فكنت أصوغ الموضع في شكل مسألة نحوية، أقدم لها بما يمهد للولوج إلى لُبِّها، ويأخذ القارئ رويدا رويدا إلى الموضع الذي نص فيه ابن فلاح على فساد المعنى، ثم أناقش المسألة مناقشة علمية مبرزا رأي النحاة وابن فلاح فيها، وموضع الفساد في نظر ابن فلاح، وطريقته في تجنبه، ثم أرجح ما أراه راجحا، وافق مذهبَ ابنِ فلاح أو خالفه. وعقدت بين يدي هذه المسائل فصلا، تناولت فيه التعريف بابن فلاح وكتابه، والتعريف بصحة المعنى وفساده في اللغة والاصطلاح، ومدى حرص العرب على استقامة المعنى وتجنب فساده، واتباع النحاة أثرهم في ذلك المنحى، كما تناولت فيه عناية ابن فلاح باستقامة المعنى وسلامته، وشمل

ذلك مظاهر فساد المعنى في نظر ابن فلاح، وسُبُل تجنبه إياه من خلال المواضع المدروسة.

ولذا اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في فصلين، تسبقهما المقدمة، وتتبعهما الخاتمة.

أما الفصل الأول فبعنوان : ابن فلاح وفساد المعنى، تعريفا وبيانا.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: التعريف بابن فلاح وكتابه.** وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن فلاح.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (شرح الكافية).

- **المبحث الثاني: صحة المعنى، وحرص العرب والنحاة على تجنب فساده.** وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصحة والفساد في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: حرص العرب على استقامة المعنى.

المطلب الثالث: اتباع النحاة سَنن العرب في الحرص على استقامة المعنى.

- **المبحث الثالث: عناية ابن فلاح باستقامة المعنى وسلامته.** وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مظاهر فساد المعنى في نظر ابن فلاح.

المطلب الثاني: سبل مراعاة المعنى وتجنب فساده لدى ابن فلاح.

وأما الفصل الثاني فعنوانه : مواضع فساد المعنى وموقف ابن فلاح منها (عرض ومناقشة). وفيه تناولت أهم المواضع التي نبه فيها ابن فلاح على فساد المعنى بالدراسة والمناقشة، وقد رتبتها بحسب مواضعها في شرح ابن فلاح.

ثم جاءت الخاتمة بأهم نتائج البحث.

الدراسات السابقة:

ثمة رسائل وبحوث سابقة تناولت قضية فساد المعنى، وأخرى تناولت الدرس النحوي الصرفي لدى ابن فلاح، قد أفاد الباحث من بعضها، وبعضها لم يتيسر له مطالعتها، ومنها:

رسالة دكتوراه بعنوان: (اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة وتقويماً). الباحث: صلاح بن عبد الله بوجليع. جامعة الإمام محمد بن سعود. كلية اللغة العربية. سنة ١٤٣٢هـ.

رسالة دكتوراه بعنوان: (مظاهر الخلاف النحوي والصرفي عند ابن فلاح اليمني في كتابيه: المغني وشرح الكافية) للباحث: عبدالله راجحي محمد غانم. جامعة عدن. كلية التربية. سنة ٢٠١٤.

رسالة دكتوراه بعنوان: (اختيارات ابن فلاح اليمنى واعتراضاته في شرحه على كافية ابن الحاجب من أول الكتاب حتى نهاية باب التمييز "عرض ودراسة"). الباحث: عبد المؤمن محمود أحمد محمد.جامعة الأزهر. سنة ٢٠٠٩م.كلية اللغة العربية بالقاهرة.

رسالة ماجستير بعنوان: (الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) والرضيّ الأستَراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحيهما على كافية ابن

الحاجب). الباحث: محي محمد جعفر آل حيدر. كلية التربية. جامعة واسط ٢٠١٧.

بحث بعنوان: (الاحتراز من فساد المعنى وأثره في الضوابط والإجراءات النحوية) للدكتور أحمد جمال الدين أحمد، مجلة البحث العلمي في الآداب. العدد العشرون ٢٠١٩م. كلية البنات. جامعة عين شمس.

بحث بعنوان: (ما رُدَّ لفساده في خزانة الأدب للبغدادي، دراسة وصفية تحليلية). لعائد عبد الحليم النحال وآخرين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية. سنة ٢٠٢١. فلسطين- غزة.

بحث بعنوان: (دلالات حروف العطف بين النص والقاعدة لدى ابن فلاح اليمني) د. يوسف حسن حسن العجيلي ، د. عبد الله راجحي محمد غانم. مجلة أبحاث. جامعة الحديدة باليمن. العدد الثامن ٢٠١٨م.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

الفصل الأول:

ابن فلاح وفساد المعنى، تعريفا وبيانا

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بابن فلاح وكتابه.
- المبحث الثاني: صحة المعنى، وحرص العرب والنحاة على تجنب فساده.
- المبحث الثالث: عناية ابن فلاح باستقامة المعنى وسلامته.

المبحث الأول: التعريف بابن فلاح وكتابه

يتناول هذا المبحث التعريف بابن فلاح، ويشمل ذلك الوقوف على اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده، وحياته وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته، والتعريف بكتابه (شرح الكافية)، وينضوي ذلك تحت مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بابن فلاح[١]

اسمه: الشيخ الإمام العلامة الفقيه الأصولي النحوي منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني.

كنيته: اشتهر عند المؤرخين والنحاة بابن فلاح وبأبي الخير.

لقبه: لُقِّب بتقي الدين.

---

[١] تنظر ترجمته في السلوك في طبقات العلماء والملوك ١٤٧/٢، وبغية الوعاة ٣٠٢/٢، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ١٦٣/٦، وكشف الظنون ١٧٤٧/٢، وديوان الإسلام ٤٣٨/٣، وهدية العارفين ٤٧٤/٢.

مولده: لم تذكر كتب التراجم التي وقفت عليها شيئا عن مولده: مكانا وتاريخا، وأغلب الظن أنه ولد باليمن.

حياته: عاش ابن فلاح باليمن، ثم انتقل منها إلى البصرة، هذا ما جادت به كتب التراجم، وجاء خبر انتقاله إلى البصرة عرضًا في ترجمة أحد تلاميذه كما سيأتي.

شيوخه وتلاميذه: لم تذكر الكتب التي ترجمت له أيًّا من شيوخه. أما تلاميذه فلم أقف إلا على واحد منهم، جاءت ترجمته في كتاب (السلوك في طبقات العلماء والملوك)، وجاء فيه أن من علماء اليمن: "عبد الحميد بن عبد الرّحمن بن عبد الحميد بن عبد الله الجيلوني، نسبة إلى كورة جيلون، وهو جبل ببلاد فارس، كورة: اسم للجبل، وجيلون: بلاد نسب إليها الجبل، مولده سنة ثماني وأربعين وستمائة في بلاد فارس، كان فقيها عارفًا لكتاب الحاوي، لم يقدم اليمن من هو أعرف به منْه، وصنف على منواله كتابا أكبر منه سمّاه (بحر الفتاوى) يزيد على الحاوي بقدر نصفه، وقدم إلى (تَعِزَّ)[1] من طريق الحجاز في سنة ٧١٧هـ، وحاكمها يومئذٍ عمر بن العراف[2] ... ولم يكن غرضُه الوقوفَ باليمن، فاجتمع به بذي عُدَينَةَ[3]، ولازمه على الوقوف بـ(تَعِزَّ) وأكرمه، وبسط له جناح الأُنس والتواضع، ورغَّبه في الإقامة، فوقف، فرتبه

---

[1] تَعِزُّ –بفتح الأول وكسر الثاني والزاي المشددة–: قلعة عظيمة من قلاع اليمن المشهورات. معجم البلدان ٢/٣٤.

[2] لم أقف على ترجمة له.

[3] عُدَينَةُ –بالتصغير–: اسم لربض تعز باليمن، ولتعز ثلاثة أرباض: عدينة هذه والمغربية والمشرقيّة. معجم البلدان ٤/٩٠.

بالمدرسة المؤيدية[١] مدرسا وفي دار المضيف، وصار يتردد إلى المؤيدية للتدريس بها، ثم ضعف ... واجتمعتُ به يومًا ... فأخبرني بمولده، فسألته عمّن تفقه؟ فقال: على رجل من أهل اليمن كان يسكن البصرة، اسمه منصور بن فلاح، ولم أدخل اليمن إلا لمحبته؛ لعلِّي أجد مثله منهم، فسألته عن بلده، فقال: لم أعرفها، ولا كنت أظن أني أدخل اليمن فأسأله عن ذلك"[٢]، وذكر ذلك مختصرا أيضا صاحب (قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر)[٣].

وهذا النص يشير إلى عدة أمور، منها: أن أبا منصور هاجر إلى البصرة، وأنه عالم كبير في الفقه، وأنه لم ينَل ما يستحق من ذيوع الصيت والشهرة حتى في بلده اليمن.

مؤلفاته: عُرف من مؤلفات ابن فلاح ثلاثة مصنفات:

- الأول: شرح الكافية، محل هذه الدراسة، وسنفرده بالتعريف.
- الثاني: كتاب (المغني) في النحو، حقق الجزء الأول منه في رسالة دكتوراه الباحث: عبد الرازق عبد الرحمن أحمد السعدي، بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، سنة ١٩٨٤م. وقد قدم المحقق بين بيدي التحقيق دراسة وافية عن الكتاب، يمكن الرجوع إليها لمزيد من البيان حوله، وهو كتاب جليل

---

[١] مدرسة أنشأها المُؤَيَّد الرَّسُولي داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول، صاحب اليمن، السلطان الملك المؤيد، هزبر الدين ابن الملك المظفر، التركمانيّ الأصل، مولده ونشأته ووفاته باليمن. ولي الملك بعد وفاة أخيه الأشرف سنة ٦٩٥هـ، وتوفي سنة ٧٢١هـ. ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٣/١٠، والدرر الكامنة ٨٥/٤، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٩٥/٢.

[٢] السلوك في طبقات العلماء والملوك ١٤٧/٢.

[٣] قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ١٦٣/٦.

نفيس، نقل عنه جماعة من النحاة، وأهمهم الرضي، نقل عنه في مواضع كثيرة من شرحه على الكافية[١]، وكذلك نقل عنه السيوطي[٢]، والصبان[٣]، والخضري[٤].

- والثالث: كتاب (الكافي) في العربية، هذا ما ذكره السيوطي في (بغية الوعاة)، حيث قال: "له مؤلفات في العربيّة، منها: (الكافي)، جزء في غاية الحسن، يدل على معرفته بأصول الفقه"[٥]، وهو كتاب مفقود. لكن إسماعيل البغدادي ذكر أنه في أصول الفقه[٦]، ولعله في أصول الفقه وأَكْثَر فيه المؤلف من معالجة المسائل النحوية؛ لما بين النحو وأصول الفقه من وشائج القربى.

وفاته: توفي سنة ٦٨٠ هـ. ولم يذكر أحد مكان وفاته.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (شرح الكافية)

كما يشير اسمه هو كتاب يشرح (الكافية في علم النحو) للعلّامة المقرئ النّحويّ الأصولي الفقيه جمال الدّين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر

---

[١] ينظر على سبيل المثال ٢٧/٣، ١٠٢، ١٧٦، ٢٠٨، ٤٦٦، ٢٧٥/٤، ٢٨٩، ٤١٧.

[٢] ينظر الاقتراح ١١٧، وهمع الهوامع ٥٤/١، ٢٠٢.

[٣] ينظر حاشية الصبان ١٤٥/١.

[٤] حاشية الخضري ٥٨/١.

[٥] بغية الوعاة ٣٠٢/٢.

[٦] إيضاح المكنون ٢٥٩/٤، وهدية العارفين ٤٧٤/٢.

بن الحاجب، الكردي الدويني الأصل، الإسناوي المولد، المالكي المذهب[١]. وقد التزم ابن فلاح في شرحه بترتيب ابن الحاجب، غير أنه بدا بحرا يفيض على القارئ بالدرر والنفائس، فكان يحلل نص الكافية، ثم ينطلق متحررا دون قيد ليحيط بالمسألة إحاطة العالم المتمكن، ويتوسع في الشرح والاستطراد، ويفرع الفروع، بحيث لا يترك القارئ إلا وقد روَى عطشه.

وقد حقَّق ما يقرب من نصف الكتاب الباحث: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، في أطروحة تقدم لنيل درجة الدكتوراه، بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى سنة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م، وقال: إنه لم يقف إلا على هذا القدر من المخطوط، وآخر متن شرحه من الكافية هو قول ابن الحاجب: "المبني: ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّبٍ ... وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والمركبات، والموصولات، والكنايات، وأسماء الأفعال، والأصوات، وبعض الظروف".

---

[١] كَانَ أَبوهُ جنديا كرديا حاجبا للأمير عز الدّين الصلاحي، فاشتغل أَبُو عَمْرو فِي صغره بِالْقَاهِرَةِ، وَحفظ الْقُرْآن، وَأخذ بعض الْقرَاءَات عَن الشاطبي وَسمع مِنْهُ الْيَسِير، وَقَرَأَ بالسبع على أبي الْجُود وَسمع من البوصيري وَجَمَاعَة، وتفقه على أبي مَنْصُور الإبياري وَغَيره، وتأدّب على الشاطبي وَابْن الْبناء، وبرع فِي الْأُصُول والعربية؛ وَكَانَ من أذكياء الْعَالم. ثمَّ قدم دمشق، ودرّس بجامعها فِي زاوية الْمَالِكِيَّة، وأكبّ الْفُضَلَاء على الْأَخْذ عَنهُ، وَكَانَ الْأَغْلَب عَلَيْهِ النَّحْو، من أشهر مؤلفاته في النحو: الكافية، والأمالي. توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٦، والوافي بالوفيات ٣٢١/١٩، وبغية الوعاة ١٣٥/٣.

وقد قدم الباحث بين يدي التحقيق دراسة وافية عن منهج الكتاب، ومصادره، وشواهده، وموقف الشارح من الخلاف النحوي، وأسس اختياراته النحوية، وأثره فيمن جاء بعده، وما له وما عليه، ثم عقد موازنة بين الكتاب وبعض شروح الكافية.

المبحث الثاني:

صحة المعنى، وحرص العرب والنحاة على تجنب فساده

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصحة والفساد في اللغة والاصطلاح:

أولا: تعريف الصحة:

الصّحة في اللغة: "البراءَة مِن العَيْبِ وَالرَّيْبِ[١]، "وَقَدْ صَحَّ يَصِحُّ صِحَّةً. وَرَجُلٌ صَحاحٌ وصَحيحٌ: مِنْ قَوْمٍ أَصِحَّاءَ وصِحاحٍ فِيهِمَا، وامرأَةٌ صَحِيحَةٌ: مِنْ نِسوةٍ صِحاحٍ وصَحائِحَ"[٢]، وعليه فالمراد بصحة المعنى: براءته من كل عيب.

المراد بصحة المعنى عند النحاة: لم أقف على تعريف لصحة المعنى في عرف النحاة، لكن ربط النحاة –كابن مالك[٣] والرضي[٤]– صحة المعنى بتأدية المقصود والمراد منه، وفي ضوء ذلك يمكن أن نستنبط له التعريف الآتي: **أن يدل المعنى على ما أراد المتكلم دون زيادة أو نقص أو التباس بغير المراد.**

---

[١] ينظر لسان العرب: (ص ح ح).

[٢] لسان العرب: (ص ح ح).

[٣] شرح التسهيل ٢/٣١٤.

[٤] شرح الكافية للرضي ١/٤٨٨.

ثانيا: تعريف الفساد:

الفَساد في اللغة: ضدّ الصّلاح[١]، "وهو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة"[٢]، يقال: "فسَدَ الشَّيْءُ يَفسُد ويَفسِد فَسَادًا وفُسُودًا، وأفسدْتُه أَنا إفسادًا"[٣]. ففساد المعنى: عدم صلاحه لما سِيق من أجله.

المراد بفساد المعنى عند النحاة: لم أقف على تعريفٍ لفساد المعنى أيضا عند النحاة، لكن كثيرا منهم ربط بين فساد المعنى وتناقضه وانعكاسه وانقلابه، أو إفادته غير المراد منه، فالسيرافي ذكر أن المعنى يفسد إذا تناقض واستحال[٤]، وابن سنان الخفاجي ذكر أن مِن وضْع الألفاظ موضعَها ألا يكون الكلام مقلوبًا، حتى لا يفسدَ المعنى، وينصرفَ عن وجهه[٥]، وربطه ابن الشجري وابن الحاجب بانعكاس المعنى المراد[٦]، وفسر بعضهم فساد المعنى بلزوم التناقض فيه[٧].

وبناء على ما سبق، وعلى ما دُرس من مسائل في الجزء الثاني من هذا البحث يمكن أن نستنبط لفساد المعنى التعريف الاصطلاحي الآتي: **ألا يدل المعنى على ما أراد المتكلم، أو يلتبس فيه المراد بغيره.**

---

[١] جمهرة اللغة: (د س ف).

[٢] الفروق اللغوية للعسكري ٢١٤.

[٣] جمهرة اللغة: (د س ف).

[٤] شرح كتاب سيبويه ٣٧٠/١.

[٥] ينظرسر الفصاحة ١١٤/١.

[٦] ينظر أمالي ابن الشجري ٤٦٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٢٦/١.

[٧] ينظر حاشية الصبان ١٤٣/٢.

المطلب الثاني: حرص العرب على استقامة المعنى

أكَّد ابن جني أن العرب أوْلَت المعاني أعظم العناية والاهتمام، وقدموها على الألفاظ، مع أن الذائع عنهم عنايتُهم بالألفاظ، وعقَد في (الخصائص) بابا لإيضاح هذه القضية، جاء بعنوان: "باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالها المعاني"، قال فيه:

"اعلم أن هذا الباب من أشرفِ فصول العربية وأكرمِها وأعلاها وأنزهِها، وإذا تأملتَه عرفْتَ منه وبه ما يُونِقُكَ[1]، ويذهب في الاستحسان له كلَّ مَذهب بك؛ وذلك أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها... فإن المعاني أقوى عندها، وأكرَمُ عليها، وأفخمُ قدرًا في نفوسها.

فأوَّل ذلك عنايتُها بألفاظها؛ فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها، وبالَغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أَوقعَ لها في السمع، وأَذهَب بها في الدلالة على القصد؛ ألا ترى أن المَثَل إذا كان مسجوعا لذَّ لسامعه فحفظَه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به، ولا أَنِقَتْ[2] لِمُسْتَمِعِه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله...

---

[1] أي: يعجبك، يقال: آنَقَنِي الشـــيءُ يُونِقُنِي إِينَاقًا: أعجبني. ينظر مقاييس اللغة: (أ ن ق).

[2] أي: أُعْجِبَتْ، يقال: أَنِق بِالشَّـــيْءِ، وأَنِق لَهُ أَنَقًا، فَهُوَ بِهِ أَنِقٌ: أُعْجِبَ. وأَنا بِهِ أَنِق، أَيْ: مُعْجَب. ينظر لسان العرب (أ ن ق).

فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها، وحمُوا حواشيَها وهذبوها، وصقلوا غُروبَها[١] وأرهفوها[٢]، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف. ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته وتقديسه، وإنما المبغِيُّ بذلك منه الاحتياط للموعيّ عليه، وجواره بما يعطِّر بَشَرَهُ[٣]، ولا يعُرُّ[٤] جوهَرَه"[٥].

فإذا تجاذبَت الألفاظُ والمعاني فإن ابن جني يوصي بالاستمساك بعُرَى المعاني[٦]، وقال –تحت عنوان (باب في تجاذب المعاني والإعراب): "هذا موضع كان أبو علي –رحمه الله– يعتاده، ويلم كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه؛ وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظومِ الإعرابَ والمعنى متجاذبَين: هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعك منه. فمتى اعْتَوَرَا كلامًا ما أمسكْت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[٧].

المطلب الثالث: اتباع النحاة سَنن العرب في الحرص على استقامة المعنى

سار النحاة على سَنن العرب، فكانوا يختارون من وجوه الإعراب ما كان صحيح المعنى، ويتجنبون ما يَذهب بالمعنى نحو الفساد، فإذا كان الكلام

---

(١) أي: حدودها، وغَرْبُ كُلِّ شَيْءٍ: حَدُّهُ. مختار الصحاح: (غ ر ب).

(٢) أي: رقَّقوها. ينظر تاج العروس: (ر ه ف).

(٣) الْبَشَرَةُ وَالْبَشَرُ: ظَاهِرُ جِلْدِ الْإِنْسَانِ. مختار الصحاح: (ب ش ر).

(٤) أي: يضر، يقال: عَرَّه بِمَكْرُوهٍ يعُرُّه عَرًّا: أَصابَه بِهِ. لسان العرب: (ع ر ر).

(٥) الخصائص ٢١٨/١.

(٦) ينظر الخصائص ٢٢٥/١.

(٧) الخصائص ٢٥٩/٣.

مستقيما صناعةً لكنه فاسد معنًى منعوه، وكثيرا ما صرحوا بتقديم المعنى على اللفظ، فاللفظ يُحتال لإصلاحه، أما المعنى فله قصب السبق عندهم، وهذا المبدأ قد أُرسي مبكرا منذ تم التأليف في النحو، فسيبويه يقول في رفع (قليل) في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ **** كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ[١]

"فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما كانَ المطلوبُ عنده المُلكَ، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ونصبَ فَسَدَ المعنى"[٢]. والمبرد يؤكد أن "كل مَا صلح بِهِ المَعْنى فَهُوَ جيد، وكل مَا فسد بِهِ المَعْنى فمردود"[٣]، وكرر القول نفسه ابن يعيش[٤]. وصرح ابن عصفور بأنه لا يجوز التفريط في جنب المعنى؛ إصلاحا للفظ، فقال: "وإذا كان الإخلال يحتمل أن يكون في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قُدِّر في جانب اللفظ؛ لأنَّ المعنى أعظمُ حرمةً من اللفظ؛ لأن اللفظ إنّما هو خديمُ المعنى، ولأنّه إنّما أُتي به من أجله"[٥]. وسار على الدرب نفسه أبو حيان[٦]. وهذا ابن هشام يتحدث عن الجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاضُ على المعرِب من جِهَتهَا، ويذكر أنها عشرة، أولاها: "أَن يُرَاعِيَ مَا

---

[١] من الطويل، في ديوان امرئ القيس ١٣٩، والكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٧٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣١/١، والخصائص ٣٨٩/٢.

[٢] الكتاب ٧٩/١.

[٣] المقتضب ٣١١/٤.

[٤] ينظر شرح المفصل ٢٣/٢.

[٥] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠١/١.

[٦] ينظر التذييل والتكميل ١٠٣/١.

يَقْتَضِيهِ ظَاهر الصِّنَاعَة وَلَا يُرَاعِيَ المَعْنى، وَكَثِيرًا مَا تزلّ الأقدام بِسَبَب ذَلِك"[١]، ثم يورد أمثلة على لك[٢].

وممن صرح بأن المحافظة على المعنى أولى وإن ضعف حكم اللفظ ابن عقيل[٣]، وناظر الجيش[٤]، ونسب الشاطبي هذا المتجه للمحققين[٥].

المبحث الثالث: عناية ابن فلاح باستقامة المعنى وسلامته

عني ابن فلاح كغيره من أئمة العربية بالمعنى عناية فائقة، وكان لاستقامة المعنى وصحته الاهتمام الأكبر لديه، وعمل على تجنب فساده حتى لو كان الثمنُ حمْلَ الكلام على وجه ضعيف في الإعراب، وقد صرح بذلك، فقال في أحد التوجيهات التي أقرَّها وأجازها: "وهو حسن المعنى ضعيف الإعراب"[٦]. وهذا المبحث يتناول أمرين: أولهما: مظاهر فساد المعنى التي عالجها ابن فلاح في ضوء المواضع المدروسة في الفصل الثاني. والآخر: طرائق ابن فلاح في سبيل تجنب هذه المظاهر.

المطلب الأول: مظاهر فساد المعنى في نظر ابن فلاح

تبين للباحث من خلال ما عالجه الفصل الثاني أن لفساد المعنى في نظر ابن فلاح أربعةَ مظاهر:

---

[١] مغني اللبيب ٦٨٤.

[٢] ينظر مغني اللبيب ٦٨٦، وما بعدها.

[٣] ينظر المساعد ١٢٨/٣.

[٤] ينظر تمهيد القواعد ٢٠٥/١.

[٥] ينظر المقاصد الشافية ٦٨٣/٣.

[٦] شرح الكافية لابن فلاح ٤٣٥/١.

❖ **اختلال المعنى، بمعنى: التحول عن المعنى المراد إلى معنى غيره ليس مرادا، أو دخول غير المراد مع المراد:**

ومن ذلك ذكْره أن الظرف إذا نقل إلى الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾[1] امتنع فيه تقدير (في) حتى لا يفسد المعنى؛ إذ يصبح: وأنذرهم في يوم الحسرة، وهو معنى غير مراد[2].

وكذلك قوله: إنّ نصب التمييز في نحو: (عندي ملءُ الإناء عسلًا)، و(على التَّمْرة مثلُها زُبْدًا) واجب؛ لأنك لو حذفت المضاف إليه، وجررت التمييز بالإضافة، فقلت: (عندي ملءُ عسلٍ)، و(على التمرة مثلُ زبدٍ) لفسد المعنى، وسبب فساد المعنى بحذف المضاف إليه: أن المضاف والمضاف إليه معًا يمثلان المِقْدار المُبْهَم الذي وقع التفسيرُ له، فإن حذفْت أحدهما اختل المعنى، وضاع المراد[3].

وكذلك ما ذكر من أن النحاة مختلفون في العامل في البدل على مذهبين: يرى أحدهما أن العاملَ فيه العاملُ في المبدل منه، ويرى الآخر أن العامل في الثاني مقدرٌ، وأن مما احتج به الفريق الأول فسادَ المعنى عند تقدير عامل جديد في البدل في بعض المواضع، نحو: (ضربْت زيدًا رأسَه)، فلو قدرنا عاملا لأصبح المضروب زيدا والرأس، وليس هذا هو المراد، وإنما المراد أنه ضَرب الرأس مِن زيد[4].

---

[1] مريم: ٣٩.

[2] ينظر المسألة الخامسة.

[3] ينظر المسألة السابعة ص ٤٦.

[4] ينظر المسألة التاسعة ص ٥٥.

وما ذكره من أن النحاة قد اختلفوا في العامل في المعطوف على ثلاثة مذاهب، واختار منها أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع بواسطة الحرف، وذكر أن معتمد هذا المذهب أمور، منها: أننا لو قدرنا العامل في نحو: (جاءني غلام زيد وعمرو) لصار التقدير: (جاءني غلام زيد وغلام عمرو)، وهو يقتضي تعدُّدَ الغلام، وهو متّحد[١].

❖ **انقلاب المعنى وانعكاسه:**

ومن ذلك ما ذكره ابن فلاح من أن (رَأْبَ الثَّأَى) في قول الفرزدق:

وإنّي لَمن قَوْمٍ بهم يُتَّقَى العِدَا *** ورَأْبُ الثَّأَى والجانِبُ المُتَخَوَّفُ[٢]

ليست معطوفة على (العدا)، بل مبتدأ حذف خبره؛ حتى لا يصبح التقدير: يُتَّقَى بهم رَأْبُ الثَّأَى، أي: يُتَّقَى بهم إصلاح الفساد، وهو يعكس المعنى المراد، ويقلب المدح ذما؛ فهو يريد: يُتَّقَى بهم العدا، ولهم إصلاح الفساد[٣].

وكذلك ما ذكره من أن نحو: (ما ضَرب وأَكرم إلا أنت) يدخل في باب الحذف لا باب التنازع؛ حتى لا يفسد المعنى؛ لأنّ معنى هذا الكلام الحصر،

---

[١] ينظر المسألة العاشرة ص ٦١.

[٢] البيت من الطويل. في ديوان الفرزدق ٣٨٩، وكتاب الشعر ٢٧٥، والخصائص ٢٨٧/١، والمحكم: (رأب)، والتذكرة الحمدونية ٤٠٥/٣، والبديع في علم العربية ٩٠/١، ولسان العرب: (رأب)، والمقاصد النحوية ١٨٧٣/٤، والأشباه والنظائر في النحو ٢٩٧/١، ونواهد الأبكار ١١٨/٣. وشرح البيت وإيضاح معنى ألفاظه قد ورد في صلب المسألة الثانية في الفصل الثاني ص٢٢، فلا داعي لتكراره هنا.

[٣] ينظر المسألة الثانية ص ٢٢.

ولا تتم فائدة الحصر إلا بالحذف، فلو لم نحمله على الحذف؛ لوجب أن يبرز الضمير في الفعل المهمل ويتصل به، فنقول في (ما ضَرب وأَكرم إلا أنت): (ما ضَرَبْتَ وأكرمَ إلا أنت)، على تقدير: (ما ضَرَبْتَ، وما أكرم إلا أنت)، ولو فعلنا ذلك لفسد المعنى؛ ذلك أنك تكون قد قلبت المعنى، بنفْيك الضرب بقولك: (ما ضربت)، والمراد إثباته[١].

❖ **استحالة المعنى عقلا:**

ومن ذلك ما ذكره ابن فلاح في توجيه قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال)، فقد منع أن يكون في (كان) ضميرٌ يعود على (علمي)، قال: إن هذا يؤدي إلى أن يكون العِلم صاحبَ مالٍ وهو ظاهر الفساد؛ لاستحالته عقلا مع كونه غير مراد[٢].

وما ذكره من أن ما بعد الواو في مثل قولهم: (جَلَسْتُ والساريةَ)، و(صرخت وطلوعَ الفجر) يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع فيه الرفع؛ لأنه لا يمكن نسبة الجلوس إلى السارية كنسبته إلى الفاعل، ولا يمكن نسبة الصراخ لطلوع الفجر؛ لأنه أمر غير متصوَّر عقلا، وغير مراد أيضا[٣].

❖ **التباس المعنى المراد بغيره:**

بأن يكون الأسلوب محتملا للمعنى المراد ومحتملا معنى غيرَ مراد.

ومن ذلك ما ذكره ابن فلاح من أن الاسم المشغول عنه في مثل: (زيدًا ضربتُهُ) أو (زيدًا ضربت غلامه) يُختار فيه الرفع إذا لم يكن ثمة ما يرجِّح

---

[١] ينظر المسألة الأولى ص ١٤.

[٢] ينظر المسألة الثالثة ص٢٤.

[٣] ينظر المسألة السادسة ص٤١.

النصب أو يوجبه، وأن النصب يُختار في مواضع: منها: عند خوف التباس الخبر بالصفة؛ أي أن يُتوهم في الرفع أن الجملة التي تشتمل على الفعل المشتغِل بالضمير صفةٌ للاسم السابق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[١] فإنه إذا رُفع (كل) احتملت جملة (خلقناه) أحدَ أمرين: أن تكون خبرا لـ(كل)، فيكون المعنى الإخبار بأن كُلّ الأشياء خلقها الله بقدر، وهذا يفيد عموم خلقه تعالى. وهذا معنًى صحيحٌ. واحتملت –أيضا– أن تكون صفة لـ(شيء)، ويكون الخبر قوله: (بقدر)، فيكون المعنى: أن كل شيء خلَقه الله خلَقه بقدرٍ، وهذا – بمفهوم المخالفة– يعني أن ثمة مخلوقاتٍ لغيره سبحانه. وهذا معنى فاسدٌ غير مراد[٢].

المطلب الثاني: سُبُل مراعاة المعنى وتجنُّبِ فساده

رفض ابن فلاح أيَّ توجيه يحيل المعنى إلى الفساد، وفي سبيل ذلك اختار توجيهات لا يتطرق إلى المعنى من خلالها فسادٌ، وتمثَّل صنيعُه للوصول إلى هذا الهدف في أمور، منها:

❖ **اختيار إعراب دون إعراب:**

فقد يؤثر إعرابا دون غيره إذا كان المعنى لا يستقيم إلا به.

ومن ذلك أنه أوجب في مثل قولهم: (جَلَسْتُ والساريةَ)، و(استوى الماء الخشبةَ) النصب على المعية، ومنع فيه الرفع، فقال: "وإنما وجب النصب؛

---

[١] القمر: ٤٩.

[٢] ينظر المسألة الرابعة ص٣٠.

لفساد معنى الرفع"[1]؛ لأنه لا يمكن نسبة الجلوس إلى السارية كنسبته إلى الفاعل، كما أن الخشبة لم تكن معوجةً فتستوي، وإنما المعنى أن الماء ساواها.

كما أوجب في التمييز الواقع بعد المضاف إليه النصب، ومنع جره بالإضافة من أي وجه، ففي مثل (عندي ملءُ الإناء عسلًا)، و(على التَّمْرة مثلُها زُبْدًا) أوجب نصب التمييز؛ لأنّك لو أضفت إلى التمييز فلا يخلو، إما أن يكون مع حذف المضاف إليه أو من دون حذفه، قال: ولا يجوز أن يكون مع حذف المضاف؛ لفساد المعنى؛ لأنك لو قلت: (مِلْء عسلٍ) لاقتضى أن يكون العسل ممتلئًا بغيره؛ لأن الملء يقتضي أن يكون مالئًا لما أضيف إليه، وقولك: (على التمرة مثل زُبْدٍ) يقتضي أن على التمرة شيئا غير الزبد، إلا أنه مثل الزبد[2].

❖ توجيه الإعراب نفسه على وجه دون وجه، أو باب دون باب:

بمعنى أن التركيب باق على ما هو عليه، بيْد أنه يوجِّه إعرابه بما يُصلح المعنى ويبعده عن الفساد.

ومن ذلك أن ابن فلاح قد ذكر أن نحو: (ما ضَرب وأَكرم إلا أنت) و(ما ضَرب وأَكرم إلا أنا)، و(ما ضَرب وأَكرم إلا هو) يُحمل على باب الحذف، ولا يدخل في باب التنازع؛ لأنّ معنى هذا الكلام الحصر، ولا تتم فائدة الحصر إلا بالحذف، ويكون التقدير: (ما ضَرب إلا أنت، وما أَكرم إلا أنت)، و(ما ضَرب إلا أنا، وما أَكرم إلا أنا)، و(ما ضَرب إلا هو، وما أَكرم إلا هو)، ولو لم يكن محمولًا على الحذف، وتقدير وقوع الفاعل منفصلًا بعد (إلاّ) لوجب

---

[1] شرح الكافية لابن فلاح ٦٤٠/٢، وينظر المسألة السادسة ص٤١.

[2] شرح الكافية لابن فلاح ٦٨٨/٢ بتصرف، وينظر المسألة السابعة ص٤٦.

أن يتصل بالفعل ضمير الفاعل المتكلم والمخاطَب، فيقال: (ما ضربتَ وأكرَمَ إلا أنت)، و(ما ضربتُ وأكرَمَ إلا أنا)، "وعند ذلك يفسد المعنى؛ إذ ينفي عنه الضرب والمعنى إثباته له"[١].

ومن ذلك ذهابه إلى أن (رأب الثأى) في قول الفرزدق:

وإنّي لَمن قَوْمٍ بهم يُتَّقَى العِدَا **** ورَأْبُ الثَّأَى والجانِبُ المُتَخَوَّفُ[٢]

ليست معطوفة على (العدا)، بل مبتدأ حذف خبره، فالواو عَطفت جملة على جملة، لا مفردا على مفرد، وتقدير الجملة: (ولهم رأب الثأى)، فالخبر (لهم) محذوف؛ لفساد المعنى إذا حمل على العطف على (العدا)[٣].

ومنه أيضا منعه عود الضمير في (كان) من قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال) على علمي، يقول: "وأما قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال) فلا يصحّ أن يكون في (كان) ضمير (علمي)؛ إذ يؤدي إلى أن يكون العلم ذا مال، وهو ظاهر الفساد"[٤]، ثم ذكر ثلاثة أوجه لجواز هذه الجملة.

❖ **اختيار عامل دون آخر لاستقامة المعنى:**

فتأثر المعمول بعامل معين قد ينشأ عنه فساد في المعنى، مما يدفع ابن فلاح إلى الذهاب إلى عامل آخر يستقيم به المعنى.

ومن ذلك ما ذكره ابن فلاح من أن النحاة مختلفون في العامل في البدل على مذهبين: يرى أحدهما أن العاملَ فيه العاملُ في المبدل منه، ويرى

---

[١] شرح الكافية لابن فلاح ٣٣١/١، وينظر المسألة الأولى ص١٤.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] شرح الكافية لابن فلاح ٤١٤/١ بتصرف، وينظر المسألة الثانية ص٢٢.

[٤] شرح الكافية لابن فلاح ٤٢١/١، وينظر المسألة الثالثة ص ٢٤.

الآخر أن العامل في الثاني مقدرٌ، وأن مما احتج به الفريق الأول فسادَ المعنى عند تقدير عامل جديد في البدل في بعض المواضع، نحو: (ضربْت زيدًا رأسَه)، و(أعجبني زيد حُسْنه)، و(اشتريت الجارية نصْفَها)؛ فإنك إن قدرت العامل فيها اقتضى ذلك أن يكون زيد مضروبا والرأس مضروبًا في المثال الأول، وزيدٌ معجِبًا والحسن معجِبا في المثال الثاني، والجارية مشتراة والنصف مشترى في المثال الثالث، وليس الأمر كذلك، بل الضرب مخصوص بالرأس، والإعجاب مخصوص بالحسن، والشراء مخصوص بالنِّصف[1].

ومنه ما ذكره من أن النحاة قد اختلفوا في العامل في المعطوف على ثلاثة مذاهب، واختار منها أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع بواسطة الحرف، ثم ذكر أن معتمد هذا المذهب أمور: منها: فساد المعنى لو جعلنا العامل مقدرا في نحو: (جاءني غلام زيد وعمرو)، و(كل شاة وسخلتها بدرهم)؛ لأننا لو فعلنا ذلك لأصبح التقدير: (جاءني غلام زيد وغلام عمرو)، و(كل شاة وكل سخلة لها بدرهم)، وهو ما يقتضي تعدد الغلام في المثال الأول مع أنه متّحدٌ. ويقتضي أن الشاة بدرهم والسخلة بدرهم، مع أن المراد أن مجموعهما بدرهم[2].

❖ التزام الضوابط والشروط التي تمنع فساد المعنى:

ومن ذلك أن ابن فلاح نص–كغيره من النحاة– على اشتراط تضمن الظرف معنى (في)، وقال: إذا لم يمكن تقدير (في) كان اسمًا غير ظرف،

---

[1] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٢/٨٧٠، والمسألة التاسعة ص٥٥.

[2] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٢/٨٧٠، والمسألة العاشرة ٦١.

كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾[١]، ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾[٢]، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[٣] لأن تقدير (في) يفسد المعنى؛ لأنّ (يوما) في هذه الآيات مفعولٌ به، وليس مفعولا فيه[٤].

---

[١] غافر: ١٨.

[٢] مريم: ٣٩.

[٣] البقرة: ٢٨١.

[٤] شرح الكافية لابن فلاح ٦٠٤/٢ بتصرف.

الفصل الثاني: مواضع فساد المعنى وموقف ابن فلاح منها (عرض ومناقشة)

(1) التنازع في المحصور بـ(إلا)

المقصود بالتنازع: أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنهما معمول، وكل واحد من هذين العاملين يطلب ذاك المعمول من جهة المعنى، نحو: (ضربت وأكرمت زيدا)، فكل واحد من الفعلين يطلب (زيدا) مفعولا به، والبصريون يُرجحون إعمال الثاني لقربه، والكوفيون يرجحون إعمال الأول لسبقه[١]، وقال بعضهم: يتساويان[٢].

فإن أعملنا أحد العاملين في الظاهر وأهملنا الآخر؛ أعملنا المهمَل في ضمير ذلك الظاهر، والتُزِم الإضمارُ إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذِكْرُه ولا يجوز حذفه؛ كالفاعل، ففي مثل: (قام وقعد زيد) إن أعملت الأول في زيد؛ أضمرت في الثاني (هو)، وإن أعملت الثاني أضمرته في الأول. ومن إعمال الأول والإضمار في الثاني قولهم: (يحسن ويسيئان ابناك)، فإن أعملنا الثاني وأضمرنا في الأول قلنا: (يحسنان ويسيء ابناك)[٣].

وقد ذكر ابن فلاح أن نحو: (ما ضرب وأكرم إلا أنت) لا يدخل في باب التنازع هذا؛ حتى لا يفسد المعنى؛ قال: "وأمّا نحو: (ما ضرب وأكرم إلا أنت، أو إلّا أنا، أو إلا هو)؛ فإنه لا يجوز أن يكون من إعمال الفعلين خلافًا لبعضهم؛ وإنما قلنا ذلك؛ لأنّ معنى هذا الكلام الحصر، ولا تتم فائدة الحصر إلا بالحذف؛ أي: ما ضرب إلا أنت، وما أكرم إلا أنت، ولو لم يكن محمولًا

---

[١] ينظر الإنصاف ٧١/١، وتوضيح المقاصد ٦٣٦/٢، أوضح المسالك ١٧٤/٢.

[٢] ينظر توضيح المقاصد ٦٣٦/٢.

[٣] ينظر شرح ابن عقيل ١٦٢/٢.

على الحذف وتقدير وقوع الفاعل منفصلًا بعد (إلاّ)؛ لوجب اتصال ضمير الفاعل به على وضع إضماره، فيقال: (ما ضربتَ[١] وأكرم إلا أنت)، وعند ذلك يفسد المعنى؛ إذ ينفي عنه الضرب والمعنى إثباته له"[٢].

يقول ابن فلاح: إن هذا المثال ونظائره من باب الحذف، وليس من باب التنازع؛ لأننا لو لم نحمله على الحذف؛ لوجب أن يبرز الضمير في الفعل المهمل ويتصل به، فنقول في (ما ضرب وأكرم إلا أنت): (ما ضربتَ وأكرم إلا أنت)، على تقدير: (ما ضربتَ، وما أكرم إلا أنت)، ولو فعلنا ذلك لفسد المعنى؛ ذلك أنك تكون قد نفيت الضرب بقولك: (ما ضربت)، والمراد إثباته.

ولتحقيق المسألة نقول: إن من الشروط التي وضعها النحاة للقول بالتنازع في تركيبٍ ما: صحةَ توجُّه كل واحد من العاملين إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى؛ ولذلك منع البصريون ومن تبعهم أن يكون منه قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ **** كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ

وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ **** وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثالِي[٣]

---

[١] في النص: (ضرب)، ولعل ما أثبتناه هو المراد؛ فإنه المناسب للسياق، ولعله تصحيف في النسخ. ينظر شرح الكافية للرضي ٢٠٢/١، وتمهيد القواعد ١٧٨٤/٤.

[٢] شرح الكافية لابن فلاح ٣٣١/١.

[٣] من الطويل، في ديوان امرئ القيس ١٣٩، والكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٧٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣١/١، والخصائص ٣٨٩/٢، وغيرها. والمؤثل: الدائم القديم. والشاهد: كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ؛ حيث ==

قال سيبويه عن رفع (قليل) فيه: "فإنَّما رفعَ؛ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما كانَ المطلوبُ عنده المُلْكَ وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ونصبَ فَسَدَ المعنى"[1].

فالفعل (كفاني) يطلب (قليلٌ)، و(لم أطلب) يطلب الملك، كأنه قال: ولم أطلب الملك، و(لم أطلب) لا يطلب (القليل)؛ لأن المعنى: لو أنني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل من المال ولم أسع في طلب الملك، لكنني أسعى في طلب الملك، وهذا يستلزم مالا كثيرا. كفاني) ، فـ(لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا جاء ما بعدها مثبتا كان منفيّا في المعنى، وإذا جاء منفيّا كان مثبتا في المعنى؛ لأنها تدل على امتناعه، وامتناع النفي إثبات وامتناع الإثبات نفي، وإذا ثبت ذلك فمعنى قول الشاعر: (فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة): لم أسع لأدنى معيشة، وهذا يستلزم أنه يسعى لمعيشة الملوك، ومعيشة الملوك تتطلب مالا وفيرا لا قليلا من المال. فلو قلنا: (ولم أطلب قليلا من المال) بتسليط (لم أطلب) على (قليل) في جواب (لو) كان المعنى: أطلب قليلا من المال. وهذا يؤدي إلى أن يكون قد نفى الشيء وأثبته في الوقت نفسه، وهذا يفسد المعنى[2].

وبناء على اشتراطهم –للقول بالإعمال– صحةَ توجّه كل واحد من العاملين إلى المتنازع فيه من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، منع ابن فلاح أن يكون من التنازع قولنا: (ما ضَرب وأكرم إلا أنت، أو: إلّا أنا، أو:

أعمل (كفاني) في (قليل)، وامتنع أن يكون من باب التنازع؛ لما يترتب عليه من فساد المعنى لو أعمل (أطلب) في (قليل).

[1] الكتاب ٧٩/١.

[2] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٠/٢ ، وتمهيد القواعد ١٧٧٩/٤.

إلا هو). قال: لأن الكلام مبني على الحصر بوقوع الفاعل منفصلا بعد (إلا)، ولو لم يكن محمولا على الحصر، وأعملنا أحد العاملين في المتنازع عليه، لوجب في المهمل الإضمار، وحينئذ يجب في ضميره أمران:

الأول: بروزه في مثل (ما ضَرب وأكرم إلا أنت)، و(ما ضَرب وأكرم إلا أنا)؛ فإن ضميري المتكلم والمخاطب لا يضمران في الماضي[١].

والثاني: اتصاله بالفعل؛ فإنه متى أمكن اتصال الضمير لم يُعْدَل إلى انفصاله[٢].

فيقال حينئذ إذا أعملنا الثاني: (ما ضربتَ وأكرم إلا أنت)، و(ما ضربتُ وأكرم إلا أنا)، على تقدير: (ما ضربتَ، وما أكرم إلا أنت)، و(ما ضربتُ، وما أكرم إلا أنا). فيترتب على هذا نفي الضرب عن الفاعل، والمعنى إثباته له، فيفسد المعنى.

لكن قولهم: (ما ضَرب وأكرم إلا أنت) له نظير مسموع من العرب[٣]؛ قال الشاعر:

ما صابَ قلبِي، وأَضناهُ، وتَيَّمَهُ *** إلا كَواعِبُ من ذُهلِ بنِ شَيبانا[٤]

---

[١] ينظر الكافية ٣٣، وشرحها للرضي ٤٢٦/٢، وتمهيد القواعد ٤٤٩/١.

[٢] ينظر أوضح المسالك ١٠٥/١.

[٣] التذييل والتكميل ١٠٧/٧، والمساعد ٤٦٠/١.

[٤] البيت من البسيط، ورد بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٠٧/٧، وتوضيح المقاصد ١٥٨/١، والمساعد ٤٦٠/١، وتمهيد القواعد ١٨٠٤/٤، والتصريح ٤٨٢/١، وهمع الهوامع ١٢٣/٣، وصاب: لغةٌ في (أصاب)، يقولون: صابَ السهمُ القِرطاسَ يَصيبُهُ صَيْبًا: أصابه. وأضناه: أثقله، والمتيم: مَن استعبده الحُبُّ، ==

وقال آخر:

ما جادَ رأيًا، ولا أَجْدَى مُحاوَلةً *** إلا امرؤٌ لم يُضِعْ دُنيا ولا دينا[1]

واختلف النحاة في تخريجه على مذاهب:

<u>أحدها: مذهب الفراء</u>، يرى أنه إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما[2]؛ فهو يرى أن كل ما ورد من مثل: (قامَ وقَعَدَ زيدٌ) (زيد) فيه مرتفع بالفعلين معًا، ولا يجوز فيها القول بإعمال الثاني والإضمار قبل الذكر، كما لا يجوز القول بحذف الفاعل، ويرى أن مثل ذلك الإضمار أو الحذف لم يؤْثَر في كلام العرب[3]، ولا يقْصُرُ الأمرَ على المحصور بـ(إلا)، وبناء عليه

يقال: تَيَّمَتْ فلانةُ فَلَانًا تُتَيِّمهُ، وتامَتْه تَتِيمُه تَيْمًا، فَهُوَ مُتَيَّم بِالنِّسَاءِ ومَتِيمٌ بهنَّ، والكواعب: جمع كاعِبٍ: وهي الْجارِيَةُ الَّتي كَعُبَ ثَدْيُها؛ أي: استدار. وذُهْل بن شَيْبَان: حي من العرب. والشاهد: (ما صابَ قلبِي، وأَضناهُ، وتَيَّمَهُ إلا كَواعِبُ)؛ حيث منع النحاة أن يكون من باب الإعمال؛ لفساد المعنى؛ نظرا لوقوع المتنازع عليه بعد (إلا).

[1] من البسيط، ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٥/٢، والتذييل والتكميل ١٠٧/٧، والمساعد ٤٦٠/١، وتمهيد القواعد ١٨٠٤/٤، وهمع الهوامع ١٢٣/٣. والشاهد: (ما جادَ رأيًا ولا أَجْدَى مُحاوَلةً إلا امرؤٌ)؛ حيث منع النحاة أن يكون من باب الإعمال؛ لفساد المعنى؛ نظرا لوقوع المتنازع عليه بعد (إلا).

[2] ينظر شرح التسهيل ١٦٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٤٩/٤، وأوضح المسالك ١٧٧/٢، وتمهيد القواعد ١٧٧٤/٤، وشرح الأشموني ٤٥٧/١.

[3] شرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢.

فالبيتان ونظائرهما محمولان على ذلك عنده، فـ(كواعب): فاعل للأفعال الثلاثة قبله، و(امرؤ): فاعل لـ(جاد)، و(أجدى).

ومع أن مذهب الفراء لم يلْقَ قبولا لدى النحاة؛ فإنهم رأوا أن له وجها؛ لأن المبتدأ يُسند له خبران، نحو: (هذا حلو حامض)، فقياسا عليه يُسند للفاعل فعلان[١]، ولأنه نظير مذهب سيبويه في قولك: (زيد وعمرو منطلقان)؛ فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، وبناء عليه يكون (منطلقان) مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه معا؛ لأنهما يقتضيانه معا[٢].

لكنّ أبا عليٍّ الفارسي ردّ مذهب الفراء وفنده، فقال: إن مذهبه لا يخلو من أن يكون قد رفع الفاعل بالفعلين معا، أو رفعه بأحدهما، أو يكون جعلهما كالشيء الواحد، أما الأول فممتنع؛ لأننا لم نقف على كلمة عمل فيها عاملان؛ لأن كل عامل يوجب عملا. وأما رفعه بأحد الفعلين فهذا يعني أنه ترك الآخر دون فاعل، فيكون قد وقع فيما عابه على الكسائي. وإن كان قد جعلهما كالشيء الواحد فهذا لا نظير له، ولا دليل عليه[٣].

ورد ابن عصفور أيضا مذهب الفراء، ورآه فاسدا في القياس والسماع:

أما القياس فلأن على مذهبه يكون العاملان قد أحدثا إعرابًا واحدًا، وهذا كسْرٌ لما اطرد في كلام العرب[٤].

وأما السماع؛ فلقول طفيل الغنوي:

---

[١] ينظر التذييل والتكميل ٧/٧٩.

[٢] ينظر شرح التسهيل ٢/١٦٦.

[٣] ينظر المسائل الحلبيات ٢٣٨.

[٤] ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٧٦.

وكُمْتًا مُدَمّاةً كأَنَّ مُتُونَها **** جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

بنصب (لون)، "فأعمل الثاني، وهو (استشعرت) مع احتياج الأول –وهو (جرى)– إلى مرفوع، وليس العاملان متفقين في العمل، فيعملها في (لون)، فلم يبقَ إلا مذهب سيبويه –رحمه الله– أو مذهب الكسائي"[2].

ورأى الرضي أن مذهب الفراء "مدلول على فساده في الأصول"[3]، ورأى أبو حيان أنه "دعوى لا دليل عليها"[4].+++

المذهب الثاني: أن هذه الشواهد والأمثلة الواردة داخلة في باب الإعمال، مثل: (ما ضرب وأكرم إلا أنت)، وهو مذهب بعض النحويين[5]، قالوا: لأن المتنازع عليه –وهو: أنت، أو: هو، أو: زيد، في مثل: (ما ضرب وأكرم إلا أنت)، و(ما ضرب وأكرم إلا هو)، و(ما ضرب وأكرم إلا زيد)–

---

[1] البيت من الطويل، يصف الشاعر خيلا، فيقول: إنها كُمْتٌ، وهو جمع كُمَيْت، وهي التي لونها أحمر يخالط حمرته سواد، والمُدَمَّى من الخَيْلِ: الشَّديدُ الشُّقْرة، وجرى: سال، واسْتَشْعَرَتْ: لبستْ، والشاهد: (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب)؛ فقد احتُج به على إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول. ينظر البيت في ديوان الشاعر ص ٣٢، والكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٥/٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٦٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، والمفصل ٣٨، والإنصاف ٧٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١، وشرح المفصل ٢٠٧/١.

[2] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٧/٢.

[3] شرح الكافية للرضي ٢٠٦/١.

[4] التذييل والتكميل ٧٩/٧.

[5] ينظر التذييل والتكميل ١٠٧/٧، وهمع الهوامع ١٢٣/٣، وحاشية الصبان ١٥٨/٢، ٢٣٧.

يصلح أن يكون معمولا لكل واحد من العاملين[١]؛ إذ يصح أن تقول: (ما ضرب إلا أنت، وما أكرم إلا أنت)، و(ما ضرب إلا هو، وما أكرم إلا هو)، و(ما ضرب إلا زيد، وما أكرم إلا زيد).

ولأننا إذا لم نقل بالإعمال فلا يخلو التركيب من أحد أمرين: إما حذف الفاعل، وإما الإضمار قبل الذِّكر، وحذف الفاعل لا يجوز[٢]، "والإضمار قبل الذكر مستبعد في كلام العرب"[٣].

واعتُرض عليه من ثلاثة أوجه:

أحدها: فساد المعنى في مثل قولنا: (ما ضرب وأكرم إلا هو)، و(ما ضرب وأكرم إلا زيد)؛ لأننا إذا أعملنا أحدهما أضمرنا في الملغَى (هو)، فيصبح التقدير: (ما ضرب هو، وما أكرم إلا هو)، أو: (ما ضرب إلا هو، وما أكرم هو)، وفي المثال الثاني: (ما ضرب هو، وما أكرم إلا زيد)، أو: (ما ضرب إلا زيد، وما أكرم هو)، فيترتب على هذا أن يُخلَى الفعل الملغَى من الإيجاب، فنكون قد نفينا الفعلَ، والمرادُ إثباته؛ يقول ابن مالك: "يلزم من ذلك إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب؛ لأن الفعل المنفي إنما يصير موجبا بمقارنة (إلا) معمولَه لفظا أو معنى، وعلى تقدير التنازع لم تقارن (إلا) معمولَ الملغَى

---

[١] ينظر تمهيد القواعد ١٧٨٤/٤.

[٢] ينظر همع الهوامع ١٢٣/٣.

[٣] أمالي ابن الحاجب ٤٩٨/٢.

لفظًا ولا معنًى، فيلزم بقاؤه على النفي، والمقصودُ خلافُ ذلك، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه"[1].

وقال الرضي: "وإنما لم يجز أن يكون منه؛ إذ لو كان الملغَى ههنا هو الأولَ، وأضمرْت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع، فإن كان بدون (إلا) صار هكذا: (ما ضربت، وما أكرم إلا أنا)، و(ما قام –أي: هو، أعني زيدا– وما قعد إلا زيد)، فيكون (إلا أنا) مستثنى من المتعدد المقدر في: (ما أكرَمَ)، و(إلا زيدٌ) مستثنى من المتعدد المقدر في (ما قعد)، ولا يجوز أن يكونا مستثنيَيْن من: (ما ضربتُ)، و(ما قام)؛ لأنه لا متعدد فيهما، لا ظاهرا ولا مقدرا، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كان مثبتين له، وشرط باب التنازع ألا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى"[2].

ثانيها: عود ضمير غائب على حاضر:

وذلك في نحو: (ما قام وقعد إلا أنا)؛ فإنك لو أعدْتَه على المتكلم (أنا) لقلتَ: (ما قمتُ) أو (ما قعدتُ) سواء أعملْت الأول أم الثانيَ، وكذلك في نحو: (ما قام وقعد إلا أنت) لو أعدْتَه على المخاطب (أنت) لقلت: (ما قمتَ) أو (ما قعدتَ). فلو أضمرت (هو) في الملغَى في هذين المثالين ونظائرهما فقد وقعت في محظورين:

أحدهما: فساد المعنى بإخلاء الفعل المُلغَى من الإيجاب، فتكون قد نفيْتَ الفعلَ والمرادُ إثباته. وقد سبق بيانه.

---

[1] التسهيل ١٧٥/٢، وينظر التذييل والتكميل ١٠٩/٧، وتوضيح المقاصد ١٥٨/١، والمساعد ٤٥٩/١، وتمهيد القواعد ١٨٠٤/٤، والتصريح ٤٨٢/١.

[2] شرح الكافية للرضي ٢٠٢/١.

والآخر: الإتيان بضمير غائب لحاضر هو المتكلم أو المخاطب، وهو غير جائز؛ فقولنا: (ما قام وقعد إلا أنت) و(ما قام وقعد إلا أنا) لو جعلناهما ونظائرهما من باب التنازع لزم أن نقدِّر في المثال الأول ضمير الغائب (هو) في الفعل الملغَى، والمقصود المخاطب (أنت)، فيكون التقدير: (ما قام هو وما قعد إلا أنت)، ونقدِّر في المثال الثاني ضمير الغائب (هو) في الفعل المُلغَى، والمقصود المتكلم (أنا)، فيعود ضمير الغائب على حاضر، ويكون التقدير: (ما قام هو وما قعد إلا أنا)، وهذا كله لا يجوز[١].

ثالثها: يلزم مَن يقول بالإعمال في مثل: (ما قام وقعد إلا نحن) أن يقول: (ما قمنا وقعد إلا نحن) أو: (ما قام وقعدنا إلا نحن). وفي مثل: (ما قام وقعد إلا أنتم) أن يقول: (ما قمتم وقعد إلا أنتم) أو: (ما قام وقعدتم إلا أنتم).

وفي هذا كله يلزمه –إضافة إلى فساد المعنى بإخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب، فيكون قد نفى الفعل والمراد إثباته– الوقوعُ في أحد محظورين:

أن يُضْمِر (هو) في سائر التراكيب السابقة، فيُعيدَ الضمير (هو) على المتكلمِين أو المخاطَبِين، فيكون قد أعاد الضمير على غير المتنازع فيه، مخالفا قاعدة التنازع.

أو أن يضمِر في الملغَى ضميرًا مناسبًا للمتنازع فيه –كما وضحنا آنفا– فيضمر في (قام) (نحن) أو (أنتم)، فيكون قد جاء بما لم يُتكلَّم بمثله قط[٢].

---

[١] ينظر شرح التسهيل ١٧٥/٢، والتذييل والتكميل ١٠٩/٧، وتوضيح المقاصد ١٥٨/١، والمساعد ٤٥٩/١، وتمهيد القواعد ١٨٠٤/٤، والتصريح ٤٨٢/١.

[٢] ينظر شرح التسهيل ١٧٥/٢١، والتذييل ١٠٩/٧، والأشباه والنظائر ١٥١/٢.

المذهب الثالث: أن هذا من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية على المحذوف، وليس من باب الإعمال؛ للمحظورات المذكورة على مذهب الإعمال.

واختلفوا في المحذوف، فرأى ابن الحاجب[١] أن المحذوف هو الفاعل من الفعل الأول مع (إلا)، فتقدير (ما قام وقعد إلا زيد) عنده: (ما قام إلا زيد، وما قعد إلا زيد)، ثم حذف الفاعل مع (إلا) من الفعل الأول لوجودهما مع الفعل الثاني[٢]. قال النيلي[٣] في (ما ضرب وأكرم إلا أنا): "وحسَّن الحذف ههنا أن المحذوف هو المذكور بعينه لا غير؛ إذ كان فاعلُ الفعلين جميعا هو المتكلم"[٤].

وأيد أبو حيان مختار ابن الحاجب، فقال: "الذي أختاره على تقدير حذف الفاعل: أن المحذوف هو من الفعل الأول، وأن التقدير: (ما قام إلا زيدٌ، ولا قعد إلا زيدٌ)، فحذف (إلا زيد) [الأول]؛ لدلالة (إلا زيد) الثاني عليه، وبذلك يصح المعنى، لا بما يجعل بدلًا من (أحد) المحذوف، أو من الضمير في (قعد) العائد على (أحد) المحذوف"[٥].

---

[١] ينظر تمهيد القواعد ١٨٠٥/٤.

[٢] ينظر التذييل والتكميل ١٠٩/٧، وتمهيد القواعد ١٨٠٥/٤.

[٣] إِبْرَاهِيم بن الْحُسَـيْن بن عبيد الله بن إِبْرَاهِيم بن ثَابت الطَّائِي تَقِيّ الدّين النيلي، شَارِح الكافية، من علماء القرن السابع الهجري. بغية الوعاة ٤١٠/١.

[٤] التحفة الشافية في شرح الكافية ١١٧/١.

[٥] التذييل والتكميل ١٠٩/٧.

كما أيده ناظر الجيش، فذكر أن "التقدير الذي يصح معه المعنى، ويسلم من الخدش هو الذي قدره ابن الحاجب بلا شك"[١]، وهو ظاهر اختيار الصبان أيضا؛ فقد رأى في نحو: (ما قام وقعد إلا زيد): أن التقدير: (ما قام إلا زيد، وما قعد إلا زيد)[٢].

ورأى ابن مالك وغيره أن المحذوف فاعلٌ عامٌّ يقدَّر بمثل (أحد) أو (شيء) بحسب السياق، يقول: إن الفاعل في هذه التراكيب "حُذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفيّ عامّ للمستثنى وغيره. ومن هذا القبيل نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)، على تأويل: (ما قام أحد ولا قعد إلا زيد)، فحذف (أحد) لفظا، واكتفى بقَصْده، ودلالة النفي والاستثناء عليه... وفاعلُ (قعد) ضميرُ (أحد) المقدر، ولذلك لا يثنَّى ولا يجْمع ولا يؤنث، وإن كان ما بعد (إلا) مثنًّى أو مجموعا أو مؤنثا"[٣].

عودة إلى ما قال ابن فلاح:

بالعودة إلى ما قال ابن فلاح نجد أنه منَع حمْل هذه الأساليب –أعني: قولهم: (ما ضرب وأكرم إلا أنت، أو إلّا أنا، أو إلا هو)– على باب الإعمال، كما فعل ابن الحاجب وابن مالك، واختار توجيهها على حذف الفاعل مع (إلا) كما فعل ابن الحاجب، وكان الدافع الأول لمنع القول بالإعمال عنده وعندهما:

---

[١] تمهيد القواعد ١٨٠٥/٤.

[٢] ينظر حاشية الصبان ٢٣٧/٢.

[٣] شرح التسهيل ١٧٥/٢، وينظر التذييل والتكميل ١٠٨/٧، والمساعد ٤٥٩/١، وتمهيد القواعد ١٨٠٤/٤، وهمع الهوامع ١٢٣/٣.

فساد المعنى؛ حتى لا ننفي قيام زيد والمراد إثباته في مثل: (ما قام وقعد إلا زيد).

والذي يراه الباحث ترجيح مذهب ابن الحاجب ومختار ابن فلاح، مع أن المسألة لا تنفك عن إشكال، ولا مفر من الوقوع في مكروه؛ لأنه في مثل (ما قام وقعد إلا زيد) لابد من الذهاب إلى أحد ثلاثة وجوه:

أحدها: أن (زيدا) مرفوع بالفعلين معا.

وثانيها: أنه من باب الإعمال، ف(زيد) فاعل لأحد الفعلين، وفاعل الثاني ضميره.

وثالثها: أن الفاعل محذوف.

والأوجه الثلاثة مشْكلة:

أما الأول فردّه النحاة –كما سبق– لفساده في القياس والسماع؛ فإنهم لم يجدوا معمولا عمل فيه عاملان في موضع واحد، وقالوا: إنه لا يمكن لأحد أن يوجِد ذلك؛ لأن جعْل الفعلين كالشيء الواحد غير جائز، ولا دليل عليه، ولا نظير له[1].

بقي إذن القول بالإضمار قبل الذكر أو الحذف، وكلاهما مكروه أيضا؛ لكنهما أخف وطأة من القول بإعمال عاملين في معمول واحد؛ فهو لا نظير له في العربية. فلنتبع إذن قاعدة ارتكاب أخف الضررين إذا كان لا مفر من ارتكاب أحدهما.

---

[1] ينظر المسائل الحلبيات ٢٣٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/١، والتذييل والتكميل ٧٩/٧.

وأهونُ هذين المكروهين هو الإضمار قبل الذكر؛ ذلك "أنه قد ثبت أن العرب اغتفرتْه؛ تنزيلًا له منزلة المذكور للإيجاز والاختصار، كما فعلت مثله في قولك: (هو زيد قائم)، و(نعم رجلًا زيد)؛ لغرضٍ"[١].

لكن الإضمار قبل الذكر يوقعنا في محظور أشد، وهو فساد المعنى، وانقلاب الإثبات نفيا -كما سبق تفصيله- فكان القول بالحذف هو الملجأ الأخير.

ثم لما كان القول بالحذف أمرا لا مفر منه، وبه يقول ابن الحاجب وابن مالك -مع اختلافٍ في تقدير المحذوف- كان المختار مذهب ابن الحاجب الذي يرى أن المحذوف هو فاعل الفعل الأول مع (إلا)، ففي مثل: (ما قام وقعد إلا زيد) التقدير: (ما قام إلا زيد، وما قعد إلا زيد)، وليس المحذوف لفظا عاما من الفعل الأول، تقديره: (أحد) أو (شيء) أو ما يماثلهما؛ لأن حذف ما في الكلام دليلٌ عليه بلفظِه ومعناه أهْونُ مِن حذْف ما يدل العقلُ وحده على معناه؛ قال النيلي: "وحسَّن الحذف ههنا أن المحذوف هو المذكور بعينه لا غير"[٢].

كما أنه مختار إمامين كبيرين، هما أبو حيان وناظر الجيش، يقول الأول: "فالذي أختاره على تقدير حذف الفاعل: أن المحذوف هو من الفعل الأول، وأن التقدير: (ما قام إلا زيدٌ، ولا قعد إلا زيدٌ)، فحذف (إلا زيد) لدلالة (إلا زيد) الثاني عليه، وبذلك يصح المعنى"[٣].

---

[١] أمالي ابن الحاجب ٤٩٧/٢، وينظر المسائل الحلبيات ٢٣٧.

[٢] التحفة الشافية في شرح الكافية ١١٧/١.

[٣] التذييل والتكميل ١٠٩/٧، وينظر تمهيد القواعد ١٨٠٥/٤.

(٢) حذف الخبر جوازا

الحذف في كلام العرب كثير[١]، ولا يسوغ إلا حيث دلّ دليلٌ –من قرينة لفظيّة أو معنوية– على تعيين المحذوف؛ لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختل المقصودُ من الإفهام؛ فإنك لو قلت ابتداءً: (زيدٌ)، وأنت تريد: (قائم) أو (خارج)، ولم يكن ثَمّ ما يدلّ عليه؛ لم يقع بما تكلّمت به فائدة، وكذلك لو قلت: (قائم) أو (خارج)، وأنت تريد الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثَمّ قرينة تَدُلّ على المحذوف؛ لم يكن في الكلام فائدةٌ[٢].

ويسري هذا الحكم على الفضلات، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُون﴾[٣]؛ أي: تزعمونهم شركائي[٤]، وكذا على حذف أحد ركني الجملة، أو ركنيها معا، وأكثر ذلك في الجوابات[٥]، كأن يقول القائلُ: (من عندك؟) فتقول: (زيدٌ)، أو: (أين زيد؟)، فتقول: (في المسجد)، أو: (أزيد في المسجد؟)، فتقول: (نعم).

وقد يحذف من الكلام جملة كاملة أو أكثر جوازا أيضا، إن دل عليها دليل مقالي أو حالي؛ فمثال حذف الجملة: قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[٦] أي: فضرب فانفجرت، وقوله عز

---

[١] ينظر الكتاب ٤/٤٠٥.

[٢] المقاصد الشافية ٢/٩٢ بتصرف.

[٣] القصص: ٦٢.

[٤] ينظر مغني اللبيب ٧٧٤.

[٥] ينظر شرح المفصل ١/٢٤٠.

[٦] البقرة: ٦٠.

اسمه: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾[١] أي: فحلق فعليه فدية[٢]، ومثال حذف أكثر من جملة قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾[٣]؛ إذ التقدير: "فذهبا إليهم، وأنذرا، فكذبوهما"[٤]، فحذف ثلاث جمل.

وقد حمل ابن فلاح قول الفرزدق:

وإنّي لَمن قَوْمٍ بهم يُتَّقَى العِدَا *** ورَأْبُ الثَّأَى والجانِبُ المُتَخَوَّفُ[٥]

على هذا الباب من الحذف، ورأى أن (رأب الثأى) ليست معطوفة على (العدا)، بل مبتدأ حذف خبره. ومعتمده في ردّ العطف فسادُ المعنى؛ قال: "تقدير الخبر: (ولهم رأب الثأى)؛ لفساد المعنى إذا حمل على الأول"[٦].

والرَّأبُ: الإصلاح، يقال: رَأَبَ الصَّدْعَ والإناءَ يَرْأَبُه رَأْبًا ورَأْبةً: إذا أَصْلَحَه[٧]، والثَّأْيُ والثَّأَى جَمِيعًا: الإفساد، وهو أيضا: خَرْمُ خُرَزِ الجِلْد وفتْقُه، وذلك إذا غلظ المِثْقَب أو المِخْرَز –ويسمونه: الإِشْفَى– ودَقَّ السَّيْرُ الذي يخاط

---

[١] البقرة: ١٩٦.

[٢] ينظر الخصائص ٣٦٣/٢.

[٣] الفرقان: ٣٦.

[٤] تفسير النسفي ٥٣٧/٢.

[٥] البيت من الطويل. في ديوان الفرزدق ٣٨٩، وكتاب الشعر ٢٧٥، والخصائص ٢٨٧/١، والمحكم: (رأب)، والتذكرة الحمدونية ٤٠٥/٣، والبديع في علم العربية ٩٠/١، ولسان العرب: (رأب)، والمقاصد النحوية ١٨٧٣/٤، والأشباه والنظائر في النحو ٢٩٧/١، ونواهد الأبكار ١١٨/٣.

[٦] شرح الكافية لابن فلاح ٤١٤/١.

[٧] ينظر اللسان: (ر أ ب).

به ذلك الجِلْد، فيترتب على ذلك سيلان الماء. وَقَدْ ثَئِيَ الشيءُ يَثْأَى، وثَأَى يَثْأَى، وأَثْأَيْته أَنا: إذا خَرَمْتُهُ[١]، ورأْبُ الثأَى: شدُّه وإصلاحه حتى لا يتسرب الماء من السِّقَاء. وإنما يعبرون بذلك كثيرا على سبيل المجاز، يقولون: فلان رأَبَ ثَأْيَ القوم، أَيْ: أَصْلح الْفَاسِدَ وجَبَر الوَهن[٢].

فالشاعر هنا يفتخر بقومه، فيقول: إنه من قوم شجعان، إذا هاجم العدوُّ رَبْعَهم احتمى بهم الناس، فبِهم يَتَّقي الناسُ العدوَّ. ولا يستقيم في هذا السياق أن يكون (رَأْبُ الثَّأَى) معطوفا على (العدا)؛ إذ يصبح المعنى: بهم يتجنب الناس العدوَّ، وبهم يتجنبون إصلاح الفساد، وهو معنى فاسدٌ، كما قال ابن فلاح، ولأجل هذا الفساد نحا منحى آخر في توجيه البيت يستقيم والسياقَ، فوجهه على حذف الخبر، وقدَّر الجملةَ: ولهم رَأْبُ الثَّأَى، فاستقام الكلام.

وما ذهب إليه ابن فلاح من أن خبر (رأب) في البيت محذوف صرح به جماعة من علماء اللغة، منهم أبو علي الفارسي[٣] وابن جني[٤]، وابن سيدة[٥]، ومجد الدين بن الأثير[٦]، وابن منظور[٧]، والسيوطي[٨]. واتفق الجميع على أن المقدر (بهم) وأن التقدير: (وبهم رأب الثأى)، إلا أبا علي الفارسي، فقد

---

[١] ينظر اللسان: (ث أ ي).

[٢] ينظر تاج العروس: (ر أ ب).

[٣] ينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٧٥.

[٤] ينظر الخصائص ٢٨٧/١.

[٥] ينظر المحكم: (ر أ ب).

[٦] ينظر البديع في علم العربية ٩٠/١.

[٧] ينظر لسان العرب: (ر أ ب).

[٨] ينظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٩٧/١، ونواهد الأبكار ١١٨/٣.

سبق ابن فلاح في تقديره بـ(لهم) فقال: "قوله: (رأب الثأى) لا يستقيم أن يُحمل على (يُتقى)، فإذا لم يستقم ذلك أضمرت له خبرًا، وجعلته مبتدأ. ولا يستقيم أن تضمر (بهم)؛ لتقدم ذكر (بهم)، ولكن تضمر (لهم)، فيكون: رأب الثأى لهم، ودل على ذلك قوله: (بهم يتقى العِدا)؛ لأن هذا الكلام يدل على: (لهم البأس والنجدة)، فأضمرت (لهم) بذلك.

فأما قوله: (والجانب المتخوف)؛ فيستقيم أن تحمله على (يُتقَّى)، فيكون: (بهم يُتقى العدا والجانب المتخوف)، ويستقيم – وهو الأشبه – أن تحذف المضاف، فيكون التقدير: لهم رأب الثأى، ورأب الجانب المتخوف"[١].

ولا شك أن ابن فلاح على حق في قوله بأن ثمة محذوفا هو الخبر، وأن المعنى يفسد بعطف (رأب) على (العدا). وتقديره المحذوف بـ(لهم) مستقيم صحيح أيضا؛ لكن لم يتبين لي وجه رد أبي علي الفارسي لتقدير (بهم).

والذي يبدو لي أن لكل تقدير منهما وجهًا ووجاهةً، بل إنني أميل إلى تقدير (بهم)؛ لما يأتي:

- ذِكر (بهم) في الشطر الأول في قوله: (بهم يتقى العدا) يقوّي أنه هو المقدر؛ لأنه دليل عليه، يقول ابن جني: "جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه ... أراد: (وبهم رأب الثأى)، فحذف الباء في هذا الموضع؛ لتقدمها في قوله: (بهم يتقى العدا)"[٢].

- أن الإخبار بالباء في مثل هذا السياق دَيْدنُهم؛ فإنهم يقولون في مثله: (أصلحَ الله بك الفساد، وجمع بك الشمل، ورأب بك الصدع)، فإن عبَّروا

---

[١] كتاب الشعر ٢٧٥.

[٢] الخصائص ٢٨٧/١.

بالمصدر قالوا: (بك إصلاح الفساد، وجمْع الشمل، ورأْب الصدع)؛ قالت السيدة عائشة في خطبة لها –تثني على الرسول صلى الله عليه وسلم–: "فَرَأَبَ اللهُ به الثَّأَى، ولَأَم به الصدع، ورتَق به الفتق، وأمّن به السبيل، وحقن به الدماء، وقطع به العداوة الموغرة للقلوب، والضغائن المشحنة للصدور"[1].

- أن أكثر من تناول البيت قد اختاره، كابن جني وابن سيده وابن منظور وغيرهم.

أما الإخبار بـ(لهم) فمستقيم أيضا؛ لكنه ليس في قوة (بهم)؛ للأسباب التي مرت، ولأن (لهم) تجعل المعنى هنا يحتمل أمرين: **أحدهما:** أن يكون إصلاح الفساد شأنهم وأمرا موكولا إليهم، يخصهم دون غيرهم، فذاك معنى مستقيمٌ مراد قوي. **والآخر:** أن يكون المعنى: إصلاح الفساد يتم لأجلهم، وهو معنى ليس فاسدا، لكنه أيضا ليس ذا شأن في هذا السياق. فتجنُّبه –وإن كان بعيدا– أحسنُ، ما أمكن.

(٣) توجيه قولهم: (عِلْمِي بزيدٍ كان ذا مال).

الأصل في الجملة أن يُذكر طرفاها؛ لأن أحدهما مسندٌ محكومٌ به، والآخر مسندٌ إليه محكومٌ عليه، ولا يتم الكلام إلا بوجودهما؛ بيد أنهم أجازوا حذف أحد طرفي الجملة الاسمية أو حذفهما معا إن دل على المحذوف دليل؛ فمثال حذْف المبتدأ جوازًا قولك: (صحيح) جوابا لمن سألك: كيف زيد؟ ومثال حذف الخبر وبقاء المبتدأ: (زيد) جوابا لمن سألك: (من عندك). ومثال حذفهما معا قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ

[1] العقد الفريد ٥/٦٧.

ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[١]، التقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر[٢].

وحذفوا المبتدأ وجوبا في أربعة مواضع[٣]:

الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع، في معرض مدح، أو ذم، أو ترحم، كقولهم: الحمد لله الرحيمُ، ومررت بزيد الخبيثُ، وسلمت على زيد المسكينُ.

الثاني: ما أخبر عنه بمخصوص (نعم) و(بئس) المؤخر، نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ)، و(بئس الرجل عمرو) إذا قُدِّر المخصوص خبرًا، فيكون التقدير: هو زيد.

الثالث: أن يُخبرَ عن المبتدأ بما يُشعِرُ بالقَسَم نحو: (في ذِمَّتي لأُقَاتِلَنَّ)؛ أي: في ذمتي عهدٌ.

الرابع: ما أخبر عنه بمصدر مرفوع، جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: سمعٌ وطاعةٌ، أي: أمري سمعٌ وطاعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ويقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[٤].

---

[١] الطلاق: ٤.

[٢] ينظر شرح الكافية الشافية ٣٥٤/١.

[٣] ينظر الكناش ١٥١/١، وتمهيد القواعد ٩١٣/٢، وشرح الأشموني ٢١١/١.

[٤] النساء: ٨١.

وثمة أربعة مواضع لحذف الخبر وجوبا ذكرها النحاة، ومنهم ابن فلاح[1]، هي:

الأول: أن يقع المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية، ويكون الخبر كونا عاما، نحو: (لولا عليٌّ لهلك عمر). التقدير: لولا عليٌّ موجود أو حاضر.

والموضع الثاني: أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسمٌ بواوٍ هي نَصٌّ في المعية، نحو: (كلُّ رجل وضيعتُه)؛ أي: مقرونان.

والموضع الثالث: أن يكون المبتدأ صريحا في القسم، نحو: "لعمرك لأفعلن"؛ أي: لعمرك قسمي؛ فإن (لأفعلن) جواب القسم المحذوف.

والموضع الرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبرا[2] عن المبتدأ المذكور. وشرط ذلك:

أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسِّرِ صاحب الحال نحو: (ضربي زيدا قائما)، و(ضربي العبدَ مسيئا)، ف(مسيئا) حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

---

[1] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٤٢٠/١، وأوضح المسالك ٢٢٢/١، وتوضيح المقاصد ٤٨٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/١، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، وهمع الهوامع ٣٩٢/١.

[2] فيخرج نحو: (ضربي زيدا شديدا)؛ فإنه لا يصح أن تسد هذه الحال مسد الخبر؛ لصلاحيتها للخبرية، بقولنا: (ضربي زيدا شديدٌ)، فالرفع فيه واجب، أما (ضربي زيدا قائما) فلا يصح الإخبار بـــ(قائم) عن (ضربي)؛ لاختلال المعنى؛ لأنك تقصد أن القائم هو زيد لا الضرب. ينظر أوضح المسالك ٢٢٢/١.

والتقدير: إذا كان مسيئا، ف(كان) تامة[١]، وفاعلها ضمير مستتر، و(مسيئا): حال من هذا الضمير. فالمصدر (ضرْب) إذن عاملٌ في العبد الذي هو مفسِّر لصاحب الحال الذي هو الضمير فاعل (كان).

أو يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر المذكور نحو: (أكثر ضربي زيدا قائما)، و(أكثر شربي السويق ملتوتا).

وقد ذكر ابن فلاح أن الخبر الواجب الحذف هذا لا بد له من أمرين:

الأول: قرينة حالية أو مقاليّة تدل على تعيين الخبر المحذوف.

الثاني: لفظ يقع موقعه يسدّ مسدّه.

ومن الفروع التي تتعلق بمسألة (ضربي زيدا قائما) في الموضع الرابع هذا: قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال). وقد منع ابن فلاح توجيه هذا التركيب على أن في (كان) ضميرا يعود على (علمي)، قال: إن هذا يؤدي إلى أن

---

[١] فإنْ قيل: لم لَا تكون (كان) ناقِصَة و(قَائِما): خَبَرهَا؟ فالجواب أن ذلك لَا يصحُّ من وَجْهَيْنِ:

- أَحدهمَا: أنَّ (قَائِما) لم تقع فِي مثل هَذِه إلّا نكرَة، وَخبر (كَانَ) يجوز أَن يكون معرفَة.
- وَالثَّانِي: أنَّ الْغَرَض من (كَانَ) الناقصـــة تعْيين زمَان الْخَبَر، فلو كانت ناقصة هنا لم يجز حذفها؛ لأنها إذا حُذفت ضاع الغرض الذي يؤتى بها لأجله. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٦/١. وسيأتي مزيد من البيان في هذا الشأن.

يكون العِلمُ صاحبَ مالٍ وهو ظاهر الفساد[1]، ثم ذكر لجواز المثال ثلاثة أوجه، منها: أن يكون كقولهم: (ضربي زيدا قائما).

******

وقبل أن نناقش المثال المذكور (علمي بزيد كان ذا مال)، وما ذكره ابن فلاح من فساد المعنى في أحد توجيهاته؛ يحسن بنا أن نوضح توجيههم للمثال المقيس عليه (ضربي زيدا قائما)؛ فإنه مشكل قال عنه ابن يعيش: "وأمّا قولهم: (ضَرْبِي زيدًا قائمًا)؛ فهي مسألة فيها أدْنَى إشكال يحتاج إلى كَشْف"[2].

وذلك أن معنى (ضَرْبِي زيدًا قائمًا): ضربتُ زيدًا قائمًا، أو: أضْربُ زيدًا قائمًا، فالكلامُ تامّ بالنظر إلى المعنى؛ بيد أنّه مشكل من ناحية اللفظ؛ لأن المبتدأ فيه بلا خبر؛ وذلك أنّ (ضَرْبِي) مبتدأٌ، وهو مصدر مضافٌ إلى الفاعل، و"زيدًا": مفعول به، و"قائمًا": حالٌ سدّ مسدَّ خبرِ المبتدأ.

- ولا يصِحّ أن يكون (قائما) خبرًا فيرتفعَ؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا يجب أن يكون هو المبتدأ في المعنى، والقائم ليس هو المصدر (ضربي)؛ إذ ليس المعنى: ضربي قائم.

- ولا يصحّ أن يكون (قائما) حالًا من (زيد) هذا ويسد مسد الخبر؛ لأنه لو كان حالًا منه، لَكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو ضربي؛ لأن العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبه، ولو كان المصدرُ عاملًا فيه لكان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصِحّ أن يسدّ مسدَّ الخبر؛ لأنّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون

---

[1] شرح الكافية لابن فلاح ٤٢٠/١ بتصرف.

[2] شرح المفصل ٢٤٣/١.

حكمُه حكمَ الخبر، فكما أنّ الخبر جزءٌ غير الأوّل، فكذلك ما سدّ مسدَّه ينبغي أن يكون غيرَ الأول.

وإذا كان الأمرُ كذلك؛ كان العاملُ في الحال (قائما) فعلًا يقدَّر فيه ضميرٌ فاعل، يعود إلى زيد، وهذا الضمير المقدر هو صاحبُ الحال.

وخبرُ المبتدأ (ضربي): ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ إلى ذلك الفعل والفاعلِ، والتقديرُ: ضَرْبِي زيدًا إذا كان قائمًا، فالظرف (إذَا) هو الخبرُ؛ بل إنّها في موضع نصب متعلقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه: استقرّ أو مستقرٌّ، فالتقدير: (ضَرْبِي زيدًا استقر إذا كان قائمًا)، ثُمَّ حُذف العامل (استقر)؛ لدلالةِ الظرف (إذا) عليه، كما تقول في (زيد عندك)، ونُقل الضمير من الفعل (استقر) إلى الظرف (إذا)، وصار الظرف وما ارتفع به في موضع رفع؛ لأنّه خبرُ مبتدأ، فالظرفُ وحدَه في موضع نصب؛ لكنه مع الضمير في موضع رفع، يدلُّ على ذلك أنَّ النصب يظهر فيما كان معرَبًا، نحو: (القتالُ اليومَ وعِنْدَك)، ونحو ذلك، والظرفُ مع الضمير في موضعِ خبرِ المبتدأ. فإذا أُريد المُضِيُّ قُدّر بـ (إذْ)، وإذا أُريد المستقبلُ قُدّر بـ (إذَا).

وهذا الظرفُ الذي هو(إذَا) أو (إذْ) يضاف إلى الجملة الفعلية التي فعلها (كان) التامة، وفاعلها ضمير مستتر فيها[١].

ثم حذف (إذا) مع فعل الشرط العامل في الحال من (ضَرْبِي زيدًا إذا كان قائمًا)؛ أي الذي هو (كان) مع فاعلها، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية؛ إذ معنى (جاءني زيد راكبا): في وقت ركوبٍ،

[١] شرح المفصل ٢٤٣/١ بتصرف.

فالحال قائمٌ مقامَ الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائما مقام الخبر[١]. وعليه فأصل الجملة: (ضَرْبِي زيدًا استقر إذا كان قائمًا)، ثم حذف (استقر) لدلالة (إذا) عليه، فأصبحت: (ضَرْبِي زيدًا إذا كان قائمًا)، ثم حذف (إذا) مع شَرْطِه، وأقيم الحال مقامه، فأصبحت: (ضَرْبِي زيدًا قائمًا).

فإن قيل: ولِمَ قُدّر الخبر بـ (إذَا) أو (إذْ) دون غيرهما من ظروفِ المكان؟ قيل: لأنّهما ظرفَا زمان، وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأحداث، كما تقول: الزواجُ اليومَ، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث، فكان تقدير الخبر بظروف الزمان أوْلى، وكانت (إذْ) و(إذَا) أوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمُولهما؛ فـ(إذْ) تشمَل جميعَ ما مضى، و(إذَا) تشمل جميعَ المستقبل، فلمّا أُريد تقديرُ جُزْءٍ من الزمان، كانت أوْلى بذلك[٢].

وإن قيل: ولِمَ قلتم: إنَّ (كَانَ) المقدَّرةَ هي التامَّةُ دونَ أن تكون الناقصةَ؟ قيل: لو كانت (كَانَ) المقدَّرةُ الناقصةَ؛ لكان (قائمًا) من قولك: (ضَرْبِي زيدًا قائمًا) خبرَها، ولو كان كذلك لجاز أن يقع معرفة كما وقع نكرة؛ لأنّ أخبارَ (كَانَ) تكون معرفة ونكرة، فالمعرفةُ نحوُ قولك: (كان زيدٌ أخاك)، و(كان محمَّدٌ القائم)، ومثالُ النكرة: (كان زيدٌ قائمًا). فلمّا اقتُصر ههنا على النكرة، ولم تقع المعرفةُ فيه البتّة؛ دلّ ذلك على أنَّه حالٌ وليس بخبرٍ[٣].

****

---

[١] شرح الكافية للرضي ٢٧٩/١ بتصرف.

[٢] شرح المفصل ٢٤٤/١ بتصرف.

[٣] ينظر شرح المفصل ٢٤٤/١، وشرح الكافية للرضي ٢٧٩/١.

وقد نبه ابن فلاح إلى امتناع عود الضمير في (علمي بزيد كان ذا مال) على (علمي) لفساد المعنى، فقال: "وأما قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال) فلا يصحّ أن يكون في (كان) ضمير (علمي)؛ إذ يؤدي إلى أن يكون العلم ذا مال، وهو ظاهر الفساد"[١]، ثم ذكر ثلاثة أوجه لجواز هذه الجملة:

أحدها: أن خبر (علمي): (إذا) المحذوفة هي وما تتعلق به، والتقدير: (علمي بزيد مستقر إذا كان ذا مال)، و(إذا) مضافة إلى الجملة الحالية (كان ذا مال)، فحذف الخبر (إذا)، ونابت جملة (كان ذا مال) منابه، كما في (ضربي زيدًا قائمًا).

والثاني: أنّ العلم بمعنى المعرفة، والباء زائدة، وجملة (كان ذا مال): حال من (زيد)، والخبر محذوف، تقديره: (علمي بزيد في حال كونه ذا مال ثابت).

والثالث: أن الخبر (بزيد)، وهو لا يتعلق بـ(علمي)، بل يتعلق بمحذوف تقديره: (حاصل)، أي: علمي حاصل بزيد، وجملة (كان ذا مال): حال[٢].

والنحاة أمام هذا التركيب فريقان:

أحدهما يرى امتناع التركيب، وعدم جوازه، وعلى رأس هذا الفريق أبو علي الفارسي، حيث قال: "ولما كان خبر المبتدأ إذا كان مفردًا هو المبتدأ في المعنى أو منزَّلا منزلتَه- لم يجُز: (علمي بزيد كان ذا مال)؛ لأن (علمي) يرتفع بالابتداء، و(بزيد) في موضع نصب بالمصدر؛ و(كان) في موضع خبر المبتدأ؛ فيجب من أجل ذلك أن يكون في (كان) ضمير يعود إلى المبتدأ،

---

[١] شرح الكافية لابن فلاح ٤٢١/١.

[٢] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٤٢١/١.

وذلك الضمير هو (علمي) في المعنى، و(ذا مال): خبر (كان)، واستحالت المسألة؛ من حيث لم يكن (قولك) (ذا مال) هو (علمي)"[1].

والفريق الآخر أجاز التركيب، وذكر في تخريجه عدة أوجه، ذكر منها ابن فلاح أربعة، أجاز منها ثلاثة، وردَّ واحدا:

أول الثلاثة التي أجازها: أن خبر (علمي) هو (إذا) مقدرة، وأصل الجملة: علمي بزيد وقع إذا كان ذا مال، ثم حذف الخبر (وقع) الذي تتعلق به (إذا) وحلت محله، وأصبحت هي الخبر، فغدا التقدير: (علمي بزيد إذا كان ذا مال)، ثم حُذف الخبرُ (إذا)، ونابت الجملة منابه، فصارت: (علمي بزيد كان ذا مال).

وثانيها: أن الخبر محذوف متأخر، تقديره: (ثابت) أو (واقع)، وجملة (كان ذا مال): حال، صاحبها (زيدٌ)، والتقدير: (علمي بزيد كائنا ذا مال واقعٌ أو ثابت)، أو: (علمي بزيد في حال كونه ذا مال ثابت أو واقع)، أو: (علمي بزيد قد كان ذا مال واقعٌ أو ثابت).

وثالثها: أن خبر (علمي) هو: (بزيد)، وجملة (كان ذا مال): حال، والتقدير: علمي حاصل بزيد حالة كونه ذا مال.

أما التوجيه الذي رده فهو القول بأن في (كان) ضميرا يعود على (علمي)، قال: لأن هذا يؤدي إلى أن يكون العلم ذا مال، وهو ظاهر الفساد، وهو مذهب أبي علي الشَّلَوْبين[2].

---

[1] الإيضاح ٥٠، وينظر التذييل والتكميل ٣١١/٣، وارتشاف الضرب ١٠٩٨/٣، وتمهيد القواعد ٩٠٨/٢، وهمع الهوامع ٣٩٩/١.

[2] ينظر التذييل والتكميل ٣١٢/٣.

والراجح عندي ما يأتي:

أولا: أن ابن فلاح محق في قبول التركيب وتوجيهه وعدم منْعه؛ لأن له وجها صحيحا أو أكثر كما ذُكر، فلا ينبغي ردُّه وتخطئته؛ يقول ابن جني: "ليس ينبغي أن يُطْلَق على شيء له وجه في العربية قائم –وإن كان غيرُه أقوى منه– أنه غلط"[١]، وقد صرح بجواز هذا التركيب مع توجيهه جماعة، منهم أبو حيان وناظر الجيش والسيوطي[٢].

ثانيا: أن ابن فلاح محق في ذهابه إلى أن المعنى يفسد إذا وجهنا قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال) على أن في (كان) ضميرا يعود على (علمي)؛ بل إنه مُشْكِل أيضا بعود الضمير على (زيد) إذا جعلنا الخبر جملة (كان ذا مال)، فالإشكال إذن قائم من الجهتين:

- أما الإشكال في عود الضمير في (كان) على (علمي) فيتمثل في أن المعنى يفسد كما قال ابن فلاح؛ لأن التقدير يصبح: (كان علمي ذا مال)، والعِلْم لا يكون صاحب مال، فاللفظ مستقيم والمعنى فاسد.

- وأما الإشكال في عود الضمير على (زيد) فيتمثل أن جملة خبر (علمي) ستكون خالية من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنها ستكون بمنزلة قولنا: (علمي بزيدٍ كان زيدٌ ذا مالٍ)، فلا يكون في قولنا: (كان ذا مال) ذِكرٌ يعود إلى (علمي)، وهذا غير جائز، كما لا يجوز أن نقول: (زيد قام عمرو)، بجعل (قام عمرو) خبرا لـ(زيد)، فإذا كان ذلك كذلك بقي المبتدأ بلا خبر، فيفسد

---

[١] المحتسب ٢٣٦/١.

[٢] ينظر التذييل والتكميل ٣١٢/٣، وينظر تمهيد القواعد ٩٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣٩٩/١.

التركيب؛ إذ الإتيان بالمخبر عنه من غير خبر لا يجوز، فالخلل فيه من جانب اللفظ وإن صح المعنى[1].

ثالثا: أن الحق مع ابن فلاح في توجيهين من توجيهاته، هما:

التوجيه الأول: أن خبر (علمي) محذوف متأخر، تقديره: (ثابت) أو (واقع)، وجملة (كان ذا مال): حالٌ صاحبها (زيد)، والتقدير: (علمي بزيد في حال كونه ذا مال ثابت)، أو: (علمي بزيد قد كان ذا مال واقعٌ)؛ لأن المبتدأ حينئذ يستغني عن أن يكون له في جملة (كان) رابط، يقول أبو حيان: "وتجوز المسألة على وجوه: منها ما جوزه بعضهم من أن تكون من باب: (ضربي زيدًا قائمًا)، أي: كائنًا ذا مال، وقد كان ذا مال، وذلك على تقدير الكوفيين في نقْل مَن نَقَل عنهم أنهم يقدِّرون الخبر متأخرًا محذوفًا، أي: (علمي بزيد كان قائمًا واقعٌ)"[2].

والتوجيه الثاني: أن خبر (علمي) هو: (بزيد)، وجملة (كان ذا مال): حال؛ لأن مجيء الخبر جارا ومجرورا كثير شائع، ويكون شبه الجملة هذا متعلقا بمحذوف هو الخبر في الحقيقة، والتقدير: علمي حاصل أو حصل بزيد حالة كونه ذا مال، وهو توجيه لم يَرِدْ عليه ما يفسده.

رابعا: أن توجيهه الثالث ضعيف، وهو ذهابه إلى أن خبر (علمي) هو (إذا) مقدرة، وأصل الجملة: (علمي بزيد وقع إذا كان ذا مال)، ثم حذف الخبر (وقع) الذي تتعلق به (إذا) وحلت هي محله، وأصبحت هي الخبر، فغدا التقدير: (علمي بزيد إذا كان ذا مال)، ثم حذف الخبر (إذا) ونابت الجملة

---

[1] ينظر المقتصد ٢٩٧/١.

[2] التذييل والتكميل ٣١٢/٣، وينظر تمهيد القواعد ٩٠٩/٢.

منابه، فصارت: (علمي بزيد كان ذا مال)؛ وذلك لأن المطرد عن العرب هنا حذف الظرف والفعل معا، لا حذف أحدهما وبقاء الآخر؛ قال أبو حيان: "وزعم بعض النحويين أنه يجوز: (علمي بزيد كان ذا مال)، على تقدير: (إذ كان)، وحذف (إذ) للدلالة عليها. وهذا ضعيف؛ لأن العرب إنما حذفت هنا الظرف والفعل معًا، واطرد ذلك في كلامهم، ولم تحذف أحدهما دون الآخر"[١].

كما أن ابن فلاح قد قاس هذا الموضع على (ضربي زيدًا قائمًا)، فقال: "إن الخبر (علمي بزيد إذا كان ذا مال)، فـ(إذا) هي الخبر، تتعلق بمحذوف، وهي مضافة إلى الجملة الحالية، فحذف الخبر، ونابت الجملة منابه، كما في (ضربي زيدًا قائمًا)"[٢]، والمقيس عليه حُذف فيه الظرف والفعل معا بخلاف المقيس؛ فهو إذن قياسٌ مع الفارق. ولذلك قال أبو حيان: "وأما على تقدير من قدر (إذا كان) فلا يصح"[٣].

بقي للفريق الذي يرى جواز قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال) توجيهٌ وجيهٌ، لم يذكره ابن فلاح، وهو أن نعدَّ (كان) زائدة، ويكون التقدير: (علمي بزيد ذا مال)، وحينئذ يكون (ذا مال) منصوبا على الحال، سدّ مسد الخبر، قال سيبويه: "وتقول: (عَهْدي به قائمًا) و(عِلْمي به ذا مالٍ)، فتَنصبُ على أنَّه حال... وتقول: (ضَربي عبدَ الله قائمًا) على هذا الذي ذكرتُ لك"[٤]. وقد رأى

---

[١] التذييل والتكميل ٣/٣١٢.

[٢] شرح الكافية لابن فلاح ١/٤٢١.

[٣] التذييل والتكميل ٣/٣١٢، وينظر تمهيد القواعد ٢/٩٠٩.

[٤] الكتاب ١/٤١٩.

أبو حيان أن هذا التوجيهَ أسهلُ الوجوه، حيث قال: "ومنع أبو علي: (علمي بزيد كان ذا مال)، وأجازها غيرُه على وجوهٍ أسهلُها بزيادة (كان)"[١].

(٤) رفع الاسم المشغول عنه

تحدث ابن فلاح عن الاشتغال، وذكر أن المشغول عنه هو "كلّ اسمٍ بعده فعلٌ أو شبهه مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلقِه، لو سُلِّط عليه هو أو مناسبُه لَنَصَبَه"[٢]؛ مثل: (زيدًا ضربتُهُ) أو (زيدًا ضربت غلامه).

ثم ذكر أن الاسم السابق في هذا الباب يُختار فيه الرفعُ إذا لم يكن ثمة ما يرجح النصب أو يوجبُه، وبيَّن أن سيبويه يرى أن "النصب عربي كثير، والرفعَ أجْود"[٣]، وقال: "وإنما كان الرفع مختارا؛ لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف، ويكون لما بعده محلٌّ من الإعراب، وأما النصب فيتوقف على مجاز الحذف، ولا محل للجملة بعده من الإعراب"[٤].

ثم ذكر أن النصب يُختار في مواضع[٥]: منها: عند خوف التباس الخبر بالصفة؛ أي أن يُتوهم –مع الرفع– أن الجملة التي تشتمل على الفعل المشتغِل

---

[١] ارتشاف الضرب ١٠٩٨/٣. وينظر التذييل والتكميل ٣١٢/٣، وتمهيد القواعد ٩٠٩/٢، وهمع الهوامع ٤٠٠/١.

[٢] كافية ابن الحاجب ٢١. وينظر شرح الكافية لابن فلاح ٥٨٠/٢.

[٣] الكتاب ٨٢/١. وينظر شرح الكافية لابن فلاح ٥٨٠/٢.

[٤] شرح الكافية لابن فلاح ٥٨٠/٢.

[٥] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٥٨٠/٢، وينظر كذلك شرح الأشموني ٤٣٣/١، والتصريح ٤٤٤/١.

بالضمير صفةٌ للاسم السابق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر﴾[١] فإنه إذا رفع (كل) احتملت جملة (خلقناه) أحدَ أمرين:

– أن تكون خبرا لـ(كل)، فيكون المعنى الإخبار بأن كُلّ الأشياء خلقها الله بقدر، وهذا يفيد عموم خَلْقه تعالى. وهذا معنًى صحيحٌ.

– واحتملت – أيضا – أن تكون صفة لـ(شيء)، ويكون الخبر قوله (بقدر)، فيكون المعنى: أن كل شيء خلَقه الله خلَقه بقدرٍ، وهذا يعني – بمفهوم المخالفة– أن ثمة مخلوقاتٍ لغيره سبحانه. وهذا معنى فاسدٌ غير مراد.

أما إذا نُصب الاسم السابق فإن ذاك اللبس يزول بزوال الاحتمال الثاني– احتمال أن تكون جملة (خلقناه) وصْفًا، ويتعين أن تكون هذه الجملة للتفسير؛ فـ(كلّ) لم تُنصب بالفعل (خَلَق)؛ لأنه شُغل بضميرها؛ ولكنه فسَّر عاملَها، فلا يمكن أن تكون جملة (خلق) وصفا لـ(كل)؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله ولا يفسر عاملا فيه، ومن ثم فهذه الجملة عند نصب (كل) جملةٌ تفسيرية لا وصفية. وإذا تعين كون جملة (خلقناه) تفسيريةً لا وصفية تعينتْ دلالةُ الكلام على عموم الخَلق، وهو المعنى الصحيح والمراد، وزال احتمال دلالته على عدم الخَلق.

وبناء على ذلك رجح ابن فلاح في هذا الموطن النصب، ورأى أن الرفع ضعيف.

وقد قال وهو يقرر ما سبق: "وأما قول الشاعر:

---

[١] القمر: ٤٩.

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ * وَمَا شَيءٌ حَمَيتَ بمستَبَاحِ**[1]

فإنمّا ارتفع (شيء) [فيه] لأمرين:

أحدهما: أنّ الصفة لا تعمل في الموصوف.

والثاني: فساد المعنى، وانقلاب المدح ذمًّا"[2].

ثم قال في موضع آخر: "وأما ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[3] فقد أجمع القراء على رفعه على تقدير أن تكون الجملة صفة للنكرة، وخبر المبتدأ (في الزبر)، والتقدير: وكلُّ شيء مفعولٍ لهم: ثابتٌ في الزبر، وإنما وجب الرفع؛ لأنّ المعنى يفسد مع النصب؛ إذ يصير المعنى أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، وليس الأمر كذلك"[4].

---

[1] البيت من الوافر من قصيدة لجرير يمدح بها عبد الملك بن مروان، والحمى: المحظور الذي لا يُقرب؛ لأن له حاميا يحميه، وتهامة: هي الناحية الجنوبية من الحجاز، ونجد: هي الناحية التي بين الحجاز والعراق. والشاهد: رفع الشاعر (شيء) على الابتداء؛ لتكون جملة (حميت) نعتا له، ويكون خبره: (بمستباح)، فيكون المعنى: وما شيء حميته يمكن لأحد أن يستبيحه؛ لأن الشاعر لو نصب (شيء) مفعولا به ل(حميت) لكان (بمستباح) نعتا لشيء، فيكون المعنى: ما حميت الشيء المستباح، وهذا ذمٌّ يَفسد به المعنى. والبيت في ديوان جرير ٨٩/١، وينظر في الجمل للخليل ٦٦، والكتاب ٨٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٣/١، وشرح التسهيل ٣١٢/٣، وتوضيح المقاصد ٩٥٣/٢، ومغني اللبيب ٦٥٣، والمقاصد النحوية ١٥٦٧/٤.

[2] شرح الكافية لابن فلاح ٥٩١/٢.

[3] القمر: ٥٢.

[4] شرح الكافية لابن فلاح ٥٩٦/٢.

والذي يبدو لي أن ابن فلاح كان على حق حين رأى أن نصب (شيء) هنا يفسد المعنى؛ ذلك أننا إذا نصبنا لكان (شيء) مفعولا به لـ(حميت)، فحينئذ يكون (مستباح) نعتا لـ(شيء) على زيادة الباء فيه، والتقدير: وما حميت شيئا مستباحا.

وسبب الفساد أن هذا التقدير يعني أن الممدوح لا يحمي الشيء المستباح، وإنما قد يحمي الشيء المحميَّ، وهذا ليس بشيء في باب المدح؛ بل هو ذم؛ وذلك لأن مدح الملوك في عُرف الشعراء إنما يكون بالقوة والهيبة والتمكين والبطش والغلبة، ومن مظاهر ذلك استباحة ما يحميه الآخرون، وحماية ما يستبيحونه، ولذلك قال السيرافي: لو نصب الشاعر (شيء) لكان الكلام "ضعيفا ناقص المعنى؛ وذلك أنك إذا قلت: (وما حميت شيئا مستباحا)، فقد أوجب أن الذي حماه لم يكن مستباحا ... فحمايته كلا حماية؛ لأنه حَمَى شيئا محْمِيًّا"[١].

وأكد العيني ما قرره السيرافي، فقال: "واعلم أن نصب (شيء) هاهنا ممتنع، فلا بد من تقدير الهاء في (حميت)، ووجه امتناع النصب فساد المعنى؛ لأنه لو نصب لصار: وما شيئًا حميت مستباحًا، فيكون (مستباحًا) نعتًا لـ(شيء) ... وينقلب معنى المدح؛ إذ يصير تقديره: وما حميت شيئًا مستباحًا، فنفى عنه أن يحمي شيئًا مستباحًا، وإذا لم يحم شيئًا مستباحًا فقد

[١] شرح كتاب سيبويه ٤٧٣/١.

حمى شيئًا محميًّا، والشيء المحمي لا يحتاج إلى الحماية؛ لعدم فائدة تحصيل الحاصل، فيخرج عن المدح"[1].

أما ما رآه ابن فلاح مانعا لفظيا من النصب فقد بيّن أنه يتمثل في "أنّ الصفة لا تعمل في الموصوف"[2]. وهذا منه جد عجيب؛ ذلك أنه إما أن يقصد بالصفة جملة (حميت)، وإما أن يقصد اسم المفعول (مستباح)، ولا يُتصور أن يكون أحدهما صفة لـ(شيء) عند نصبه:

أما جملة (حميت) فإنها لا تكون صفة أصلا عند نصب (شيء)؛ إذ يكون التقدير: (وما حميت شيئا مستباحا)، فـ(شيئا) مفعول به مقدم للفعل (حمى).

وأما اسم المفعول (مستباح) فلم أقف على من ذهب إلى أنها قد عملت في (شيء) عند نصبه، بل (شيء) حينئذ معمول لـ(حمى)، ولا يعمل عاملان في معمول واحد، كما أن فِعْله (استباح) متعد لمفعول واحد، فإذا صيغ منه اسم مفعول فإنه يرفع نائبا عن الفاعل ولا ينصب مفعولا به.

ولا أدرى ماذا قصد الشيخ بتعليله ذاك، ولعله سهو منه، أو لعل في الكلام سقطا أو تحريفا.

ويبدو لي أن ثمة مانعا لفظيا آخر يحول بين الشاعر وبين أن ينصب (شيئا)، ويجعل (بمستباح) صفة له، وهو أن الباء تكون قد زادت في النعت،

---

[1] المقاصد النحوية ١٥٦٧/٤.

[2] شرح الكافية لابن فلاح ٥٩١/٢.

وذلك ممتنع؛ فقد حصر المرادي[١] وابن هشام[٢] زيادة الباء في ستة مواطن، ليست الصفة من بينها.

أما إذا رُفع (شيء) فإنه سيكون اسما لـ(ما)، وجملة (حميت) صفة له، ويكون (مستباح) حينئذ خبرا لـ(ما)، مجرورا لفظا منصوبا محلا، على زيادة الباء، وزيادتها في خبر (ما) كثير شائع، بل رآه المرادي[٣] وابن هشام[٤] مقيسا.

قال السيرافي معترضا على النصب في البيت: "ولو نصبت شيئا بـ(حميت) لبطل الكلام، ولم يكن ليجوز دخولُ الباء في (مستباح)؛ لأن الباء إنما تدخل في الأخبار، فإذا نصبت (شيء) صار تقديره: (وما حميت شيئا بمستباح). و(مستباح) [على هذا] نعتٌ لـ(شيء)، فهذا غير جائز، كما لا يجوز: (ما رأيت رجلا بقائم)" [٥]، وقال العيني: "الباء الزائدة تمنع مِن جعْله نعتًا؛ إذ لا تزاد فيه ... فإذا كان كذلك فيكون (شيء) اسم ما، و(حميت) نعتا له، ولذلك أدخل الباء في: (مستباح)؛ لأنه خبر (ما)، ولو نصبت (شيئًا) بـ(حميت) لبطل دخول الباء؛ إذ لا يجوز: (ما رأيت رجلًا بقائم)؛ فتُدخل الباء على الصفة وأنت تريد: (ما رأيت رجلًا قائمًا)"[٦].

---

[١] ينظر الجنى الداني ٤٨

[٢] ينظر مغني اللبيب ١٤٤.

[٣] الجنى الداني ٤٨

[٤] ينظر مغني اللبيب ١٤٤.

[٥] ينظر شرح كتاب سيبويه ٤٧٣/١.

[٦] المقاصد النحوية ١٥٦٨/٤.

أما إذا قال معترض: إن جملة (حميت) إذا عُدّت صفةً ستكون محذوفةَ العائد، وجملة الصفة ينبغي أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالموصوف؛ فإنه يجاب بأن حذْف العائد من جملة الصفة كثيرٌ في كلامهم؛ قال ابن مالك عن الجملة الواقعة نعتا: "وحكْمُ عائدِ المنعوت بها حُكْمُ عائدِ الواقعة صلةً أو خبرا، لكن الحذف من الخبر قليلٌ، ومن الصفة كثيرٌ "[1].

وبهذا يتبين أن ابن فلاح محق في اختياره رفع كلمة (شيء) في البيت السابق استنادا إلى فساد المعنى، ولكن لا معنى لاستناده على أن الصفة لا تعمل في الموصوف في هذا الموطن، وكان الأولى أن يحتج بمنعهم زيادة الباء في الوصف.

******

وأما ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[2] من وجوب رفع (كل) لفساد المعنى على النصب؛ فلم أقف له على مخالف؛ ففساد المعنى على النصب ظاهر، وهذه الآية ليست من باب الاشتغال أصلا؛ لأن الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعلٌ أو شبهه مشتغل عن ذلك الاسم السابق بضميره أو متعلقه، لو سُلِّط هذا الفعلُ على المشغول عنه لنصبه مع استقامة المعنى[3]؛ والفعل هنا لو سلطناه على الاسم فقلنا: (فعلوا كلَّ شيء في الزبر)؛ لفسد المعنى؛ لأن المقصود أن ما فعلوه مسجّل في الكتب، وليس

---

[1] شرح التسهيل ٣/٣١٠، وينظر وارتشاف الضرب ٤/١٩١٦، وتوضيح المقاصد ١/١٤٧.

[2] القمر: ٥٢.

[3] ينظر كافية ابن الحاجب ٢١، وتمهيد القواعد ٤/١٧٠٤، والمقاصد النحوية ٣/٦٢

أنهم فعلوه في الكتب، قال صاحب (الكناش): "وأمّا قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[١] فليس من هذا الباب؛ لأنّك لو حذفت الهاء من (فعلوه)، وسلطت الفعل على (كلّ)؛ صار أنّهم فعلوا كلّ شيء في الزّبر، وهو خلاف المقصود؛ لأن المعنى أنّ كلّ شيء يفعلونه فهو في الزّبر، والزّبر: الكتب؛ أي: إنْ فعلوا حسنا كُتب لهم حسن، وإن فعلوا قبيحا كتب كذلك، فـ(فعلوه): صفة لـ(شيء)، ولا يجوز أن تقدّر ناصبة لما قبل الموصوف"[٢].

وفرق الفراء بين هذه الآية وقولهم: (وكل رجل ضربوه في الدار)، فرأى أن هذا القول يمكن أن يكون من الاشتغال، فإن أردت: (كل مَن ضُرب موجود في الدار) رفعْتَ، وكانت جملة (ضربوه) نعتا لـ(رجل). وإن أردت: (ضربوا كل رجل في الدار) جاز الرفع وكانت جملة (ضربوه) خبرا، وجاز النصب وكانت جملة (ضربوه) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. أما الآية فليس فيها إلا الرفع[٣].

وممن صرح بوجوب الرفع في الآية ابن الحاجب[٤]، والرضي[٥]، وابن هشام[٦]، والأشموني[٧].

---

[١] القمر: ٥٢.

[٢] الكناش ١/١٧٦.

[٣] ينظر معاني القرآن ٢/٩٥.

[٤] ينظر أمالي ابن الحاجب ٢/٥٠٦.

[٥] ينظر شرح الكافية للرضي ١/٤٧٢.

[٦] ينظر أوضح المسالك ٢/١٤٩.

[٧] ينظر شرح الأشموني ١/٤٣٤.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن ابن فلاح محق في أن الرفع في الآية هو الوجه، وأن النصب يفسد المعنى.

(٥) تضمن الظرف معنى (في)

قال ابن الحاجب: إن "المفعول فيه: ما فُعِل فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ، وشرطُ نصبه تقدير (في)"[١].

فقال ابن فلاح موضحا: "وإذا لم يمكن تقدير (في) كان اسمًا غير ظرف[٢] [كما] في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾[٣]، ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾[٤]، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[٥] لفساد تقدير (في)؛ لأنّه مفعولٌ به، لا فيه"[٦].

وقال: "وإذا نقل الظرف إلى الاسمية كقولك: (يوم الجمعة مبارك)؛ لم يمكن تقدير (في) فيه لأمرين:...

الثاني: فساد المعنى؛ لأنّ مفهوم (في) الاشتمال على الشيء، وذلك ينافي الإخبار عنه بـ(مبارك)؛ إذ يصير التقدير: في يوم الجمعة مبارك؛ فيخرج يوم الجمعة أن يكون مباركًا"[٧].

---

[١] الكافية ٢٣.

[٢] يعني ابن فلاح بالظرف هنا المفعولَ فيه خاصة.

[٣] مريم: ٣٩.

[٤] غافر: ١٨.

[٥] البقرة: ٢٨١.

[٦] شرح الكافية لابن فلاح ٦٠٤/٢.

[٧] شرح الكافية لابن فلاح ٦١٩/٢.

يرى ابن فلاح أن تقدير (في) في الظرف شرطٌ حاكم، فاسم الزمان أو المكان الذي يقبل تقدير معنى (في) يعدُّ ظرفا، أما الذي لا يقبل هذا التقدير فليس بظرف؛ فكلمة (يوم) مثلا في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[١] مبتدأ لا مفعول فيه، وهي خبر في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾[٢]، ومفعول به في قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾[٣]، ولا تصلح في هذه الشواهد كلها أن تكون ظرفا؛ لأنها لا تكون ظرفا إلا إذا أمكن تقدير (في) فيه، وتقدير (في) يفسد المعنى في هذه الشواهد؛ إذ ليس المقصود: يسألون متى في يوم الدين، ولا: ذلك في يوم الخلود، ولا: يخافون في يوم كان شره مستطيرا، فهي إذن ليست ظرفا.

وما قاله ابن فلاح من اشتراط وجود معنى (في) في الظرف صرح به جمع من النحاة دون معارض، ومن هؤلاء ابن السراج وابن هشام والأشموني وخالد الأزهري وغيرهم؛ قال ابن السراج: "فما نُصِب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف، أعني: (في)، فيحسن معه، فتقول: (قمتُ اليومَ)، و(قمتُ في اليوم)، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها، ولذلك سُمِّيت –إذا نُصِبتْ– ظروفًا؛ لأنها قامت مقام (في)"[٤]، وقال ابن هشام: يخرج عن حد الظرف "نحو: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا﴾[٥]، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ

---

[١] الذاريات: ١٢.

[٢] ق: ٣٤.

[٣] الإنسان: ٧.

[٤] الأصول ١/١٩٠.

[٥] الإنسان: ٧.

حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]؛ فإنهما ليسا على معنى (في)؛ فانتصابهما على المفعول به، وناصب (حيث): (يعلم) محذوفا"[2].

وقد اختلف النحاة في تعبيرهم عن وجود معنى (في) في الظرف، فبعضهم عبر بالتضمين، وبعضهم عبر بالتقدير، وبعضهم بالمقارنة:

أما التضمين فقد عبر به كثير منهم، خاصة بعد أن قال ابن مالك في الألفية:

الظرف: وقت أو مكان ضُمِّنَا *** (في) باطرادٍ كهنا امكث أزْمُنا[3]

ومن هؤلاء ابن الناظم، وابن الصائغ، وابن هشام، وابن عقيل؛ قال ابن هشام: "الظرف: ما ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه"[4].

لكن العكبري[5] وابن يعيش[6] وأبا حيان[7] لم يرقهم التعبير بالتضمين، ورأوا أن (في) محذوفةٌ من اللفظ؛ لضربٍ من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به، وأن الظرف ليس مضمنا معنى (في)، ومن أدلة على ذلك:

---

[1] الأنعام: ١٢٤.

[2] أوضح المسالك ٢٠٧/٢، وينظر شرح الأشموني ٤٨٥/١، والتصريح ٥١٨/١.

[3] ينظر شرح ابن عقيل ١٩١/٢.

[4] أوضح المسالك ٢٠٤/٢، وينظر أيضا شرح ابن الناظم ٧٩، واللمحة ٤٤٧/١، وشرح ابن عقيل ١٩١/٢، وغيرها.

[5] ينظر اللباب ٢٧١/١.

[6] ينظر شرح المفصل ٤٢٣/١.

[7] ينظر التذييل والتكميل ٢٥٠/٧.

- أنه لو كان كذلك لوجب بناؤه، كما وجب بناء أسماء الشرط؛ لتضمنها معنى (إن) الشرطية، وكما وجب بناء أسماء الاستفهام؛ لتضمنها معنى همزة الاستفهام.

- أنه لو ضُمِّن الظرفُ معنى (في) ما جاز الجمع بينهما؛ لأنه لا يُجمع بين المضمَّن والمتضمِّن، كما لم يجمع بين اسم الاستفهام (مَن) –مثلا– والهمزة، فلا يقال: (أمَن خرج؟)؛ لكن (في) تظهر مع الظرف عندهم جوازا في مثل: (جئته في يوم العيد)، فلما كان ذلك كذلك عُلم أن الظرف ليس مضمنا معنى (في).

وذكر أبو حيان أن النحاة يعبرون عند ذلك بالتقدير لا بالتضمين، ورأى أن الذي دفع ابن مالك إلى النأي عن التعبير بالتقدير أن بعض الظروف لا تقبل تقدير (في) مثل: (كنت عندك)؛ فإنه لا يصح أن يقال: (كنت في عندك).

ثم رد عليه بقوله: "ولا يلزم من قول النحاة: (إن الظرف يقدر بـ(في)) أنه يجوز دخول (في) عليه، وأنه يُتلفَّظ به، وكَمْ مِن مقدَّرٍ لا يُلفظ به! نحو الفاعل في (اضرب)، فإنه مقدر، ونحو الفعل الناصب للمنادى في نحو: (يا عبد الله)، فإنه مقدر، وكلاهما لا يلفظ به"[(١)].

وأما (التقدير)؛ فقد عبر به جماعة، منهم ابن يعيش وابن عصفور والرضي وأبو حيان؛ قال ابن يعيش: "واعلم أنّ الظرف في عُرْفِ أهلِ هذه الصِّناعة ليس كلَّ اسمٍ من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرفُ

---

(١) التذييل والتكميل ٧/٢٥٠.

منها ما كان منتصبًا على تقديرِ (في)، واعتبارُه بجَوازِ ظهورها معه، فتقول: (قمتُ اليومَ)، و(قمت في اليوم)، فـ(في) مرادةٌ، وإن لم تذكرها"[١].

وقد اعترض ابن مالك على استعمال لفظ (التقدير) في (شرح الكافية الشافية)، واستخدم بدل (تقدير معنى (في)): (مقارنة معنى (في))، واحتج بأن "تقدير (في) يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف، وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع)، وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفا"[٢].

والذي يبدو لي أن في استعمال لفظ (التضمين) –الذي ذكره ابن مالك، وأشاعه شراح الألفية– ولفظ (التقدير) –الذي استعمله جماعة من أئمة النحو وتحمس له ابن يعيش وأبو حيان– مسامحةً، ولكن لا ينبغي أن يخطَّأ مَن استعمل أحدهما، وأن الأَولى استعمال لفظٍ آخر يدل على المراد دون إشكال، كما فعل ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) حيث قال: "المفعول فيه هو: ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"[٣]؛ فالنحاة كثيرا ما يتسامحون في ألفاظهم اعتمادا على فطنة القارئ؛ إذ القصد إيضاحُ المراد وتقريبه بأسهلِ طريق، يقول السهيلي: "إن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة؛ لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين"[٤].

---

[١] شرح المفصل ٤٢٣/١.وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١، وشرح الكافية للرضي ٤٨٨/١، وارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣.

[٢] شرح الكافية الشافية ٦٧٥/٢.

[٣] شرح الكافية الشافية ٦٧٥/٢.

[٤] نتائج الفكر ١٢٧.

دليل ذلك أن ابن مالك –الذي عارض استعمال لفظ (التقدير)– قال في موضع آخر من الكتاب نفسه عن الظرف: "إن المراد به: التقدير بـ(في)"[١]، وأبا حيان –الذي عارض استعمال لفظ التضمين– قال في المصنف نفسه: "فإن الظرف في العرف ما ضُمِّن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان"[٢]. والشاطبي استخدم التضمين والتقدير معا، فقال في موضع: "والظروف لا تنفك عن تقدير معنى (في)"[٣]، وقال في موضع آخر: "فإذا قلت: جئت في شهر كذا إلى موضوع كذا، وأحببت عام كذا ... وما أشبه ذلك، فليس كل هذا بظرف؛ إذ لم يتضمّن معنى (في). فإن قلتَ: جئت شهر كذا وقعدت موضع كذا، وقعدت يمينك أو شمالك يوم الجمعة، وأقعدتُكَ وسط الدار كانت هذه ظروفًا لتضَمُّنها معنى في"[٤]. وبناء على ذلك لا ينبغي تخطئة من استعمل أحد المصطلحين: (التقدير)، و(التضمين) في هذا الموضع.

أما المسامحة في اللفظين – التقدير والتضمين – فمتأتية من أن على كلٍّ منهما مأخذا:

فالمأخذ على مصطلح (التقدير): أنه يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف، وثمة بعض الظروف لا تقبل دخول (في) عليها كـ(عند) في مثل قولك: (زيد عندك).

---

[١] شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٧.

[٢] التذييل والتكميل ٨/٣٥٦.

[٣] المقاصد الشافية ٣/٣٧.

[٤] المقاصد الشافية ٣/٢٤٨.

والمأخذ على مصطلح (التضمين): أنه لو كان الظرف متضمنا معنى (في) لبُني كأسماء الشرط والاستفهام، وأنه لو كان متضمنا إياه ما جاز إظهاره؛ بيد أنه يظهر في مثل: (سافرت في يوم الجمعة).

يقول ابن الحاجب مفرِّقا بين التضمين والتقدير: "الفرق بين التضمن وبين التقدير في قولنا: بني (أين) لتضمنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديبا، منصوب بتقدير اللام، وغلام زيد، مجرور بتقدير اللام، وخرجت يوم الجمعة، منصوب بتقدير (في): أن التضمن يراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه. والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه"[1].

نعم قد يقال: إن التضمين هنا لا يُعنى به التضمين الذي في أسماء الشرط والاستفهام، فالتضمين في الظرف –كما يرى ناظر الجيش– حاصل بعد استعماله ظرفا، وفي أسماء الشرط والاستفهام حاصل لها حال وضعها، يقول ناظر الجيش موضحا ذلك: "والذي يظهر أن يقال: إن أسماء الشرط وأسماء الاستفهام مثلا حالَ وضعها ضُمِّنَت معنى الحرف؛ فالتضمين حاصل لها قبل التركيب، وأما الاسم المستعمل ظرفا فإنما تضمَّن معنى (في) بعد التركيب، أعني بعد استعماله ظرفا، وإذا كان كذلك فإنما تضمن الظرف معنى الحرف بانضمام العامل فيه إليه، فكأن الذي تضمن معنى (في) حينئذ إنما هو مجموع الكلمتين لا الظرف وحده، ومما يدل على ذلك أنه لا يُنسب إلى الاسم المتضمن المذكور حتى يكون ظرفا، أي منصوبا، ولا يكون منصوبا إلا بانضمام عامله إليه... فكأن التضمين إنما حصل بانضمام العامل إليه،

[1] أمالي ابن الحاجب ٨٢٦/٢.

وإذا كان الأمر كما قُرِّر ؛ اندفع اعتراض المعترض بأن الظرف لو كان متضمنا معنى (في) للزم بناؤه...إنما يُنسب التضمن إلى مجموع الكلمتين"[١].

وقد يقال أيضا: إن التقدير لا يعني أنه يجوز دخول (في) –متلَفَّظا به– على كل ظرف، فكم من مقدر لا يُلفظ به، نحو الفاعل في (اضرب)، فإنه مقدر، ونحو الفعل الناصب للمنادى في نحو: يا (عبد الله)، فإنه مقدر، وكلاهما لا يلفظ به، كما ذكر أبو حيان[٢].

ولكن الأولى استخدام اللفظ الذي يدل على المراد دون مأخذ. ولعل ذلك ما دفع ابن مالك للتخلي عن استخدام لفظ التضمين، والعدول عنه إلى لفظ آخر لا يثير إشكالا، فقال:

"مكانٌ اوْ وقْتٌ حوى معنى (في) *** ظرفٌ كـ (رُحْ غدًا مع الأشراف)"[٣]

وقال: "المفعول فيه هو: ما نصب من اسم زمان أو مكان **مقارن** لمعنى (في) دون لفظها"[٤].

فلابد للظرف إذن من أن يحتوي على معنى (في) كما اتفقت كلمتهم وكما قال ابن فلاح، وإن لم يجز التصريح بـ(في) مع بعض الظروف، فمعنى (اجلس عند المسجد): اجلس في هذا الموضع[٥]. أما مثل: (أحب يوم العيد) فإن (يوما) فيه ليست ظرفا؛ لأن المعنى يفسد لو قدرنا معنى (في)؛ فليس

---

[١] تمهيد القواعد ١٨٩٣/٤.

[٢] ينظر التذييل والتكميل ٢٥٠/٧.

[٣] شرح الكافية الشافية ٦٧٤/٢.

[٤] شرح الكافية الشافية ٦٧٥/٢.

[٥] ينظر شرح ابن عقيل ١٩١/٢.

المعنى: أحب في هذا اليوم. ففساد المعنى دفع ابن فلاح والنحاة إلى منع إعراب اسمي الزمان والمكان في مثل هذا الموطن ظرفا.

(٦) حكم العطف في (استوى الماء والخشبةَ) ونظائره

عرَّف ابن هشام المفعول معه بأنه "اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى (مع)، تالية لجملة ذات فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفه، كـ(سرت والطريقَ) و(أنا سائرٌ والنيلَ)"[١].

فالمفعول معه هو الذي فُعِل الفعل بصحبته وحضورِه؛ أي أنه كان في صحبة ما قبل الواو حين حدث الفعل، ولذلك قال ابن جني: "هو كلُّ ما فعلْتَ معه فِعْلًا"[٢]. أما مشاركته ما قبل الواو في الفعل فمسكوتٌ عنها، فالتركيب لا يثبت مشاركة المفعول معه في الفعل ولا ينفيها[٣]، فإذا قلت: (صافحني سالمٌ وأبناءَه) فغاية ما تفيده واو المعية أن الأبناء كانوا معه حين صافحني، وتبقى مصافحتهم لي أمرا محتملا، وهي بذلك تفارق واو العطف، فهي تفيد المشاركة في الفعل، أما المشاركة في الزمن فهي معها محتملة، فإذا قلت: (صافحني سالمٌ وأبناؤُه) فالواو تفيد أن الأبناء صافحوني، ولكن ليس بالضرورة أن مصافحتهم كانت في الوقت نفسه الذي صافحني فيه الأب، فالوقت مسكوت عنه، وقد أشار الصبان إلى أن الواو التي بمعنى (مع) "للتنصيص

---

[١] أوضح المسالك ٢١٢/٢، وينظر الكافية ٢٣، وشرح الكافية الشافية ٦٨٧/٢، شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢، وتوضيح المقاصد ٦٦٣/٢.

[٢] اللمع ٦٠.

[٣] إلا إذا دلت القرائن الأخرى على المشاركة في الفعل، نحو: (جاء سالم وأبناءه)، فإن المعنى: صاحب أبناء سالم أباهم حين جاء، وهو يستلزم هنا أنهم جاءوا أيضا، بخلاف (صافحني سالم وأبناءه).

على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، أي: مقارنته في الزمان، سواء اشتركا في الحكم كـ(جئت وزيدا) أوْ لا، كـ(استوى الماءُ والخشبةَ)، وبذلك فارقتْ واوَ العطف، فإنها تقتضي المشاركة في الحُكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان"[١].

وقد ذكر النحاة أن الاسم الواقع بعد الواو له خمسة أحوال[٢]:

الحالة الأولى: وجوب العطف وامتناع النصب على المعية

وذلك في ثلاثة مواطن:

- **أحدها:** إذا استلزم الفعل تعدد الأفراد المشاركين في معناه، قال ابن السراج: "وتقول: (اختصم زيدٌ وعمرٌو)، ولا يجوز أن تقتصر في هذا الفعل وما أشبهه على اسم واحد؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين، ولا يجوز أن يقع هنا من حروف العطف إلا الواو"[٣].

- **وثانيها:** إذا وُجد ما يفسد المعنى مع المعية، نحو: (جاء زيد وعمرو قبله أو بعده)، "فإن التقييد بالقبْلية أو البعدية ينافي المعية"[٤].

---

[١] حاشية الصبان ١٩٧/٢.

[٢] على اختلاف في بعضها بينهم. ينظر التذييل والتكميل ١١٤/٨، وارتشاف الضرب ١٤٨٦/٣، وأوضح المسالك ٢١٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٦٠/٤، والأشموني ٥٠١/١، والتصريح ٥٣٣/١.

[٣] الأصول ٧٦/٢.

[٤] التصريح ٥٢٩/١.

- **وثالثها:** إذا لم تسبق الواو بجملة فعلية، نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)[1].

الحالة الثانية: وجوب النصب على المعية

وذلك إذا ترتب على العطف فساد في اللفظ أو في المعنى:

- **أما الفساد في اللفظ**، فنحو: (مررت بك وزيدا)، فقد أوجبوا النصب ها هنا؛ "لأنّه شريكُ الكاف في المعنى، ولا يصِحّ عطفُه عليها؛ لأنّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ، والعطف على الضمير المخفوض لا يصحّ إلّا بإعادة الخافض"[2].

- **وأما الفساد في المعنى** فقال به أكثر المتأخرين[3]، ومثاله عندهم: (مات زيد وطلوعَ الشمس) قالوا: لأن العطف يقتضي التشريك في الفعل، وطلوع الشمس لا يموت. وكذلك: (سرت والنيلَ)، و(مشيت والحائطَ)، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه.

---

[1] ينظر التذييل والتكميل ١١٤/٨، وأوضح المسالك ٢١٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٦٠/٤، والأشموني ٥٠١/١، والتصريح ٥٣٣/١.

[2] شرح المفصل ٤٤٢/١، وينظر شرح ابن الناظم ٢٠٩.

[3] ينظر شرح التسهيل ٢٥١/٢، وشرح ابن الناظم ٢٠٩، والتذييل والتكميل ١٠٧/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٨٣/٤، وشرح الأشموني ٤٩٩/١.

الحالة الثالثة: رجحان العطف

وذلك إذا لم يكن ثمة ما يوجب المعية أو يرجحها أو يوجب العطف، نحو: (جاء زيد وعمرو)، فيترجح العطف، وسبب ترجيحهم العطف أنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف، كذا قال جماعة من المتأخرين[١].

والذي يبدو لي في هذا الموطن أن المتكلم لو أراد المعية فالنصب الوجه، يقال: (كلمني زيدٌ وعمرًا)؛ وإن أراد الاشتراك في الفعل دون النظر للمعية والمصاحبة فالعطف الوجه، يقال: (كلمني زيدٌ وعمرٌ)؛ لأن في النصب على المعية فائدةً ليست موجودة في العطف، وهي الدلالة على الاقتران والتصاحب؛ لأن المعنى: كان عمرو مع زيد حين كلمني، وفي العطف فائدة ليست موجودة في المعية، وهي الاشتراك في الفعل[٢].

الحالة الرابعة: رجحان النصب على المعية

وذلك إذا كان في العطف ضعف من جهة اللفظ أو المعنى:

- **أما من جهة اللفظ** فنحو: (قمت وزيدا)؛ "لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيدٍ أو فصْلٍ ضعيفٌ"[٣]، فالراجح النصب؛ "لأن فيه سلامةً من ارتكاب وجْهٍ ضعيف، عنه مندوحةٌ"[٤].

---

[١] ينظر شرح ابن الناظم ٢٠٨، وتوضيح المقاصد ٦٦٥/٢، وأوضح المسالك ٢١٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/٢، وشرح الأشموني ٤٩٨/١.

[٢] ينظر المقتصد ٦٦٣/١، وشرح الكافية للرضي ٥٢٢/١، والفصول المفيدة ١٩٢، وحاشية الخضري ٤٥١/١.

[٣] توضيح المقاصد ٦٦٥/٢.

[٤] شرح الأشموني ٤٩٩/١.

▪ **وأما من جهة المعنى** فنحو: (لو تُرِكت الناقةُ وفصيلها لرضعها)؛ فإن العطف فيه ممكن، ويكون على تقدير: (لو تُرِكتْ الناقةُ تَرْأَمُ[1] فصيلها، وتُرِك فصيلُها لرضاعها لرَضَعها)، ولكن "هذا تكلفٌ وتكثير عبارة"[2].

الحالة الخامسة: امتناع النصب على المعية وامتناع العطف

وذلك إذا كان المعنى لا يستقيم معهما، نحو قول الشاعر:

تَراهُ كَأَنَّ اللَّه يَجدَعُ أَنفَهُ **** وَعَينَيهِ إِن مَولاهُ ثابَ لَهُ وَفْرُ[3]

وقول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزْنَ يوما **** وزجَّجْن الحواجب والعيونا[4]

---

[1] يقال: رَئِمت النَّاقَةُ وَلدَها، ترأَمه رَأْمًا ورِئْمَانًا وَرَأَمانًا: عَطفَت عَلَيْهِ ولَزِمَتْه وأحبَّتْه. تاج العروس: (ر أ م).

[2] الكافية الشافية ٦٩٥/٢، وينظر شرح ابن الناظم ٢٠٨، وتوضيح المقاصد ٦٦٥/٢، وشرح الأشموني ٤٩٩/١.

[3] البيت من الطويل، نسبه الجاحظ لخالد بن الطيفان في الحيوان ٣٣٧/٦، ونسبه العيني للزبرقان بن بدر في المقاصد النحوية ١٦٥٥/٦، وورد بلا نسبة في الخصائص ٤٣٣/٢، والإنصاف ٤١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٥/٣، وشرح ابن الناظم ٣٩٠، والتذييل والتكميل ١٢٤/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٨٨/٤. وجدع: قطع، وثاب: رجع، والوفر: الزيادة، والشاعر يذم حقودا بأنه إذا أصابت صاحبَه نعمةٌ يحزن أشد الحزن حتى كأنما جُدع أنفه أو فقئت عينه.

[4] البيت من الوافر، في ديوان الراعي النميري ص٢٦٩، وفي الخصائص ٤٣٤/٢، والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٥/٣، وشرح ابن الناظم ٣٩٠، والتذييل والتكميل ١٣٤/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٥٦/٤، والمقاصد النحوية ١٠٧٤/٣. والغانية: التي استغنت بجمالها عَن الزِّينَة. وتَزْجِيج الحواجبِ: حَذف زَوائدِ الشَّعر منه.

فامتناع العطف لامتناع المشاركة في الفعل؛ فالعيون لا تُجْدَع ولا تُزَجَّج، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء فائدة الإعلام بالمعية؛ إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب والأنف[١].

وقد سار ابن فلاح على الدرب، فذكر أن قولهم: (جَلَسْتُ والساريةَ)، و(استوى الماء الخشبةَ) يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع فيه الرفع، وذكر علة ذلك فقال: "وإنما وجب النصب؛ لفساد معنى الرفع؛ فإنه لا يمكن نسبه الجلوس إلى السارية كنسبته إلى الفاعل، ولم تكن الخشبة معوجةً فتستوي، وإنما المعنى: الماء ساواها"[٢].

وهو بهذا قد قال بما قال به أكثر المتأخرين[٣] من أن هذه التراكيب – التي لا يصح فيها مشاركة ما بعد الواو لما قبْلها في حُكْمه– يمتنع فيها العطف، وتجب المعية؛ لما يترتب على العطف من فساد المعنى.

فهل يلزم النصب على المعية إذا كان ما بعد الواو لا يصح أن يشارك ما قبلها في الفعل؟

---

[١] ينظر أوضح المسالك ٢/٢١٨، وشرح الأشموني ١/٥٠١.

[٢] شرح الكافية لابن فلاح ٢/٦٤٠.

[٣] ينظر شرح التسهيل ٢/٢٥١، وشرح ابن الناظم ٢٠٩، والتذييل والتكميل ٨/١٠٧، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٨٣، وشرح الأشموني ١/٤٩٩.

الواقع أن في المسألة مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أصحابه أن المعية لا تصلح إلا حيث صلح العطف وإنْ كان على المجاز، أما إذا لم يصلح العطف مطلقا فإن المعية لا تصلح أيضا، ويمتنع التركيب كليةً، فقولنا: (انتظرتك وطلوعَ الشمس) لا يجوز فيه العطف عند الفريقين؛ لأنه يقتضي المشاركة في الفعل، فيكون المعنى: انتظرتك وانتظرَكَ طلوعُ الشمس، وهو معنى فاسد غير مراد. وعند أصحاب هذا المذهب لا يجوز النصب على المعية أيضا في هذا المثال ونظائره؛ لأنهم لا يجيزون المعية إلا حيث صلح العطف. أما مثل: (جاء البرد والطيالسةَ) فجائز عندهم؛ لأن من الجائز أن أقول: (جاءت الطيالسةُ) على سبيل المجاز.

وبناء على هذا فإن أصحاب هذا الرأي يرون أنه لا يوجد موطن يجب فيه النصب على المعية لامتناع العطف؛ لأنه إذا امتنع العطف امتنع النصب على المعية أيضا، والتركيب الذي تصح فيه المعية يصح فيه العطف، وإنما الأمر أمرُ أفضليةٍ وترجيح، فمثل (استوى الماءُ والخشبةَ) المعيةُ أولى، و"العطف جائز بطريق المجاز لكنه ضعيف"[1].

ورأس هذا الأمر الأخفش، نقله عنه ابنُ جني، ورفع لواءه، فقال في (الخصائص): إن العرب امتنعوا "أن يقولوا: (انتظرتك وطلوعَ الشمس) أي: مع طلوع الشمس، فينصبوه على أنه مفعول معه، كما ينصبون نحو: (قمت وزيدًا) أي: مع زيد، قال أبو الحسن: وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى (مع) لا تُستعمل إلا في الموضع الذي لو استُعمِلَتْ فيه عاطفةً لَجاز. ولو قلت:

---

[1] تمهيد القواعد ٤/٢٠٥٢.

(انتظرتك وطلوعُ الشمس)، أي: (وانتظرَك طلوعُ الشمس) لم يجز"[١]، وقال في (سر صناعة الإعراب): "أما الواو مع المفعول معه في نحو: (قمت وزيدا)، فجارية هنا مجرى حروف العطف، الدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قمت وزيدا) أي: مع زيد، قد كان يجوز لك فيه أن تقول: (قمت وزيدٌ)، فتعطف (زيدا) على ضمير الفاعل، وكذلك قولهم: ... (جاء البرد والطيالسةَ)، قد كان يجوز أن تقول: (والطيالسةُ)، فترفع على العطف...

ويؤكد عندك أيضا أن الواو التي بمعنى (مع) جاريةٌ مجرى حرف العطف، وأنها لا توقع إلا في الأماكن التي لو عُطف بها فيها لصلح ذلك: امتناعُ العرب والنحويين من إجازتهم: (انتظرتك وطلوعَ الشمس)، أي: مع طلوع الشمس. قالوا: وإنما لم يجز ذلك؛ لأنك لو رُمْت هنا أن تجعلها عاطفة، فتقول: (انتظرتك وطلوعُ الشمس)، فترفع الطلوع عطفًا على التاء، لم يجز؛ لأن (طلوع الشمس) لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: (قمت وزيدٌ)، فتعطف زيدا على التاء؛ لأنه قد يجوز من (زيد) القيام. فهذا مذهب من الوضوح على ما تراه"[٢].

وقد نَسب الرضي أيضا هذا المذهب للأخفش[٣]، وهو مختار عبد القاهر الجرجاني وابن يعيش وابن عصفور، يقول عبد القاهر: "ويدلك على صحة ما ذكرنا أنه لا ينفك من معنى العطف؛ ألا ترى أن قولك: (استوى الماء

---

[١] الخصائص ٣١٤/١.

[٢] سر صناعة الإعراب ١٣٨/١.

[٣] ينظر شرح الكافية للرضي ٥١٩/١.

والخشبةَ) و(استوى الماء والخشبةُ) واحدٌ، وكيف لا يكون كذلك و(استوى) يقتضي فاعليْن؟! فلو لم يكن في الكلام معنى العطف لم يجُز البتة، وإذا قلت: (جاء البرد والطيالسةَ) فهو كقولك: (جاء البرد والطيالسةُ)؛ إذ لو قلت: (وجاءت الطيالسةُ) كان صحيحا، غير أن في العدول عن لفظ العطف فائدةً أخرى، وهي الدلالة على الاقتران، فإذا قلت: (جاء البرد والطيالسةَ) عُلِم أنك تقول: اقترنا وتصاحَبَا، ولو قلت: (جاء البرد والطيالسةُ) بالرفع على العطف لم يكن في نفس اللفظ دلالةٌ على الاقتران والتصاحب"[1].

المذهب الثاني:

يرى أصحابه أنه إذا تعذر العطف –نحو: (انتظرتك وطلوعَ الشمس) لفساد معنى العطف، فإن طلوع الفجر لا يَنتظر– وجب النصب على المعية، ويكون المعنى على المعية: (انتظرتك في معية طلوع الفجر)، وهو معنى مستقيم مراد. ولا يوافقون أصحاب المذهب الأول في اشتراط صحة العطف لجواز النصب على المعية.

ورأس هذا المذهب ابن خروف، نسبه إليه ابن مالك[2]، وأيده واحتج له، فقال: "وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جني قال: إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفةً، وأنكر قولَه ابنُ خروف، وهو بالإنكار حقيقٌ؛ فإن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف، وفي مواضع يصلح فيها"[3]، وذكر أن من

---

[1] المقتصد ٦٦٣/١، وينظر شرح المفصل ٤٣٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥/٣.

[2] لم أقف عليه في شرح ابن خروف على الجمل.

[3] شرح التسهيل ٢٥١/٢.

المواضع التي لا يصلح فيها العطف لفظا ولا معنى قولهم[١]: (استوى الماءُ والخشبةَ)، و(ما زلتُ أسيرُ والنيلَ)، ومنه قول الشاعر:

فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ **** عَن الْماءِ إذْ لاقَاهُ حتَّى تَقَدَّدَا [٢]

فلا يصح المعنى في البيت على العطف؛ لأنه لا يشبه اثنان بواحد، فلا يصح: كان هو وهي كحَرَّانَ، أما على المعية فقد شبه هذا العاشق وهي في صحبته بالحران.

وقد ذهب مذهبَ ابن خروف في عدم اشتراط صحة العطف في هذا الباب أكثرُ المتأخرين[٣].

والذي يبدو لي أن مذهب الأخفش وابن جني أقوى المذهبين؛ وذلك لما يأتي:

- **أولا:** اتفاق الأخفش وابن جني وعبد القاهر وابن يعيش وابن عصفور عليه، وهم محققون ثقات.

---

[١] شرح التسهيل ٢/٢٥١.

[٢] البيت من الطويل، لكعيب بن جعيل في الأصول ١/٢١١، والفصول المفيدة ١٩٠، والمقاصد الشافية ٣/٣١٩، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨، وشرح كتاب سيبويه ٢/١٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٦، وشرح التسهيل ٢/٢٥١، والتذييل والتكميل ٨/١٠١. والحَرَّان: شديد العطش، والتَّقَدُّد: التشقق، والمعنى: تشققت أمعاؤه من كثرة ما شرب من الماء. وَالشَّاهِد فِيهِ نصب (إيَّاهَا) على الْمَفْعُول مَعَه؛ لقبح الْعَطف على الْمُضمر الْمَرْفُوع مُتَّصِلا من غير تَأْكِيد.

[٣] ينظر الكافية ٢٣، وشرح التسهيل ٢/٢٥١، وشرح ابن الناظم ٢٠٩، والتذييل والتكميل ٨/١٠٧، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٨٣، وشرح الأشموني ١/٤٩٩.

- **ثانيا:** قطْع ابن جني وابنِ يعيش بأن العرب لم تستعمل الواو قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي تصلح فيه عاطفةً، وكلٌّ منهما حجةٌ، يقول ابن جني: "أما الواو مع المفعول معه ... فجاريةٌ هنا مجرى حروف العطف، الدلالةُ على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت"[١]، ويقول ابن يعيش: "والذي يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قطّ بمعنى (مَعَ) إلّا في الموضع الذي لو استُعملتْ فيه عاطفةً لجاز"[٢].

- **ثالثا:** أن الشواهد التي ذكرها الفريق الآخر يمكن توجيهها بما يُذهِب استدلالهم بها:

أما قول العرب: (استوى الماء والخشبةَ)، واستدلالهم بأن الخشبة لم تكن معوجةً فتستقيم، فيجاب من أحد وجهين:

- **أحدهما:** أن (استوى) ههنا ليس بالضرورة أن يكون بمعنى (استقام)، بل هو بمعنى (ارتفع)، كما في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾[٣]، وإذا كان كذلك لم يكن ثَمَّ مانع من جواز العطف[٤].

---

[١] سر صناعة الإعراب ١/١٣٧.

[٢] شرح المفصل ١/٤٣٩.

[٣] النجم: ٦.

[٤] ينظر شرح الكافية للرضي ١/٥٢٠.

○ **والآخر:** أن "(استوى) ههنا بمعنى (تساوى)، لا بمعنى (استقام)، ولا بمعنى (ارتفع)، والمعنى: (تساوى الماء والخشبة في العلو)، أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء"[١]، والعطف على هذا غير ممتنع.

وأما استدلالهم بقول العرب: (ما زلتُ أسيرُ والنيلَ)، وقولهم: إنه لا يقال: سار الماء، بل جرى، فيجاب[٢] بأن إسناد السير للنيل جاء على وجه المجاز حين اقترن بما يصح منه السير، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾[٣]، وقد سبق أن هذا الفريق يرى أن المعية لا تصلح إلا حيث صلح العطف وإنْ على المجاز.

أما قول الشاعر:

فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ **** عَن الْماءِ إذْ لاَقَاهُ حتَّى تَقَدَّدَا

فيجاب بـ"أن المراد: كحران والماء؛ لأنه لا يشبَّه اثنان بواحد، وعلى هذا يصح العطف؛ إذ يصير التقدير: فكان هو وهي كحران والماء"[٤].

وبناء عليه لا يوافق الباحثُ ابنَ فلاح في أن العطف في قولهم: (استوى الماء الخشبة) فيه فساد في المعنى. أما (جَلَسْتُ والسارية) –الذي قال فيه ابن فلاح ما قاله في المثال السابق– فأوافق الفريق الأول في كونه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية.

والله أعلم.

---

[١] شرح الكافية للرضي ١/٥٢٠.

[٢] ينظر شرح الكافية للرضي ١/٥١٩.

[٣] الرعد: ١٥.

[٤] تمهيد القواعد ٤/٢٠٥٢.

(٧) حكم التمييز عند إضافة المميَّز لغيره

التمييز نوعان: تمييز مفرد أو ذات، وهو: "ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة"[١]، وأكثر مواضعه بعد المقادير مثل: (اشتريت باعا قماشا)، وما يشبه المقادير، نحو: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٢]، والعدد غير واحد واثنين نحو: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٣].

وتمييز نسبة أو جملة وهو: "ما رفع إبهام نسبة في جملة أو شبهها"[٤]، نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٥].

وتمييز النسبة يكون محولا وغير محول[٦]:

فغيرُ المحول عن شيء حكمه: جواز النصب والجر بـ(من)، تقول: (أكرِمْ بمحمد أخًا، وعظُمْتَ جارا، ولله دَرُّهُ فارسًا! وما أحسنَك صديقا)، وتقول أيضا: (أكرمْ بمحمد من أخٍ، وعظُمتَ من جار، ولله دَرُّهُ من فارسٍ، وما أحسنك من صديق).

---

(١) توضيح المقاصد ٧٢٧/٢.

(٢) آل عمران: ٩١.

(٣) البقرة: ٥٢.

(٤) توضيح المقاصد ٧٢٧/٢.

(٥) مريم: ٤.

(٦) ينظر أوضح المسالك ٣٠٣/٢، وحاشية الخضري ١/٢.

والمحوَّلُ: ما كانَ في الأصل فاعلًا، كقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[١] أو مفعولًا، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢]، أو مُبتدأ، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[٣].

وحُكم المحول عن الفاعل وعن المفعول وجوب النصب، ولا يجوزُ جرُّهُما بـ(من) أو بالإضافة.

أما المحول عن المبتدأ وهو الواقع بعد (أفعل) التفضيل؛ فيجب نصبه إن كان فاعلا في المعنى، وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلا بعد جعْل (أفعل) التفضيل فِعْلا، نحو: (أنت أعلى منزلا وأكثر مالا)، فـ(منزلا) و(مالا) يجب نصبهما؛ إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل (أفعل) التفضيل فِعْلا، فتقول: أنت عَلا منزلُك وكثُر مالُك.

أما ما ليس فاعلا في المعنى؛ فهو: ما (أفعل) التفضيل بعضُه، وعلامته: أن يصح أن يوضع (بعض) موضعَ (أفعلَ)، ويضاف إلى جمعٍ قائمٍ مقامه، نحو: (زيد أفضلُ رجلٍ)؛ فإنه يصح فيه أن يقال: زيد بعض الرجال، فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره؛ فينصب، نحو: (زيد أفضل الناس رجلا) [٤].

---

[١] مريم: ٤.

[٢] القمر: ١٢.

[٣] الكهف: ٣٤.

[٤] ينظر توضيح المقاصد ٢/٧٣١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٩، وشرح الأشموني ٢/٤٨.

وأما تمييز المفرد فله أربع صور بحسب الاسم المبهم قبله؛ والمبهم هذا أربعة أنواع[1]:

○ **أحدها: العدد**، وهو قسمان: صريح وكناية؛ فالصريح كـ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2]، والكناية كـ(كم) الاستفهامية، نحو: كم عبدًا ملكت؟

○ **وثانيها: الدال على المقدار**، وهو ما يعرف به قدْرُ الشيء، وهو إما مساحة، نحو: (اشتريت فدَّانا شعيرا)، أو كيل، نحو: (عندي كيلةٌ قمحًا)، أو وزن، نحو: (اشتريت أوقيةً ذهبا).

○ **وثالثها: ما يشبه الدال على المقدار** مما يَدُلُّ على مقدار غيرِ مُعيّنٍ، ويكون ذلك إذا كان المبهم شيئا لا يقاس به عادة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[3] فـ(مثقال الذرة) شبيه بما يوزن به، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا، وكذلك: (اشتريت جرةً عسلا)؛ فإن الجرة تكون صغيرة وكبيرة، وليست محددة بمقدار معين.

○ **ورابعها: ما كان فرعًا للتمييز**، وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص، يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه؛ نحو: (هذا خاتمٌ حديدًا) فإن (الخاتم) فرع (الحديد) من جهة أنه مصنوع منه، فالحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه من هذا الوجه.

---

[1] ينظر أوضح المسالك ٢/٢٩٩، والتصريح ١/٦٢٠.

[2] يوسف: ٤.

[3] الزلزلة: ٧.

حكم تمييز الذات

أما تمييز العدد فحكمه الجر إذا كان مميَّزه من ثلاثة إلى عشرة، أو مائة أو ألف، نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[١]، وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[٣]. والنصب إن كان العدد غير ذلك، نحو قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٤]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[٥].

○ وأما تمييز المقادير أو ما يشبه المقادير أو ما كان فرعًا للتمييز؛ فإنه يجوز فيه مع النصب الجر بالإضافة والجر بـ(من)، تقول: (اشتريت أوقيةً ذهبا) و(اشتريت أوقيةَ ذهبٍ) و(اشتريت أوقيةً من ذهبٍ). وتقول: (اشتريت جرةً عسلا) و(اشتريت جرةَ عسلٍ) و(اشتريت جرةً من عسلٍ)، كما تقول: (اشتريت خاتمًا ذهبًا) و(اشتريت خاتمَ ذهبٍ) (اشتريت خاتمًا من ذهبٍ).

*****

وقد ذكر ابن فلاح أن اللفظ الدال على مقدار إذا أضيف إلى غير التمييز، وكان في مثل: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا[6]﴾؛ وجب نصب التمييز، واحتج لذلك بفساد المعنى على الإضافة، فقال: "وأمّا المنصوب بعد المضاف إليه

---

[١] الحاقة: ٧.

[٢] الصافات: ١٤٧.

[٣] العنكبوت: ١٤.

[٤] يوسف: ٤.

[٥] الصافات: ٢٣.

[6] آل عمران: ٩١.

نحو: (ملء الإناء عسلًا)، و(مثْلها زُبْدًا)؛ فلا يجوز [فيه] إلا النصب؛ لأنّك لو أضفت إلى التمييز فلا يخلو، إما أن يكون مع حذف المضاف إليه أو مع [غير] حذفه:

[و]لا جائز أن يكون مع حذفه لفساد المعنى؛ لأنك لو قلت: (مِلْء عسلٍ) لاقتضى أن يكون العسل ممتلئًا بغيره؛ لأن الملء يقتضي أن يكون مالئًا لما أضيف إليه، و(على التمرة مثل زُبْدٍ) يقتضي أن على التمرة شيئا غير الزبد، إلا أنه مثل الزبد.

ولا جائز أن تضيف التمييز مع بقاء المضاف إليه؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يضيف الأول أو الثاني أو مجموعهما:

[و]لا جائز أن يضيف الأول وحده؛ لأنه يفصل بالثاني بين المضاف والمضاف إليه، ويفسد المعنى أيضًا كما تقدم.

ولا جائز أنْ يضيف الثاني وحده لفساد المعنى؛ إذ يكون البيان للإناء، وللتمرة، والغرض بيان الملْء والْمِثْل.

ولا جائز إضافتهما معًا لامتناع إضافة شيئين إلى شيء واحد، ولفساد المعنى كما تقدم"[1].

ولبيان ذلك نقول: إن المميَّز إذا جاء مضافا لغير التمييز؛ فللتمييز حالتان[2]:

---

[1] شرح الكافية لابن فلاح ٦٨٨/٢.

[2] ينظر توضيح المقاصد ٧٣٠/٢، وشرح الأشموني ٤٨/٢، وحاشية الصبان ٢٩٣/٢، وحاشية الخضري ٤٩٨/١.

أن يُجَرَّ بـ(من) فيقال: (ما في السماء قدر راحةٍ من سحاب)، و(هو أشجع الناس من رجل)[١].

وألا يُجَرَّ بـ(من)، وفي هذه الحالة يأتي التركيب على إحدى صورتين، ولكل واحدة منهما حكمُها:

الأولى: أن يصح فيها حذْف المضاف إليه وإقامة الذي كان تمييزًا مقامه[٢]، نحو: (هو أشجع الناس رجلًا)، وحكم التمييز في هذه الصورة جواز النصبِ كالمثال المذكور، وجواز جرّ التمييز بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، فتقول: (هو أشجعُ رجلٍ)؛ لأن المعنى مستقيم لم يختل بحذف المضاف إليه.

الثانية: ألا يصح أن تحذف المضاف إليه، وتقيم التمييز مقامه، وحكم التمييز في هذه الصورة امتناع الجر بالإضافة ووجوب النصب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٣]، وقولهم: (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا)، و(على التَّمْرة مثلُها زُبْدًا)؛ إذ لا يصح المعنى لو قيل في غير القرآن: لنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ ملءُ ذهبٍ، ولا: ما في السماء قدرُ سحابٍ، ولا: على التَّمْرة مثلُ زُبْدٍ؛ لأنك لو قلت: (مِلْء ذهب) لاقتضى أن يكون الذهب ممتلئًا بغيره؛ لأن الملء يقتضي أن يكون مالئًا لما أضيف إليه،

---

[١] ينظر شرح الكتاب ٨٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٣/٢.

[٢] ويعبر بعضهم عن هذا بقولهم: "إذا صح إغناء المضاف عن المضاف إليه". وازن بين ما ورد في شرح التسهيل ٣٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٨/٩، والمساعد ٥٩/٢، وهمع الهوامع ٣٣٨/٢، وما ورد في توضيح المقاصد ١٧٦/١، وشرح الأشموني ٤٨/٢.

[٣] آل عمران: ٩١.

ولو قلت: (قدر سحاب) لكان المعنى: مقدار سحاب، ولو قلت: (على التمرة مثل زُبْدٍ) لاقتضى أن يكون على التمرة شيء غير الزبد، إلا أنه مثل الزبد، وهذا كله غير مراد.

وابن فلاح قد عنى الصورة الأخيرة بكلامه؛ فوافق النحاة في وجوب النصب فيها وامتناع الجر بالإضافة؛ قال: لأنك كي تجر بالإضافة إما أن تحذف المضاف إليه وتضيف الأول إلى التمييز، وإما أن تبقي المضاف إليه.

وإن أبقيته فإما أن تضيف الأول إلى التمييز مع بقاء الثاني فاصلًا بينهما، وإما أن تضيف الثاني، وإما أن تضيفهما معا للتمييز، وفي جميع الصور يفسد المعنى.

والذي يبدو لي أن ابن فلاح محق فيما ذهب إليه، وأنه برع في الإحاطة بجميع الصور المحتملة للمسألة وبيان حكمها؛ فكي نجر التمييز بالإضافة في هذه الصورة لا يخلو الأمر من أحد أمور أربعة، كما ذكر ابن فلاح:

الأول: أن نحذف المضاف إليه كما فعلنا هنالك في: (هو أشجع الناس رجلا)، فنقول هنا في مثل: (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا): (ما في السماء قدر سحاب)؛ وهنا يختل المعنى؛ لأنه ليس المقصود قدر سحاب، وإنما قدر الراحة من السحاب.

يوضح ذلك أنّ التمييز إذا كان بعد مفردٍ، فلا بدّ –كي يُنصب– أنّ يستوفِيَ ذلك المفردُ جميعَ ما يتمّ به، ويُؤذِن بانفصاله ممّا بعده، والذي يتمّ به الاسمُ أربعةُ أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة؛ لأن هذه الأشياء تفصِل ما تدخل عليه عمّا بعده، وتُؤذِن بانتهائه.

وهذه الأشياء –التي يتمّ بها الاسمُ المميَّزُ حتى يُنصَب ما بعده– نوعان:

نوع يزول، وأنت فيه مخيَّرٌ؛ إن شئتَ أثبتَّه ونصبتَ ما بعده، وإن شئت حذفته وجررت ما بعده بالإضافة، وذلك التنوينُ ونونُ التثنية، تقول: (هذا راقودٌ خلًّا، وراقودُ خلٍّ)، و(رطلٌ سمنًا، ورطلُ سمنٍ)، و(أُوقِيَّةٌ ذهبًا، وأوقيّةُ ذهبٍ)، وتقول أيضا: (عندي منوانِ سمنًا، ومَنَوَا سمنٍ)، و(رطلان عسلًا، ورطلا عسلٍ).

ونوع لازم، فالتمييزُ بعدها منصوبٌ وجوبا، وذلك نوعان:

أحدهما: نون ما يشبه الجمع في نحو (عشرين)، و(ثلاثين) إلى (التسعين)، فالنونُ فيه لازمةٌ، والتمييزُ بعده منصوبٌ وجوبا، تقول: (عندي عشرون رجلا).

والآخر: الإضافة إذا لم يصح أن تحذف المضاف إليه، وتقيم التمييز مقامه، نحو: (ملءُ الإناء عسلًا)، و(على التَّمْرة مثلُها زُبْدًا)؛ فالنصب هنا واجب، والذي تم به الاسم –وهو الإضافة– لازم لا يزول، ولا يجوز أنّ تقول: (ملءُ عسلٍ)، ولا (مثلُ زبدٍ)؛ لفساد المعنى.

وسبب فساد المعنى بحذف المضاف إليه أن المضاف والمضاف إليه معًا هو المِقْدارُ المُبْهَمُ الذي وقع التفسيرُ له، فإن حذفت أحدهما اختل المعنى، وضاع المراد[1].

<u>والثاني: أن نبقي المضاف إليه</u> في مثل: (ما في السماء قدر راحة سحابا) ونضيف الأول إلى التمييز، وهو لا يصح معنًى ولا صناعةً:

---

[1] ينظر شرح المفصل ٣٩/٢، والمقاصد النحوية ٥٣٩/٣.

أما امتناعه من جهة المعنى فلأنه بخلاف المقصود؛ لأن معنى (ما في السماء قدْرُ راحةٍ سحابًا) بخلاف معنى (ما في السماء قدْرُ سحابٍ) كما هو ظاهر، كما أنه لا معنى له وليس مرادا.

وأما امتناعه من جهة الصناعة فلأن فيه فصلا بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور في السعة والاختيار، وهذا ممتنع عند البصريين والكوفيين كما فُهم من كلام أبي البركات[١]، بل رأى المبرد أن فصلًا كهذا لا يجوز في الشعر أيضا، يقول: "لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها"[٢]، وإلى هذا ذهب ابن جني[٣]، وأبو علي الفارسي أيضا[٤]. وهنا سيكون الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور في السعة والاختيار، وهذا غير جائز عندهم كما ترى.

<u>والثالث: أن نبقي المضاف إليه</u> ونضيفه للتمييز، وهذا أيضا يفسد المعنى؛ لأننا لو أضفنا الثاني في مثل: (عندي ملء إناءٍ عسلًا)؛ لكان (عندي ملءُ إناءِ عسلٍ)، فالبيان هنا للإناء، وإنما الغرض بيان الملء؛ فاختل المعنى؛ لأن بيان الملء –وهو المراد– لم يحصل بعدُ، ولذلك لك أن تقول: (عندي ملء إناءِ عسلٍ سمنا)، ف(عسل) بيَّنت الإناء، و(سمنا) بينت الملء، يقول ابن السراج: "تقول: (عندي زقٌّ عسل سمنًا)، تضيف الأول وتنصب الثاني تريد: مقدار زقِّ عسلٍ سمنا"[٥].

---

[١] ينظر الإنصاف ٣٤٧/٢.

[٢] المقتضب ٣٧٦/٤.

[٣] ينظر الخصائص ٤٠٤/٢.

[٤] ينظر سر صناعة الإعراب ١٠/١.

[٥] الأصول ٣٢١/١.

والرابع: أن نبقي المضاف إليه، ونضيف الاسمين معا للتمييز، وهذا ممتنع أيضا فهو غير متصور؛ لامتناع إضافة شيئين إلى شيء واحد. كما أن المعنى يفسد أيضا، ففي مثل: (ما في السماء قدر راحة سحابا) يصبح المعنى: قدر سحاب راحة سحاب، وهذا معنى مردود؛ لأنه بخلاف المراد ولأنه معنى متناقض.

وبهذا ينجلي أن ابن فلاح قد أصاب فيما ذهب إليه من وجوب نصب التمييز ومنع جره بالإضافة في مثل: (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا)؛ لأنه لا يصح أن تحذف المضاف إليه، وتقيم التمييز مقامه؛ لفساد المعنى.

****

(٨) ناصب المستثنى

عرف النحاة الاستثناء بتعريفات عديدة، منها: أنه: "الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل"[١].

أما ناصب المستثنى فمحل خلاف كبير بينهم، فقد تفرقوا في تحديده على مذاهب:

المذهب الأول: أنّ العامل فيه الفعلُ المتقدّمُ أو معنى الفعل، بواسطةِ (إلَّا)، في نحو: (قام القوم إلا زيدا)، وانتصبَ (غيرُ) وما في معناه بالفعل من غير واسطة، وعمل فيه الفعل "كعمله في الظروف المبهمة؛ لأن (غيرًا) تشبهها في الإبهام"[٢]، وذلك في نحو قولنا: (قام القوم غيرَ زيد). وهو مذهب

---

[١] شرح الأشموني ٥٠٢/١.

[٢] المقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

البصريين[١]، ونُسب إلى سيبويه[٢]، وإليه ذهب السيرافي، ورأى أنه "الذي يوجبه القياس والنظر الصحيح"[٣]، واختاره أيضا الفارسي[٤]، وابن الباذش[٥]، والعكبري[٦]، وعزاه مجد الدين بن الأثير إلى المحقّقين من النّحاة[٧]، وناظر الجيش إلى الجمهور[٨]، وهو الصحيح عند ابن عقيل[٩]،

وهو أقوى المذاهب وأرجحها عند ناظر الجيش[١٠]. شبهوه بالمفعول معه؛ فإنّ العامل فيه عندهم ما قبل الواو بواسطتها[١١].

المذهب الثاني: أن الناصب الفعل المتقدم بغير وساطة (إلا)، بل على سبيل الاستقلال، وحجته في ذلك انتصاب (غير) إذا وقعت موقع (إلا)

---

[١] ينظر الإنصاف ٢١٢/١.

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه ٦٠/٣، وشرح المفصل ٤٦/٢، وتمهيد القواعد ٢١٣٥/٥.

[٣] شرح كتاب سيبويه ٦٠/٣، وينظر التذييل والتكميل ١٨٢/٨، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

[٤] ينظر التذييل والتكميل ١٨٣/٨، المقاصد الشافية ٣٤٩/٣، والتصريح ٥٤١/١.

[٥] ينظر شرح الجمل ٢٥٠/٢، والتذييل والتكميل ١٨٣/٨، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٣، والتصريح ٥٤١/١.

[٦] ينظر اللباب ٣٠٣/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٩٩.

[٧] ينظر البديع في علم العربية ٢١٥/١.

[٨] ينظر تمهيد القواعد ٢١٣٥/٥.

[٩] ينظر شرح ابن عقيل ٢١١/٢.

[١٠] ينظر تمهيد القواعد ٢١٣٥/٥.

[١١] ينظر تمهيد القواعد ٢١٣٥/٥.

المنتصب ما بعدها بلا واسطة، ويفهم من كلام ابن خروف أنه مختاره، حيث قال: "العامل في الاسم المنصوب –في الصحيح من الأقوال، وهو قول سيبويه–: الفعلُ الأول أو الابتداء يتوسطه (إلا) ... فعَمِل في الاسم المنصوب الفعلُ كما عمل في (غير)، وقول ابن بابشاذ بأن (إلا) تقوي الفعل للعمل فاسد"[١]، وقد فهمتْ محققةُ الكتاب من قوله: (يتوسطه) أن ابن خروف يرى أن الفعل يعمل بواسطة (إلا) كالمذهب الأول، لكن ما فهمتُه من باقي كلامه المذكور أن الأمر ليس كذلك، خاصة بعد أن نَسب إليه إعمال الفعل دون واسطة (إلا) كلٌّ من ابن مالك وابن الصائغ وأبي حيان والشاطبي، يقول ابن مالك: "والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي: انتصاب (غير) إذا وقعت موقع (إلا) المنتصبِ ما بعدها، نحو: (قاموا غيرَ زيد)، فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة، قال: فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب (غير) بلا واسطة"[٢].

المذهب الثالث: أن الناصب ما في (إلا) من معنى الاستثناء؛ لنيابتها عن (أستثني)، قالوا: "فكأن النصب بفعلٍ"[٣]، والدليل عندهم على ذلك "أنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيدا) كان المعنى فيه: أستثني زيدًا، ولو قلت: (أستثني

---

[١] شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٥٨/٢.

[٢] شـرح التسـهيل ٢٧٨/٢، وينظر اللمحة في شـرح الملحة ٤٦٣/١، والتذييل والتكميل ١٨٥/٨، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

[٣] المقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

زيدا) لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه"[١]، ونسب لطائفة من الكوفيين[٢] والمبرد[٣] والزجاج[٤].

المذهب الرابع: أن الناصب له (إلا) وحدها، واختار هذا المذهب ابن مالك، ونسبه لسيبويه والمبرد، فقال: "واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه"[٥]، واختاره ابن الصائغ، فقال: "والنّاصب هو (إلاّ) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلًّا، ولا بـ(أستثني) مضمرًا، خلافًا لزاعمي ذلك. ويدلّ على أنَّ النّاصب هو (إلاَّ) أنّها حرف مختصّ بالأسماء غير متنزّل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل"[٦].

المذهب الخامس أن (إلاّ) مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خففت النون، وأدغمت في اللام، فنصْب المستثنى –في مثل: جاء القوم إلا عليا– بالاعتداد بـ(إنّ)، ورفعه –في مثل: ما جاء أحد إلا علي– بالاعتداد بـ(لا)، وهو رأي

---

[١] الإنصاف ٢١٢/١.

[٢] ينظر الإنصاف ٢١٢/١، وشرح المفصل ٤٧/٢.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه ٦٠/٣، واللباب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٤٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٠/٨، والجنى الداني ٥١٦.

[٤] ينظر شرح كتاب سيبويه ٦٠/٣، واللباب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٤٧/٢، والجنى الداني ٥١٦، والتصريح ٥٤١/١.

[٥] شرح التسهيل ٢٧١/٢، وينظر المقاصد الشافية ٣٤٩/٣، والتصريح ٥٤١/١.

[٦] اللمحة ٤٦٢/١.

الفرّاء[١]، ونسب للكوفيين[٢]، قال ابن يعيش: "وذهب الفرّاءُ – وهو المشهورُ من مذهب الكوفيين– إلى أنّ (إلّا) مركَّبةٌ من حرفَيْن: (إنَّ) التي تنصب الأسماءَ وترفع الأخبارَ، و(لا) التي للعطف، فصار (إنَّ لَا)، فخُفّفت النون، وأدغِمتْ في اللام، فأعملوها فيما بعدها عَمَلَيْن؛ فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ (لا)، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عَمَلَ (لَا)، فجعلوها عاطفةً، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عملَ (إنَّ)، و(زيدًا) اسمُها، وقد كَفَتْ (لا) من الخبر، والتأويلُ: إنَّ زيدًا لم يقم"[٣].

المذهب السادس: الناصب له تمام الكلام، كما انتصب (درهما) بعد (عشرين) على التشبيه بالمفعول به[٤]، قال ابن يعيش: "وإذا قلت: (قام القومُ)؛ اقتضى ذلك كلَّ من يدخل تحت عُموم اللفظ، فإذا أتيتَ بالاستثناء بيّنْتَ أنّ مدلولَ الأوّلِ وعُمومَه ليس مرادًا، فاقتضى البيانَ، فنُصب المستثنى لاقتضائه إيّاه على حدِّ اقتضاء (العشرين) ما بعدها إذا قلتَ: (عندي عشرون درهمًا)"[٥]، "فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: (القوم إخوتك إلا زيدًا)، وليس ههنا فعل، ولا ما يعمل عمله"[٦]، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه[٧].

---

[١] ينظر الإنصاف ٢١٢/١، وشرح المفصل ٤٧/٢، والتصريح ٥٤٢/١.

[٢] ينظر اللباب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٤٧/٢.

[٣] شرح المفصل ٤٧/٢، وينظر المقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

[٤] ينظر التصريح ٥٤١/١، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

[٥] شرح المفصل ٤٧/٢.

[٦] الجنى الداني ٥١٧/١.

[٧] ينظر الجنى الداني ٥١٧/١، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٣.

المذهب السابع: أنه منصوب بتقدير (أنّ) بعد (إلاّ) محذوفة الخبر، " فتقدير (قام القوم إلا زيدا): (قام القوم إلا أن زيدا لم يقم)"[١]، فأضمر (أنّ)، وحذف خبرها، وهو مذهب الكسائي[٢].

المذهب الثامن: أنه منصوب بالمخالفة؛ لأن ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها، حكي عن الكسائي[٣]، قال أبو حيان: "ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب لمخالفته الأول؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا) كان ما بعد (إلا) منفيًا عنه القيام، وما قبله موجبٌ له القيام"[٤].

المذهب التاسع: "أنّه منصوب بتقدير: (أعني)، والتقدير: (قام القوم إلا أعني زيدًا لم يقم)"[٥]. ولم أقف عليه إلا عند ابن فلاح. ولعله تحريف في النسخ المخطوطة، وأنه يقصد أن التقدير: (لا أعني زيدا)؛ لأن التقدير المذكور لا معنى له، ولم أقف على أحد قال به، أما تقدير (لا أعني) فقد ذكره جماعة ضمن المذهب الذي يرى أن المستثنى منصوب بما في (إلا) من معنى الاستثناء؛ لنيابتها عن (أستثني)، قالوا: لنيابتها عن (أستثني) أو (لا أعني).

---

[١] شرح الكافية للرضي ٢/٨٠.

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه ٣/٦١، والإنصاف ١/٢١٢، وتوجيه اللمع ٢١٥، وشرح المفصل ٢/٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٨٠، والتذييل والتكميل ٨/١٨٦، والمقاصد الشافية ٣/٣٤٩.

[٣] ينظر التذييل والتكميل ٨/١٨٧، والمقاصد الشافية ٣/٣٤٩.

[٤] التذييل والتكميل ٨/١٨٧، وينظر الجنى الداني ١/٥١٧.

[٥] شرح الكافية لابن فلاح ٢/٧٠٦.

وهذا ما نقله ابن مالك[١]، وأبو حيان[٢]، وقد قال السيرافي: "وذكر الفراء عن البصريين أنهم قالوا: نصبْنا المستثنى بإضمار فعلٍ معناه: لا أعني زيدا"[٣].

****

وقد ذكر ابن فلاح ستة من هذه المذاهب في ناصب المستثنى، وبسط القول فيها، فذكر لكل مذهب حججه وبراهينه، وذكر كذلك المآخذ عليه، والاعتراضات الموجهة إليه. وكان مما ذكره في سياق الاعتراض على المذهب الثالث المنسوب للمبرد والزجاج: أن المعنى يفسد إذا قدرنا (أستثني) في بعض التراكيب، قال "وأما ناصبه ففيه ستة أقوال:

أحدها لجمهور البصريين: أن الناصب له الفعل المتقدم، أو معنى الفعل عند عدمه بتقوية (إلاّ) قياسًا على نصب المفعول معه.

والثاني للمبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين: أن الناصب له (إلا) لنيابتها عن (أستثني)...

والاعتراض على القول الثاني بخمسة أوجه ... الثاني: أنك تقول: (قام القوم غير زيد)، ولا يصح تقدير (أستثني)؛ لفساد المعنى إذ يصير المستثنى غيرَ زيدٍ لا زيدًا"[٤].

وردُّ هذا المذهبِ لهذه العلة ليس بدعا من ابن فلاح؛ فقد سبقه إلى ذلك السيرافي وابن يعيش؛ قال السيرافي: "وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان

---

[١] ينظر شرح التسهيل ٢/٢٧٣.

[٢] ينظر التذييل والتكميل ٨/١٨٦.

[٣] شرح كتاب سيبويه ٣/٦١.

[٤] شرح الكافية لابن فلاح ٢/٧٠٧.

إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: (أستثني)، ويجعلان (إلا) نائبة عن (أستثني)، وكأنه قال: (أتاني القوم أستثني زيدا). وهذا غير صحيح؛ لأنا نقول: (أتاني القوم غير زيد)، فننصب (غير)، ولا يجوز أن نقول: (أستثني غير زيد)"[1]، وأوضح ابنُ يعيش الأمرَ أكثر، حيث قال: "وذهب أبو العبّاس المبرّدُ، وأبو إسحاق الزجّاجُ، وطائفةٌ من الكوفيين إلى أنّ الناصب للمستثنى (إلّا) نِيابةً عن (أَسْتَثْنِي)، فإذا قال: (أتاني القومُ إلّا زيدًا)، فكأنّه قال: (أتاني القومُ أستثني زيدًا). وهو ضعيفٌ؛ لأنّك تقول: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ) فتنصب (غيرًا). ولا يجوز أنّ تُقدّر بـ (أستثني غيرَ زيد)؛ لأنه يُفسِد المعنى"[2].

هذا، وفي المسألة تفصيل واسع بتتبع أدلة كل مذهب، وذكْر أوجه الرد عليها جميعها، ولكن هذا ليس موضع هذا البحث، والذي يعنينا هنا دور فساد المعنى في الاختيار أو الرد لدى ابن فلاح. والذي يبدو للباحث أن ابن فلاح كان على حق حين اعترض على من يرى أن المستثنى منصوب بـ(أستثني) مقدرة، بحجة فساد المعنى إذا كانت أداة الاستثناء (غيرا) أو (سوى)؛ ذلك أن معنى قولنا: (جاء القوم غير زيد): لم يأت زيد وجاء باقي القوم، فإن قدرنا (أستثني): كان التقدير: (جاء القوم أستثني غير زيد)، وهو يعني استثناء غير زيد من المجيء، فالجميع لم يأتوا وجاء زيد وحده. وهذا التقدير يفسد المعنى من أكثر من وجه:

---

[1] شرح كتاب سيبويه ٣/٦٠.

[2] شرح المفصل ٢/٤٧، وينظر الإنصاف ١/٢١٤، والتذييل والتكميل ٨/١٨٩.

أحدها: أنه كلام غث؛ فإنه لا يستثنى الجميع ويبقى الواحد في كلام فصيح؛ فهو يناقض الغرض من الاستثناء أصلا، بل إنهم مختلفون في جواز استثناء النصف[١].

والثاني: أنه لا يطلق اسم القوم على واحد فقط منهم في كلامهم.

أما ثالثة الأثافي فهي أن المعنى المراد ينقلب رأسا على عقب، وينعكس، فالمستثنى من المجيء بعد أن كان زيدا، غدَا غير زيد، وهذا ما لا يجيزه أحد.

******

(٩) العامل في البدل

البدل هو: "التابعُ المقصود بالحكمِ المنسوبِ إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة"[٢]، **وله أربعة أنواع في المشهور:**

الأول: بدل كُلٍّ مِن كل، وبعضهم يسميه بدلَ موافقٍ مِن موافق[٣].

وضابطه: أن يكون البدل مطابقًا للمبدل منه في المعنى تمام المطابقة ومساويا له، والمقصود بالمطابقة أنهما "يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدها يدل على معنًى فيها لا يدل عليه الآخر"[٤]، لا أن مدلولَه مدلولُ الأول، وإلا كان توكيدا، والغالب أن يختلف لفظاهما، نحو: (مررت بأخيك زيدٍ)، وقد

---

[١] ينظر الجنى الداني ٥١٢.

[٢] التصريح ١٩٠/٢.

[٣] ينظر شرح التسهيل ٣٣٣/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤.

[٤] شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢.

يتَّحدان لفظًا إن كان في الثاني زيادةُ بيان[١]، نحو قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[٢].

وسماه ابن مالك البدلَ المطابق؛ وعلَّل ذلك، فقال: "وذِكْر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدلٍ يساوي المبدلَ منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تَصْدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله"[٣]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ. اللَّهِ﴾[٤] بجرّ لفظ الجلالة.

"ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضميرٍ يربطه بالمبدل منه؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط"[٥].

الثاني: بدل بعض من كل، ويطلق عليه أيضا: بدل الجزء من كله.

وضابطه: أن يدل البدل على بعض ما دلّ عليه المبدل منه[٦]، بأن يكون جزءا منه، نحو: (مررت بقومك ناسٍ منهم)، سواء كان ذلك الجزءُ قليلا عن المبدل منه، أم مساويا له، أم أكثر منه، نحو: (أكلْت الرغيفَ ثلثَه أو

---

[١] ينظر شرح التسهيل ٣/٣٢٩.

[٢] الفاتحة: ٦-٧.

[٣] شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٧.

[٤] إبراهيم: ١-٢.

[٥] التصريح ٢/١٩٢.

[٦] ينظر تمهيد القواعد ٧/٣٣٩٨.

نصفَه أو ثلثيه)[١]، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه؛ فلا يفسد المعنى بحذفه[٢].

ولا بد من اتصاله بضميرٍ يرجع للمبدل منه، مذكورٍ كما مَرَّ، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾[٣]، أو مقدرٍ، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٤] أي: من استطاع منهم.

والثالث: بدل الاشتمال، واختُلف في كُنْهِهِ[٥]، فقيل: إنه صفة من صفات المبدل منه، نحو: (أعجبني زيد حسْنُه). لكن رُدّ بقولهم: (سُرق زيدٌ ثوبُه)، فالثوب ليس صفة من صفات زيد.

وقيل: هو الذي يكون محيطا بالمبدل منه كإحاطة الثوب. لكن رُدّ بقولهم: (سُرق زيد فرسُه)، فالفرس ليس محيطا بزيد.

قال ابن عصفور: "والصحيح أنَّ بدل الاشتمال هو: أن تبدل اسمًا من اسمٍ بشرط أن يكون الأول مشتملًا على الثاني، وأعني بذلك أن يُذْكر الأول، فيجوز الاكتفاء به عن الثاني"[٦]، ووضح ذلك ناظر الجيش، فقال: يعني "أن الأول إذا ذُكر وحْدَه، وكان المقصود إنما هو البدل؛ أمكن أن يستفاد منه

---

[١] ينظر أوضح المسالك ٣/٣٦٥.

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٦.

[٣] المائدة: ٧١.

[٤] آل عمران ٩٧.

[٥] ينظر شرح التسهيل ٣/٣٣٥، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٣٧، وتمهيد القواعد ٧/٣٤١٤.

[٦] شرح الجمل ٣/١٤٤، وينظر تمهيد القواعد ٧/٣٤٠٧.

المراد بطريق المجاز"[1]، وذلك نحو: (سُرق عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ أو فرسُهُ)؛ لأنه قد يجوز أن تقول: (سُرِقَ عبد اللَّهِ) وأنت تعني الثوبَ أو الفرسَ، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[2]، ف(النار) بدل من (الأخدود)؛ لأنه يجوز أن تقول: (قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ)، وأنت تعني النار.

وأمرُه في الضمير كأمْر بدل البعض، لا بد من اتصاله بضميرٍ مذكور أو مقدر يرجع للمبدل منه، فمثال المذكور: ما تقدم من الأمثلة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[3]، ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ. النَّارِ﴾ أي: (النار فيه)، وقيل: الأصل (ناره)، ثم نابت (أل) عن الضمير[4].

ومن شرط صحة بدل الاشتمال: صحةُ الاستغناء عنه بالمبدل منه كبدل الجزء، قال ابن عصفور: "وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهومًا من الأول، بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة. ويكون الثاني مفهومًا منه، فلا تقول: (أَسرَجْتُ القومَ دابّتَهم)، وإن كان معلومًا من قولك: (أسرجتُ القومَ) أنّك إنّما تقصد الدابّة؛ لأنه لا يجوز: (أسرجتُ القومَ) وأنت تعني الدابة، وتقول: (سُرِقَ عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ)؛ لأنك قد تقول: (سُرِقَ عبدُ اللَّهِ)، وأنت تعني الثوب"[5].

---

[1] تمهيد القواعد ٣٤١٤/٧.

[2] البروج: ٤-٥.

[3] البقرة: ٢١٧.

[4] ينظر أوضح المسالك ٣٦٦/٣.

[5] شرح الجمل ١٤٥/٣.

والرابع البدل المباين، وهو المغاير للمبدل منه، وله ثلاثة أقسام، تنشأ بالنظر إلى قصْدِ المتكلمِ المبدلَ منه وعدم قصده، أما البدل نفسه فلا بد أن يكون مقصودا كما تقدم في تعريفه أنه المقصود بالحكم. **وأقسامه ثلاثة:**

بدل الغلط، وهو: ألا يريد المتكلم ذِكْر المبدل منه، بل يجري ذِكْره على لسانه من غير قصْد، وإنما سبَق اللسان إليه. فسببُه الغلطُ؛ لأنه بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلطٌ لا أنه نفسه غلط، كقولك: (لقيت رجلا حمارًا)، أردت أن تقول: (لقيت حمارًا)، فغلطْت، فقلت: رجلا، ثم انتبهت، فأبدلت منه الحمار [١].

بدل النسيان، وهو: أن يقصد المتكلم ذِكْر المبدل منه، ثم يتبين له بعد ذِكره فسادُ قصْده، كالمثال السابق (لقيت رجلا حمارًا)، لكن هنا أردْت أن تقول: (لقيت رجلا)، ثم تذكرْت أن المرئي حمار، فأسرعت بالإتيان بالبدل (حمارا).

والفرق بين بدل النسيان هذا وبدل الغلط السابق: أن الغلط متعلقٌ باللسان، والنسيان متعلق بالجَنان.

بدل الإضراب، ويسمى أيضا بدل البَدَاء، وهو: أن يقصد المتكلم أمرا، ثم يبدو له تغييرُه بأمر آخر، فيضرب عن الأول صفْحًا كأنه لم يذكره، فكل واحد من المبدل منه والبدل قد قُصد قصدا صحيحا، لكن المتكلم غيَّر رأيه، نحو: (أتصدقُ بدرهمٍ دينارٍ)، ومنه: "(أعطِ السائلَ رغيفًا درهما)، أمرْت برغيفٍ، ثم رقَّ قلبُك، فأضربْت، وأبدلْت الدرهم"[٢].

---

[١] ينظر شرح ابن الناظم ٣٩٥.

[٢] المساعد ٢/٤٣٤.

والأحسن في البدل المباين هذا أن يأتي المتكلم بـ(بل)؛ ليشعر المخاطب بالإضراب عن الأول؛ لئلا يتوهم أنّه قصد الصفة؛ فإنه إذا قال: (رأيتُ رجلًا حمارًا) أو: (ثورًا) ربما توهم المخاطب أنّه رأى رجلًا جاهلًا أو غشوما[1].

وقد ذكر ابن فلاح أن النحاة كانوا تجاه العامل في البدل فريقين: يرى أحدهما أن العاملَ فيه العاملُ في المبدل منه، ويرى الآخر أن العامل في الثاني مقدرٌ، وليس هو العامل في الأول، ثم ذكر أن مما احتج به الفريق الأول فسادَ المعنى عند تقدير عامل جديد في البدل في بعض المواضع، فقال: "وحجة من قال: العامل فيه العامل في الأول من وجهين: ...

الثاني: فساد المعنى لو قدر العامل في نحو: (ضربْت زيدًا رأسَه)، و(أعجبني زيد حُسْنه)، و(اشتريت الجارية نصْفَها)، فإن تقدير العامل يقتضي أن يكون (زيد) مضروبا، والرأس مضروبًا، و(زيد) معجِبًا، والحسن معجِبا، والجارية مشتراة، وليس الأمر كذلك، بل الضرب مخصوص بالرأس، والإعجاب مخصوص بالحسن، والشراء مخصوص بالنِّصف"[2].

وقد اختلف النحاة -كما قال ابن فلاح- في العامل في البدل على مذهبين[3]:

---

[1] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٣، والمساعد ٤٣٤/٢.

[2] شرح الكافية لابن فلاح ٨٧٠/٢.

[3] ينظر اختلافهم في أسرار العربية ٢١٨، وتوجيه اللمع ٢٨٠، وشرح المفصل ٢٦٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٨٠/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٧٨/٧.

المذهب الأول: أن العاملَ فيه العاملُ في المبدل منه

وقد عمل فيهما معا "لتعلُّقهما به من طريق واحد"[١]، كما عمل في النعتِ ومنعوته، والتأكيدِ والمؤكَّد، وكما عمل الشرط في جوابه لنفوذه إليه[٢].

وهو مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي ومختار ابن مالك وجماعة من النحاة، يقول سيبويه: "هذا بابٌ من الفعل يُستعمَلُ في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر، فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأوّل، وذلك قولك: (رأيتُ قومَك أكثرَهم)، و(رأيتُ بنى زيد ثُلُثَيْهم)، و(رأيتُ بنى عمّك ناسًا منهم)"[٣].

واحتجوا بأن العامل لو كرِّر لَفَسد المعنى في بعض الصور، فنحو: (ضربتُ زيدًا رأسَه)، و(أعجبني الجاريةُ جمالُها)، و(اشتريتُ العبد نِصفَه) لو كررنا فيها العامل لغدَتْ: (ضربتُ زيدًا ضربتُ رأسَه)، و(أعجبني الجاريةُ أعجبني جمالُها)، و(اشتريتُ العبد اشتريتُ نِصفَه)، فتقدير العامل يؤدي إلى أن يكون (زيد) و(الرأس) مضروبَيْن، وأن يكون الإعجاب بـ(الجارية) و(الجَمال)، والاشتراء لـ(العبد) و(النِّصف)، والأمر ليس كذلك، بل الضرب واقع بالرأس لا غير، والإعجاب مخصوص بالجمال، والمشترَى هو النصف فقط[٤].

---

[١] شرح كتاب سيبويه ١١/٢.

[٢] ينظر توجيه اللمع ٢٨٠.

[٣] ينظر الكتاب ١٥٠/١، وينظر المقتضب ٢٩٥/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٧/٣.

[٤] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٩٣٨/٢.

كم احتجوا فقالوا: "لو كان العاملُ مقدَّرًا لَكثُر ظهورُه، وفَشَا استعمالُه. وفي عدمِ ذلك دليلٌ على ما ذكرناه"[١].

المذهب الثاني: أن العامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه

فقولك: (مررت بأخيك زيدٍ) تقديرهُ: (مررت بأخيك بزيدٍ)، وإذا قلت: (رأيتُ أخاك زيدًا)، فتقديرهُ: (رأيتُ أخاك رأيتُ زيدًا)، فذلك المقدَّرُ هو نظير العامل في البدل، إلَّا أنّه حُذف لدلالةِ الأوّل عليه[٢].

وهو مذهب أبي الحسن الأخفش[٣]، وأبي علي الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والرُّمانيّ[٦]، واختاره الأكثرون[٧]، وعليه أكثر المتأخرين[٨].

واحتجوا بالسماع والقياس[٩]:

أما احتجاجهم بالسماع فقولهم: إنّ العامل المقدر قد ظهر صريحا في بعضِ المواضع من الكلام الفصيح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ

---

[١] شرح المفصل ٢/٢٦٤.

[٢] شرح المفصل بتصرف ٢/٢٦٤.

[٣] ينظر شرح المفصل ٢/٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

[٤] ينظر شرح المفصل ٢/٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

[٥] ينظر الخصائص ٢/٢٤٩.

[٦] ينظر شرح المفصل ٢/٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

[٧] ينظر أسرار العربية ٢١٨، وشرح المفصل ٢/٢٦٤.

[٨] ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩.

[٩] ينظر توجيه اللمع ٢٨٠، وشرح المفصل ٢/٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠.

اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[١]، قال ابن يعيش: "فقوله: (لمن آمن منهم) بدلٌ من (الذين استضعفوا)، وهو بدلُ البعض؛ لأنّ المؤمنين بعضُ المستضعفين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّة﴾[٢]، فقوله: (لبيوتهم) بدلٌ مِن (لِمَنْ يكفر بالرَّحمن)، وهو بدلُ الاشتمال، وقد أظهر العامل. قالوا: فلو كان العاملُ في البدل هو العاملَ في المبدل منه، لأدَّى ذلك إلى مُحال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللامُ الأُولى، واللامُ الثانية، إذ حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل. وقيل لأبي عليّ: كيف يكون البدلُ إيضاحًا للمبدل منه، وهو من غيرِ جملته؟ فقال: لمّا لم يظهَر العاملُ في البدل، وإنّما دلَّ عليه العاملُ في المبدل منه، واتصل البدلُ بالمبدل منه في اللفظ؛ جاز أن يوضِّحه"[٣].

كما استدلوا باتفاق الجميع على الضمّ لا غيرُ في قولهم: (يا أخانا زيدُ) إن أرادوا البدل، فالعامل هو (يا) مقدرة، ولذلك بني على الضم، ولو كان العاملُ الأوّلَ لنُصب (زيد) كما في النعت وعطفِ البيان[٤]. قال المرادي: "اعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو: (يا أخانا الفاضلَ) ما لم يكن بدلا أو عطف نسق"[٥]، و"حُكْم النسق والبدل في الإتباع

---

[١] الأعراف: ٧٥.

[٢] الزخرف: ٣٣.

[٣] شرح المفصل ٢/٢٦٤.

[٤] ينظر شرح المفصل٢/٢٦٥.

[٥] توضيح المقاصد ٢/١٠٧٢.

حكمُهما في الاستقلال، ولا فرْقَ في ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب"[١].

وأما احتجاجهم بالقياس فلكون البدل] مستقلا، ومقصودا بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه في التعريف والتنكير[٢]، فناسب قصْدَه بالذِّكر أن يستقل بعامل غير عامل الأول[٣].

رأي الباحث

الذي يبدو لي أن الرأيين قويان، ويكادان يستويان في الاحتجاج

فالمذهب الأول –القائل بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه– رَفَع لواءَه جماعةٌ من أئمة النحو وشيوخه، وعلى رأسهم سيبويه والمبرد والسيرافي وابن مالك. **والمذهب الثاني** –القائل بأن العامل في البدل مقدَّر دل عليه العامل في المبدل منه– رَفَع لواءَه جماعةٌ من أئمة النحو وشيوخه أيضا، على رأسهم أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني والرُّمانيّ، واختاره الأكثرون، وعليه أكثر المتأخرين عليه.

والمذهب الأول احتج أصحابُه بفساد المعنى في بعض التراكيب لو كُرِّر العامل في البدل، كقولهم: (اشتريت الجارية نصفها)، واحتجوا بقياس البدل على النعت والتوكيد وعطف البيان. **والمذهب الثاني** احتج أصحابه بالسماع والقياس، أما السماع فذكروا له شواهده كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ

---

[١] توضيح المقاصد ١٠٧٣/٢.

[٢] ينظر شرح الكافية للرضي ٢٨٠/٢.

[٣] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٧٨٠/٢.

يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّة﴾[١]، قالوا: إن بروز العامل أقوى دليل على أنه هو العامل أيضا عند حذفه، وأما القياس فلأن البدل هو المقصود بالحكم وهو مستقل بنفسه فناسبه أن يستقل بعامل.

فالحجتان قويتان تكادان تتساويان حقا، لكنني أرى كفة المذهب الأول أرجح، وذلك لما يأتي:

أن المعنى يفسد إذا كررنا العامل في بعض التراكيب، وصيانةُ المعنى عن الفساد مقدَّمةٌ، وذلك كقولهم: (ضربتُ زيدًا رأسَه)؛ لأنك لو قلت: (ضربتُ زيدًا ضربت رأسَه) أفاد الكلام أن الضرب حَلَّ بزيدٍ وحل برأسه، وهذا ليس مرادا.

ولأن قياسهم البدل على النعت والتوكيد وعطف البيان قياس معتدٌّ به؛ لما بينها وبين البدل من الاشتراك في الإيضاح والبيان، والثلاثة العامل فيها هو العامل في متبوعها.

ولأنهم في كثير من المواطن أقروا بعمل عامل واحد في معمولين أو أكثر بواسطة وبغير واسطة بلا منازعة، كما قالوا في باب الشرط، وباب الأفعال المتعدية وغيرهما.

أضف إلى ذلك أن هذا المذهب على رأسه سيبويه، وهو إمام النحو بلا منازع.

---

[١] الزخرف: ٣٣.

أما ما استدل به الفريق الثاني فيمكن أن يجاب بالآتي:

أما قولهم بأن العامل قد ظهر في بعض الشواهد، وهو دليل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، فيجاب بأن هذا العامل "قد يكون توكيدًا، كما يتكرّر العاملُ في الشيء الواحد، كقوله:

[قالتْ بنو عامرٍ: خالوا بني أسدٍ] *** يا بُؤْسَ للجَهْل ضَرّارًا لأقوامِ[1]

فاللام زائدةٌ مؤكّدةٌ للإضافة، ولولا إرادةُ الإضافة لكان (يا بؤسَ) منوَّنًا. ومن تَكرارِ العامل للتأكيد قولُه تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[2]، فموضعُ (أنَّ) الثانيةِ موضعُ (أنَّ) الأُولى، وإنّما كُرِّرَت للتأكيد، وقولُه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[3]، فـ(أنَّ) الثانيةُ مُكرَّرة تأكيدًا، فكذلك ههنا يجوز أن يكون تكريرُ الحرف تأكيدًا"[4].

---

[1] البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص٨٢ والكتاب ٢٧٨/٢، والأصول ٣٧١/١، وشرح كتاب سيبويه ١٧/٣، والخصائص ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٧٦/١، والمقاصد النحوية ١١٣٣/٣). ومعنى (خالُوا بني أسد): فارِقوهم واقطَعوا حِلْفهم وتارِكوهم، يقال: خَالَيْتُه خِلاَءً، أَي: تارَكْتُهُ، وكانت (ذبيان) قبيلة الشاعر أرادت محالفة بني عامر، فقال بنو عامر: لا نحالفكم حتى تتركوا ما بينكم وبين بني أسد من الحلف، فنسبهم النابغة إلى الجهل فيما قالوا، وأعلمَهم أن ذلك لا يكون؛ فإن ذلك سيضرهم عند بني أسد، ويثير حقدهم عليهم. والشاهد: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه للتوكيد.

[2] المؤمنون: ٣٥.

[3] التوبة: ٦٣.

[4] شرح المفصل ٢٦٤/٢.

كما أن ما استشهدوا به من قوله تعالى: ﴿وقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[١] ونظائره، يجاب بأن الجار والمجرور (لمن آمن) بدلٌ من الجار والمجرور (للذين استضعفوا) والعامل: الفعل (قال)، فالعامل غير مكرر، قال الرضي مجيبا عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾[٢]، وكذا باقي الآيات التي تشبهها: "إن (لبيوتهم): الجارُّ والمجرور بدلٌ من الجار والجرور [لمن يكفر]، والعامل –وهو (لجعلنا)– غير مكرر، وكذا في غيره"[٣].

أما استنادهم على القياس، وقولهم: إن البدل هو المقصود، ولذا يناسبه أن يستقل بعامل، فيجاب بأن "استقلال الثاني وكونه مقصودا يُؤْذِنُ بأن العامل هو الأول، لا مقدر آخر؛ لأن المتبوع إذنْ كالساقط، فكأن العاملَ لم يعمل في الأول ولم يباشره، بل عمل في الثاني"[٤].

وبهذا الأخير يجاب على استدلالهم بالتزام ضَمِّ (زيد) في (يا أخانا زيدُ) عند إرادة البدل؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط[٥]، فكأنك قلت: (يا زيدُ)، قال سيبويه: "وقال قوم: (يا أخانا زيدُ)، وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: (يا زيدُ)"[٦]، ويقول ابن

---

[١] الأعراف: ٧٥.

[٢] الزخرف: ٣٣.

[٣] شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠.

[٤] شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠.

[٥] ينظر شرح التسهيل ٣/٢٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٨٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٢٣.

[٦] الكتاب ٢/١٨٥.

مالك: قولك: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) "في تقدير: (ما قام إلا زيدٌ)؛ لأن (أحدا) مبدلٌ منه، والمبدل منه غالبا في حكم الساقط"[١].

أضِفْ إلى ذلك أن العامل لو كان مقدَّرًا في البدل "لَكثُر ظهورُه، وفَشَا استعمالُه، وفي عدمِ ذلك دليلٌ على ما ذكرناه"[٢].

بهذا الذي ظهر للباحث رجحانُه يتبين أن ابن فلاح كان محقا حين ذكر –دون اعتراض أو ردٍّ– أن مِن حُجَج المذهب الأول فسادَ المعنى في بعض المواضع لو قدرنا للبدل عاملا جديدا.

****

(١٠) العامل في المعطوف

ذكر ابن فلاح أن النحاة قد اختلفوا في العامل في المعطوف على ثلاثة مذاهب، واختار منها مذهب سيبويه، فقال: "وأمّا عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال:

أرجحها –وبه قال سيبويه–: أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع بواسطة الحرف"[٣].

ثم ذكر أن معتمد هذا المذهب أمور:

"أحدها: فساد المعنى لو قدر العامل في نحو: (جاءني غلام زيد وعمرو)؛ لأن التقدير يقتضي تعدد الغلام، وهو متّحد.

---

[١] شرح التسهيل ٣/٢٧٤.

[٢] شرح المفصل ٢/٢٦٥.

[٣] شرح الكافية لابن فلاح ٢/٨٦٦.

والثاني: امتناع التقدير في قولهم: (رب رجل وأخيه)، و(كل شاة وسخلتها بدرهم)؛ لامتناع دخول (رب) على معرفة، ولفساد المعنى لو دخلت (كل) على (سخلتها)؛ إذ تصير كل واحدة بدرهم، والتقدير: أن مجموعهما بدرهم"[١].

وكلام ابن فلاح يدعونا إلى بسط القول في مذاهب النحاة في العامل في المعطوف على النحو التالي:

اختلف النحاة في العامل في المعطوف على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن العامل في المعطوف حرفُ العطف، عمِل فيه نيابةً عن العامل

وحجة هذا المذهب أنّ العامل قد استوفى ما يقتضيه، وتقدير عامل آخر: على خلاف الأصل، فلا يصار إليه لعدم الحاجة إليه، فينبغي أن ينسب العمل إلى الحرف؛ لنيابته عن العامل[٢]. وهو مذهب ابن السراج، فقد قال: "إن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته؛ فإن قلت: (قامَ زيدٌ وعمرٌو)، فالواو أغنت عن إعادة (قام)، فقد صارت ترفع كما يرفع (قامَ)، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: (إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا)، فالواو نصبت كما نصبت (إنَّ)، وكذلك في الخفض إذا قلت: (مررت بزيدٍ وعمرٍو)، فالواو جرّت كما جرّت الباء"[٣].

---

[١] شرح الكافية لابن فلاح ٢/٨٧٠.

[٢] ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٢/٨٧١.

[٣] الأصول ٢/٦٩، وينظر شرح المفصل ٥/٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

والثاني: أن العامل في المعطوف محذوف بعد حرف العطف، وهو من جنس العامل في المعطوف عليه.

وهو رأي أبي علي الفارسي[١] وابن جني، واختاره السهيلي[٢]، قال ابن جني: "ويدلك على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل: إظهارُهم العامل بعده في نحو: (ضربت زيدا وضربت بكرا)، و(نظرت إلى جعفر وإلى خالد)، فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرف العاطف"[٣]، كما نقول: (زيدٌ عندك)، "وأصلُه: استقرَّ عندك، ثم حُذفت (استقرّ)؛ لدلالةِ الظرف عليه، وبقي عملُه فيه على ما كان، كذلك ههنا"[٤].

واحتجّ أصحاب هذا الرأي بالقياس والسماع:

أما القياس فلأن هذا العامل المضمر يجوز إظهارُه –ففي قولك: (صليت في المسجد والبيت) يجوز أن تقول: (صليت في المسجد وفي البيت)– فكما أنّه عند ظهوره يكون هو العامل كما في المثالين، فكذلك يكون هو العامل إذا حُذِف من اللفظ وأُريد من جهة المعنى[٥].

---

[١] شرح المفصل ٤/٥، وشرح الكافية للرضي ٢٨١/٢.

[٢] نتائج الفكر ١٩٥.

[٣] الخصائص ٢٨٢/٢، وينظر شرح المفصل ٤/٥.

[٤] شرح المفصل ٢٧٨/٢.

[٥] ينظر شرح المفصل ٤/٥.

ولأنهم يقولون: (قيام زيد وعمرو)، والقيام عرَضٌ، والعرض الواحد لا يقوم بمحلين، فلا يقوم (قيام) واحد بمحلين، فلابد من تقدير عامل آخر ليقوم بالثاني[١].

ولأن "ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه"[٢].

ولأن "النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة وهو الحرف؟!"[٣].

" **وَأما السماع**، فالاتفاق على أَنه يجوز إِظْهَار الْفِعْل ثَانِيًا بعد حرف الْعَطف فَتَقول: (قَامَ زيد وَقَامَ عَمْرو)، وَ(ضربت زيدا وَضربت عمرا)، وَمِنْه قَول الْأَنْصَارِيّ:

بَلْ بَنِي النَّجَّارِ إِنَّ لَنَا *** فِيهِمْ قَتْلَى، وإِنَّ تِرَهْ[٤]

---

[١] ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

[٢] نتائج الفكر ١٨٥.

[٣] نتائج الفكر ١٨٥.

[٤] البيت من المديد، لخَالِد بْن عَبْدِ الْعُزَّى وقبله:

ثُمَّ قَالُوا: مَنْ نَؤُمُّ بِهَا *** أَبَنِي عَوْف أَم النَّجَرَهْ

والشاعر يتحدث عن قوم غزوا أهل المدينة، وعلى رأسهم –أي: أهل المدينة– بنو النجار وبنو عوف. والنَّجَرَة: جمع ناجر وهو النجَّار، والتِّرَةُ: الثأر، والشاهد: "وإِنَّ تِرَه"، حيث أراد الشاعر: إن لنا قتلى وترةً، فأظهر العامل وهو (إن)، وهو دليل ==

وَالْمرَاد: (قَتْلَى وترَة)، ثمَّ أظهر (إنَّ)، فَدلَّ على ذَلِك"[1]

قال السهيلي: "هَذَا الْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنّ حُرُوفَ الْعَطْفَ يُضْمَرُ بَعْدَهَا الْعَامِلُ الْمُتَقَدّمُ، نَحْوُ قَوْلِك: (إنّ زَيْدًا وَعَمْرًا فِي الدّارِ)، فَالتّقْدِيرُ: (إنّ زَيْدًا وَإِنّ عَمْرًا فِي الدّارِ)، وَدَلّتْ الْوَاوُ عَلَى مَا أَرَدْت، وَإِنْ احْتَجْت إلَى الْإِظْهَارِ أُظْهِرَتْ، كَمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ، إلّا أَنْ تَكُونَ الواو الجامعة في نحو: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)"[2].

والمذهب الثالث: أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بوساطة حرف العطف.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن العمل في المعطوف يختلف باختلاف العامل في المعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا، ولو كان العمل لحرف العطف لم يختلف عملُه؛ "لأن العامل إنما يعمل عملًا واحدًا إمّا رفعًا، وإمّا نصبًا، وإمّا خفضًا، وإمّا جزمًا"[3].

وهو مذهب سيبويه، فقد قال: "باب ما أَشْرَكَ بين الاسْمَيْنِ في الحرف الجارّ، فَجَرَيا عليه كما أَشرك بينهما في النَّعْت فَجَرَيا على المنعوت، وذلك قولك: (مررتُ برجل وحمار قبل). قالوا: وأشركت بينهما في الباءِ فجريا

عندهم على أن العامل في المعطوف ليس هو العامل في المعطوف عليه. ينظر البيت في السيرة النبوية لابن هشام ٢٣/١، ونتائج الفكر ١٩٥، والروض الأنف ٨٨/١، ورصف المباني ٤١٣، والفصول المفيدة ٦٠.

[1] الفصول المفيدة ٦٠، وينظر نتائج الفكر ١٩٥.

[2] الروض الأنف ٨٨/١.

[3] شرح المفصل ٤/٥.

عليه"[١]، ونسب إلى الجمهور[٢]، وإلى جمهور المحققين[٣]، وإلى جماعة من البصريين[٤]، ورآه ابن مالك هو الأصح[٥]، ورآه ناظر الجيش هو الصحيح[٦].

المذهب الراجح

الذي يبدو راجحا هو المذهب الثالث وهو مذهب الجمهور: أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بوساطة حرف العطف؛ وذلك لأنه لا يمتنع عمل العامل الواحد في معمولين، سواء أكان العمَلان متفقين كنصب الفعل لمفعولين، أو كان العملان مختلفين كعمل (إنّ) و(كان) في المبتدأ والخبر، وذلك كله من دون واسطة، فما المانع من عمل العامل في المعطوف مع المعطوف عليه مع وجود الواسطة، وهي حرف العطف؟!

كما أن العمل في المعطوف يختلف باختلاف العامل في المعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا، وهذا دليل على أن العامل في المعطوف والمعطوف عليه واحد؛ إذ لو كان العمل لحرف العطف لكان عمله في المعطوف واحدا وما تغير.

---

[١] الكتاب ٤٣٧/١.

[٢] ينظر توضيح المقاصد ٩٤٦/٢، وشرح الأشموني ٣١٦/٢.

[٣] ينظر الفصول المفيدة ٥٧.

[٤] ينظر شرح المفصل ٤/٥.

[٥] ينظر شرح الكافية الشافية ٩١٩/٢.

[٦] ينظر تمهيد القواعد ٣٢٧٨/٧.

أما ما ذكره الفريق الأول من أن العامل في المعطوف هو حرف العطف؛ فيجاب بالآتي:

"أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، وحرفُ العطف لا اختصاص له؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل، فلم يصح عمله في واحد منهما"[١].

أن العمل بعد حرف العطف مختلف رفعا ونصبا وجرا وجزما، ولو كان العمل لحرف العطف لكان عمله واحدا[٢].

أن العمل لو كان لحرف العطف لوليه الضمائر المتصلة، كما وليت (إنّ)، فإنك تقول: (إن زيدا وإياك منطلقان)[٣]، ولا تقول: (إن زيد وَكَ منطلقان)، مع أنه يجوز لك وصل الضمير بـ(إن)، فتقول: (إن زيدا وإنك منطلقان)[٤].

أما ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن العمل للعامل المحذوف بعد حرف العطف؛ فقد رُدّ "بِأَن الأَصْل عدم التَّقْدِير إِلَّا أَن يقوم دَلِيل، وَلَا دَلِيل هُنَا"[٥].

وقد رده ابن فلاح، ورأى أنه يترتب عليه فساد المعنى في مثل: (جاءني غلام زيد وعمرو)، و(كل شاة وسخلتِها بدرهم).

---

[١] شرح المفصل ٤/٥، وينظر شرح الكافية للرضي ٢٨١/٢.

[٢] ينظر شرح المفصل ٤/٥.

[٣] الأصول ١١٧/٢.

[٤] ينظر شرح التسهيل ٣٧٤/٣.

[٥] الفصول المفيدة ٦٠.

والذي يبدو لي أن الحق مع ابن فلاح فيما قال؛ لأن التقدير عندهم: (جاءني غلام زيد وغلام عمرو)، وهذا يقتضي أنهما غلامان لا غلام واحد، وهذا ليس مراد الكلام. وكذلك في: (كل شاة وسخلتها بدرهم) قدروه: (كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم)؛ وهذا يقتضي أن الشاة بدرهم وسخلتها بدرهم، مع أن المراد أنهما معًا بدرهم.

ولم ينفرد ابن فلاح بالقول بفساد المعنى إذا أضمرنا في المعطوف عاملا آخر كالعامل في المعطوف عليه في بعض الصور، على هذا التأويل، بل نبه غيره كذلك على هذا الفساد، كمعاصرَيه ابن عصفور والرضي؛ يقول ابن عصفور: "فإن قال قائل: فلعلّ العامل مضمر بعد حرف العطفِ، فإذا قلت: (قامَ زيدٌ وعمرٌو)، فالعامل في (عمرو): (قام) مضمرة، كأنه قال: (وقامَ عمرٌو)، فالجواب: أنّه قد تَبينَ أنّه لا يسوغ تكرير العامل في مثل: (اختصمَ زيدٌ وعمرٌو). فإذا تبيّنَ في هذه المسألة أنّه لا يصلح أن يكون العاملُ فيه حرفَ العطف؛ لعدم اختصاصه، ولا عاملا مضمرا بعد الواو؛ لأن ذلك يفسد المعنى؛ تبيّن أنَّ العامل إنما هو العامل في المعطوف عليه، وهو (اختصم) بواسطة حرف العطف، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف"[١].

وقال الرضي: "ولو كان العامل مقدرا؛ لوجب تعدد الغلام في: (جاءني غلام زيد وعمرو)، وهو متحد، ولكان معنى (كل شاة وسخلتها بدرهم): كل شاة بدرهم، وكل سخلتها بدرهم، والمراد: هما معا بدرهم"[٢].

---

[١] شرح الجمل ١٢٩/٣.

[٢] شرح الكافية للرضي ٢٨١/٢.

وأما استدلالهم بأن العامل المضمر يجوز إظهارُه، وكما أنّه إذا ظهر كان هو العامل، فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفًا من اللفظ مرادًا من جهة المعنى؛ فأجيب من وجهين:

أن حذف هذا العامل "إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعمالُه يؤذن بإرادته، وذلك نقضٌ للغرض مِن حذفه"[١].

وأَن الْفِعْل فِي حَالَة ظهوره بعد حرف الْعَطف يصير من بَاب عطف الْجُمْلَة على الْجُمْلَة، وليس من بَاب عطف الْمُفْرد على الْمُفْرد، وهما ليسا سواء[٢].

واحتجاجهم بأن القيام عرَضٌ في مثل قولهم: (قيام زيد وعمرو)، والعرض الواحد لا يقوم بمحلين، فلابد من تقدير عامل آخر ليقوم بالثاني.

يجاب بأن القيام ههنا ليس عرضا واحدا؛ فهو مصدر، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد، والمراد هنا قيامان، وقرينته قولك: (وعمرو)[٣].

أما استدلال السهيلي[٤] بأن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به؛ وبأن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت، فكذلك المعطوف؛

---

[١] شرح المفصل ٤/٥.

[٢] ينظر الفصول المفيدة ٦٠.

[٣] ينظر شرح الكافية للرضي ٢٨١/٢.

[٤] نتائج الفكر ١٨٥.

فأجيب بأن هذا أمر لم يسلِّم به المخالفُ، بل هُوَ عين الْمُتَنَازع فِيهِ، فكيف يُرفع دليلا في وجهه؟![١]

[١] ينظر الفصول المفيدة ٦٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات، وخاتم النبوات، وخير البريات، وعَلى آله وَصَحبه أولي الكرامات، وَمن تَبِعَهُمْ بِإِحْسَان مَا هَبَّتْ النَّسَمَات، وأقيمت الصّلوَات.

أما بعد

فهذا بحث بعنوان: (فساد المعنى وأثره في توجيهات ابن فلاح من خلال شرحه على الكافية)، ابتغى الباحث من خلاله أن يدرس المواضع التي صرح ابن الفلاح فيها بفساد المعنى؛ ليصل إلى تصوره للفساد، ومظاهر هذا الفساد في نظره، وسُبل تجنبه. وفي نهاية هذا البحث أورد أهم نتائجه:

- أن المراد بصحة المعنى في عرف النحاة: أن يدل المعنى على ما أراد المتكلم دون زيادة أو نقصٍ أو التباسٍ بغير المراد. والمراد بفساده: ألا يدل المعنى على ما أراد المتكلم، أو أن يلتبس المراد بغيره.

- أن العرب قد أوْلت المعانيَ أعظَم العناية والاهتمام، وقدموها على الألفاظ، فإن تجاذبَت الألفاظُ والمعاني فدَيْدنُهم الاستمساك بعروة المعاني، والبحث لإصلاح الألفاظ عن مَخرِج وإن كان ضعيفا، وسار النحاة على سَنن العرب، فكانوا يختارون من وجوه الإعراب ما كان صحيح المعنى، ويتجنبون ما يَذهب بالمعنى نحو الفساد.

- أن ابن فلاح قد عني –كغيره من أئمة العربية– بالمعنى عناية فائقة، وكان لاستقامة المعنى وصحته لديه الاهتمام الأكبر والعناية القصوى.

- أن لفساد المعنى في نظر ابن فلاح مظاهر، وقف البحث على أربعة منها، هي:

- التحولُ عن المعنى المرادِ إلى غيره ليس مرادا، أو دخولُ غير المراد مع المراد.

- الدلالة على عكس المراد ونقيضه.

- استحالة المعنى عقلا.

- التباس المعنى المراد بغيره.

- أن ابن فلاح قد تجنب أي توجيه يحيل المعنى إلى الفساد، وتمثَّل صنيعه في عدة طرائق، أهمها:

- اختيار إعراب دون إعراب.

- توجيه الإعراب نفسه على وجه دون وجه، أو باب دون باب.

- اختيار عامل دون آخر.

- التزام الضوابط والشروط التي تمنع فساد المعنى.

- أن الراجح في توجيه قولهم: (ما ضرب وأكرم إلا أنت) ونظائره: حمْله على باب الحذف لا على باب التنازع؛ حتى لا يفسد المعنى وينقلب، بنفي الضرب والمراد إثباته، وأن المحذوف منه هو فاعل الفعل الأول مع (إلا)، وتقدير الكلام (ما ضرب إلا أنت، وما أكرم إلا أنت).

- أن قولهم: (علمي بزيد كان ذا مال) تركيب صحيح، والضمير في (كان) لا يعود على (علمي)؛ حتى لا يفسد المعنى، وخبر المبتدأ (علمي) إما أنه محذوف يقدر بنحو: (ثابت)، أو أنه (بزيد)، وجملة (كان ذا مال):

حالٌ، صاحبُها ضميرُ (زيد). أو (كان) زائدة، و(ذا مال): حال سدَّ مسد الخبر.

- أنه لا ينصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان إلا ما احتوى معنى (في)، وأن تعبيرهم عن ذلك بالتضمين أو التقدير فيه تجوُّز ومسامحة، لكن لا يخطَّأُ من عبَّر بأحدهما.

- أن الراجح أن النصب على المعية لا يجوز إلا حيث جاز العطف ولو على سبيل المجاز، فإن لم يكن للعطف وجه امتنع النصب على المعية أيضا.

- أنه يجب نصب التمييز ويمتنع جره في كل تركيب جاء فيه المميَّز مضافا لغير التمييز، وكان التمييز غير مجرور ب(من)، ولم يصح المعنى بحذف المضاف إليه وإقامة التمييز مقامه؛ وذلك لئلا يفسد المعنى.

- أن المعنى يفسد في كثير من التراكيب لو جعلنا العامل في المستثنى فعْلًا يقدر ب(أستثني)، كما هو مذهب جماعة من النحويين.

- أن الأَولى أن يكون العاملُ في البدل هو العامل في المبدل منه، والأولى أن يكون العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بوساطة حرف العطف؛ لأن القول بوجود عامل آخر يترتب عليه فساد المعنى في بعض التراكيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- الاحتراز من فساد المعنى وأثره في الضوابط والإجراءات النحوية. للدكتور أحمد جمال الدين أحمد. بحث علمي منشور في مجلة البحث العلمي في الآداب. العدد العشرون ٢٠١٩م. كلية البنات. جامعة عين شمس.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان. ت: رجب عثمان محمد. مراجعة: د.رمضان عبد التواب. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان.
- الأصول في النحو. لابن السراج. ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الأعلام. للزركلي. الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشرة. مايو ٢٠٠٢م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله. للسيوطي. حققه وشرحه: د. محمود فجال. الناشر: دار القلم، دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة. الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت. عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري. ت: الدكتور محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام. ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. المؤلف: إسماعيل البغدادي. عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

- الإيضاح العضدي. المؤلف: أبو علي الفارسيّ. المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض). الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

- البديع في علم العربية، لأبي السعادات الشيباني الجزري. ت: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس. لمرتضى الزَّبيدي . المحقق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. المؤلف: أبو البقاء العكبري. المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

- التحفة الشافية في شرح الكافية. لتقي الدين النيلي. حققه أبو الكميت محمد الخطيب. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان.

- التذكرة الحمدونية. لبهاء الدين البغدادي. الناشر: دار صادر، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. ت: د. حسن هنداوي. الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا. الطبعة: الأولى.

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري. الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل). حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي. الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ويسمى: شرح التسهيل. ت: د.علي محمد فاخر وآخرين. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

- توجيه اللمع. لابن الخباز. دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية. الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. ت: د.عبد الرحمن علي سليمان. الناشر: دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

- الجمل في النحو. للخليل بن أحمد. المحقق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة: الخامسة

- جمهرة اللغة. لابن دريد. المحقق: رمزي منير بعلبكي. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي. المحقق: د فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. دار الفكر للطباعة والنشر.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية.

- الخصائص. لابن جني الموصلي. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر آباد– الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

- ديوان الإسلام. لشمس الدين بن الغزي. المحقق: سيد كسروي حسن. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. المحقق: د. نعمان محمد أمين طه. الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر. الطبعة: الثالثة.

- ديوان الراعي النميري. جمعه وحققه: راينهرت فايبرت. دار النشر: فرانتس شتاينر بفيسبادن. بيروت.
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: حسان فلاح. دار صادر. بيروت– لبنان
- ديوان الفرزدق. شرحه: علي فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان. الطبعة الأولى.١٩٨٧.
- ديوان النابغة. حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. الطبعة الثانية.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد المالقي. ت: أحمد الخياط. مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. للسهيلي. المحقق: عمر عبد السلام السلامي. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م
- سر الفصاحة. لابن سنان الخفاجي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م
- سر صناعة الإعراب. لابن جني. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول. لحاجي خليفة. المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا. عام النشر: ٢٠١٠م.

• السلوك في طبقات العلماء والملوك. لبهاء الدين الجُنْدي اليمني. تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي. دار النشر: مكتبة الإرشاد- صنعاء- ١٩٩٥م. الطبعة: الثانية.

• سير أعلام النبلاء. للذهبي. الناشر: دار الحديث- القاهرة. الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

• السيرة النبوية لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي. الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

• شرح أبيات سيبويه. للسيرافي. المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرءوف سعد. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م

• شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو كتاب الشعر، لأبي علي الفارسيّ. تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

• شرح التسهيل= شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. قدم له فواز الشعار. دار الكتب العلمية بيروت.

- شرح جمل الزجاجي. لعلي بن محمد بن خروف. ت: سلوى محمد عرب. الناشر: جامعة أم القرى. ١٤١٨هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة. الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ –١٩٨٠م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك ت: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.

- شرح الكافية في النحو. لابن فلاح اليمني. ت: نصار حميد الدين. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى. ١٤٢١هـ.

- شرح الكافية. للرضي. تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٩٦.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ– ٢٠٠١م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك. ت: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- العقد الفريد. لابن عبد ربه الأندلسي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ
- الفروق اللغوية. لأبي هلال العسكري. حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة. المؤلف: صلاح الدين بن كيكلدي العلائي. المحقق: حسن موسى الشاعر. الناشر: دار البشير – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر. لابن علي بامخرمة. عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري. الناشر: دار المنهاج – جدة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م
- كتاب الأفعال. لابن القَطَّاع الصقلي. الناشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
- الكتاب، لسيبويه. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف. لابن شاهنشاه صاحب حماة. دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. عام النشر: ٢٠٠٠م.

• اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء العكبري. المحقق: د. عبد الإله النبهان. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

• لسان العرب، لابن منظور الأنصاري. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

• اللمحة في شرح الملحة. لابن الصائغ. المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جني. الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. الطبعة: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

• المسائل الحلبيات. المؤلف: أبو علي الفارسيّ . المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

• المساعد على تسهيل الفوائد: شرح تسهيل ابن مالك، لابن عقيل. ت: محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وإحياء التراث. جامعة أم القرى– السعودية. ط١٩٨٤.

• معاني القرآن. للفراء. المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. الطبعة: الأولى.

- معجم البلدان. لياقوت الحموي. الناشر: دار صادر، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم المؤلفين. المؤلف: عمر بن رضا كحالة. الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- معجم مقاييس اللغة. لأحمد بن فارس. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي، ت: د. محمد إبراهيم البنا وآخرين. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». للعيني. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح. المؤلف: عبد القاهر الجرجاني. ت: كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة العراقية. ١٩٨٢.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد. ت: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب – بيروت.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢م
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي. الناشر: جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين. المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه). عام النشر: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥م
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. المؤلف: إسماعيل البغدادي. الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م